

ظاهرة البناء في النحو العربي

إعداد

يسفاب الريم جبة

Jaws PDF Creator

المشرف

الدكتور جعفر عباينة

EVALUATION

VALUTAZIONE

قدّمت هذه الإلروحة اسكسالاً لمطابان ااحبول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

EVALUATION

كلية الدراسات العليا

EVALUACIÓN

الجامعة الأردنية

EVALUATION

كانون الثاني، ٢٠٠٧م

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا يوسف عبد الرحيم ربابعة، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

The University of Jordan

Authorization Form

I, Yousef Abed Al-Raheem Raba'a, authorize the University of Jordan to supply copies of my dissertation to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:

Date:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (ظاهرة البناء في النحو العربي) وأجيزت بتاريخ 20/12/2006م.

التوقيع

.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور جعفر نايف عابنة، مشرفاً ورئيساً
أستاذ اللغة والنحو - الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، عضواً
أستاذ النحو والصرف - الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور جمال الخدي، عضواً
أستاذ اللغة والنحو - الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور علي يوسف المروط، عضواً
أستاذ اللغة والنحو - الجامعة الأردنية

.....
.....

Jaws PDF Creator
EVALUATION
VALUTAZIONE
EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

شكر وتقدير

أتقدم بحالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور جعفر عبابنة؛ لما غمرني به من العناية والرعاية، ولما وجدت منه من مساندي وتشجيعي، والوقوف بجاني، وإرشادي، ومتابعته هذا العمل خطوة خطوة.

وأقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، والدكتور محمود جفال الحديد، والأستاذ الدكتور علي الهروط، الذين تفضلوا بقراءة هذا العمل.

Jaws PDF Creator

EVALUATION
VALUTAZIONE
EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|------------------------------------------------------------|
| ب | قرار لجنة المناقشة. |
| ج | شكر وتقدير. |
| د | فهرس المحتويات. |
| و | الملخص باللغة العربية. |
| ١ | المقدمة. |
| ٤ | الباب الأول: البناء وماهيته |
| ٥ | الفصل الأول: حد البناء. |
| ١٠ | الفصل الثاني: أنواع البناء. |
| ١٣ | الفصل الثالث: علامات البناء وألقابه. |
| ١٩ | الفصل الرابع: البناء وأقسام الكلام. |
| ٢١ | الباب الثاني: البناء اللازم |
| ٢٢ | الفصل الأول: البناء الكلي |
| ٢٢ | المبحث الأول: الصان. |
| ٣١ | المبحث الثاني: اسم الإشارة. |
| ٢٢ | المبحث الثالث: نحوصول. |
| ٤١ | المبحث الرابع: أسماء الأفعال والأصوات. |
| ٤٧ | المبحث الخامس: الأدوات. |
| ٥٤ | المبحث السادس: الكنايات. |
| ٥٨ | الفصل الثاني: البناء الجزئي. |
| ٥٨ | المبحث الأول: المثني وجمع المذكر السالم. |
| ٦٠ | المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم. |
| ٦١ | المبحث الثالث: الممنوع من الصرف. |
| ٦٤ | الباب الثالث: البناء العرض |
| ٦٥ | الفصل الأول: البناء الموقعي. |
| ٦٥ | المبحث الأول: المنادى المعرفة. |
| ٦٧ | المبحث الثاني: اسم الإشارة لجنس. |
| ٧٠ | المبحث الثالث: البناء على الجوار. |
| ٧٤ | الفصل الثاني: البناء التركيبي. |
| ٧٤ | المبحث الأول: الأعلام المركبة. |
| ٧٦ | المبحث الثاني: الظروف المركبة. |
| ٧٧ | المبحث الثالث: الأحوال المركبة. |
| ٧٩ | المبحث الرابع: المنادى المصنف إلى المسماة إلى ياء التنكير. |
| ٨٠ | المبحث الخامس: الظروف. |
| ٨٦ | المبحث السادس: الأعلام المركبة. |
| ٨٧ | الباب الرابع: الأفعال بين البناء والإعراب |
| ٨٨ | الفصل الأول: الفعل الماضي. |
| ٩٢ | الفصل الثاني: فعل الأمر. |

فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|------------------------------|
| ٩٦ | الفصل الثالث: الفعل المضارع. |
| ١٠٨ | الخاتمة. |
| ١١٣ | المصادر والمراجع. |
| ١٢٦ | الملخص باللغة الإنجليزية. |

Jaws PDF Creator

EVALUATION
VALUTAZIONE
EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

ظاهرة البناء في النحو العربي

إعداد

يوسف ربابعة

المشرف

الدكتور جعفر عباينة

ملخص

تحاول هذه الدراسة تفسير ظاهرة مهمة من ظواهر اللغة العربية، تقابل ظاهرة الإعراب التي لاقت من عناية الدارسين الشيء الكثير. والبناء في اللغة العربية لا يقابل ما في اللغات الأخرى من سکون أو آخر الكلمات فيها، بل يعني هنا لزوم أو آخر الكلم وضعا واحدا لا يتغير قد يكون حركة أو سکونا.

بدأت الدراسة في الباب تهميداً تتناول أهم المصطلحات أقسامها، وآراء الفصحاء والمؤرخين من علماء النحو واللغة فيها، ثم تلا ذلك التمهيد ثلثة أبواب، الباب الأول يضم المصطلحات التي بعنوان: البناء الكلي، وهو يعني الكلمات التي لزمت حركة واحدة أو سکونا، وهي الضمائر والأسماء الموصولة والأدوات وأسماء الأفعال والكنائيات، والثاني بعنوان: البناء الجزئي وهو يعني الكلمات التي استقرت على حركتين، واقترنت في حركاتها ومعنى من الإعراب والبناء، ولأنني أعتقد أن نقصان أي حركة يربب الخلط من البناء، لذلك جعلت هذه الكلمات مبنية على حركتين وأدخلتها من ضمن التباديل.

والباب الثاني تناول البناء الحائلي، يضم فصولاً لأول البناء الموقعي، أي الكلمات التي بنيت؛ لأنها وقعت في موقع معين من الجملة، وهي المنادى المفرد المعرفة والنكرة المنفية بلا الجنس، والمبني على الجوار. والثاني البناء التركيبي، هي الحركات التي بنيت لأنها ركبت مع غيرها من الكلمات.

أما الباب الثالث فقد جاء لدراسة الأفعال، وموقعها من البناء الإعراب، وذهبت فيه إلى أن الفعل الماضي مبني على السكون، لكنه يحرک لمناسبة الضمائر المتصلة به، وكذلك فعل الأمر، أما المضارع فهو عرب في جميع أحواله، وقد خلط الإعراب، لأن حدوثه مختلف في تحققه، فالتحقق والعزم مرتبط بهما يبقا من أدوات، فبعض الأدوات قد تجعل تحققه أكيدا، وبذلك

ز

يأخذ حركة الضم، أو قد تجعل تحققه مستحيلاً أو مشروطاً بغيره، فيأخذ حركة الفتح، وقد يكون التحقق كامناً فيه مشروطاً بالزمن المستقبل، وبذلك يأخذ السكون. وانتهت الدراسة ببيان النتائج التي أسفر عنها البحث في المبنيات جميعها.

Jaws PDF Creator

EVALUATION
VALUTAZIONE
EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، منزل الشرائع وناصر الدين، رفع شأن العلم، وأعلى منزلة العلماء بقوله: «يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات»، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، سيد الأولين والآخرين، قائد الغر المحجلين الذي أشرق بأنواره وهدية الدنيا بعدما عمّتها ظلمات الجهل، ودياجير الكفر.

وبعد:

فقد تعددت الدراسات واختلفت وتمايزت، وكلها تحاول سبر أغوار اللغة لتصل إلى سرّها الأول، وتكشف مكنوناتها التي بها نشأت واكتملت، فما كان من نتاج هذا الجهد، إلا أن تنوعت التعليقات وظهرت التفسيرات، وكثرت الآراء والتعليقات، وبقيت مع ذلك على حافات البحر، ولما تصل بنا إلى مطمأن ترتاح إليه النفس.

منه الأثر وما هي إلا محاولة أخرى لتفسير ظاهره من ظواهر هذا اللغة العظيمة، وهو ظاهر البناء، وهذا الموضوع هو نتاج حوارات عديدة جرت بيني وبين الأستاذي مشرف. وبعد طول نقاش، تبين أن هذا الموضوع لم يُعط حقه من الدرس والبحث، فلا توجد دراسات حديثة تتناوله من جميع أطرافه سوى دراسة عبد الله الدليل، التي تميل إلى جمع المادة، ولا تعطي تفسيرات لها، فإندبّ جهاه على دراسة لتأخر خبء أكثر من التحليل والتفسير.

ولأن ظاهره البناء من الظواهر المهمة في اللغة العربية، فهي تقابل ظاهرة لاقت من العناية الشيء الكثير، ودي الظواهر الإعراب في اللغة العربية تدرّبت عن اللغات الأخرى بإعرابها، والبناء برأي ليس مقال الإعراب أو ضده، وتعني من اللغات الأخرى غير المعربة مبنية، فاللغات الأخرى ساكنة النهايات وليست مبنية، لأنّ البناء في اللغة العربية لا يعني التسكين، إذ يمكن أن يكون البناء بالحركات، وذلك في ثبات آخر الكلمة على حركة واحدة، وإن كانت السكون أكثر شيوعاً فيه، غير أنّ ذلك ليس مطرداً، فالسكون في الفعل المضارع علامة إعراب وليس علامة بناء.

ومن هنا فظاهرة البناء كظواهر الإعراب من حيث إن كلمات منقسمة إلى معرب ومبني، وحركات الإعراب لا تختلف عن حركات البناء حتى إننا نلظ أحياناً بينهما، لأننا لا نستطيع أن نجزم أنّ هذا لحرارة للبناء رتق للإعراب، وإليذا الوحيد هو ثبات الحركة في آخر الكلمة أو انعدامها، فالارتباط بين الظاهرتين ارتباط وثيق حتى يمكن القول إن البناء ما هو إلا حالة من حالات الإعراب التزم بها الكلمة لأسباب مختلفة، معنوية، وصوتية، ونحوية.

ونحن نعرف أن اللغة تقوم على المبني والمعرب، فهل البناء ظاهرة حادثة تطورت عبر التاريخ؟ وهل انتقلت اللغة من الإعراب إلى البناء نتيجة متطلبات معنوية اقتضتها طبيعة الدلالة الثابتة لبعض الكلمات، وعدم تأثر معناها بالموقع الذي تقع فيه؟، أم أن اللغة على العكس من ذلك كانت في الأصل مبنية؛ لأن الكلمات يحكمها قانون صارم هو قانون الموقع، فلم تكن بحاجة إلى الإعراب، ثم عندما تحررت الكلمات من حكم الموقع، فتقدمت، وتأخرت، وأصبحت أكثر حرية فرض عليها؛ ذلك أن تتخذ شكلاً آخر تعبر فيه عن دلالتها، فاتخذت من الحركات وسيلة لذلك، فمنها ما احتاج إلى هذه الحركات لاختلاف دلالاته باختلاف موقعه، ومنها ما بقي على حركته الأولى لثبات دلالاته؟، أم أن ظاهرة البناء تعبير عن موقف إنساني كان يعي منذ البداية أن التركيب اللغوي لا بدّ له من ثابت ومتحرك حتى يكون كاملاً، إذ إن الثوابت هي أساسات يقوم عليها البناء، ولا بدّ أن تكون موجودة حتى تصنع فراغاً تتحرك فيه.

ابتدأت رحلتي مع هذا الموضوع عندما نبيت أهليه وضرورة الكتابة فيه، فعمدتُ إلى طبع كتاب متعلق في ذنب اللغة والنحو تدبره وحديتها، بي أن توصيات إلى ما هو أهلي، فجعلت المادة من مظاهرها حتى نضجت الفكرة، وبدأت إذ أطرحها في هذه الدراسة بنية آراء القدماء والمحدثين في كل مسألة، ومعطياً رأبي بالقدر الذي اطمأنت إليه، وشعرت أنه الأقرب إلى الصواب.

بدأت الدراسة بباب نميدي (راجب) فبه معنى البناء، عند القدماء وأفكارهم تجاهه، وآراءهم فيه، ثم عرضت لأنواعه وألقابه وكيفية دخوله الكلام.

وبعد أن تسارت أنواع المبنيات وأسمائها تبين لي أنني أستطيع تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول البناء اللازم، وقسمته إلى فصلين الأول أسميته البناء الكلي، وأقصد به الكلمات التي لزمّت حركة واحدة أو سكوناً، وهي الضمائر والأسماء الموصولة والأدوات وأسماء الأفعال والكنيات. ركزت فيها كلها أن أفسر سبب بنائها على الحركة أو السكون؛ أي أن البحث كان في العلة التي أدت إلى بناء هذه الكلمات على حركة واحدة، لم تتغير بتغير موقعها.

والفصل الثاني سمّيته البناء الجزئي، وأقصد به الكلمات التي استقرت على حركتين وليس حركة واحدة، وهذا الحل ربما كان أقرب لي من غيره بين المعرب والمبني، إلا أنني أثرت أن أجعلها من المبنيات، لأنني أعتقد أن البناء هو نقص الإعراب الذي هو ثلاث حالات أو ثلاث حركات، وأي نقص فيها بناء. فالحركتان بناء، والحركة الواحدة بناء، وفقدان

الحركة بناء كذلك، وهذه الأسماء التي بنيت على حركتين هي المثني، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

والباب الثالث تناولت فيه البناء العارض، وجعلته في فصلين: الفصل الأول سميته البناء الموقعي، وأعني به الكلمات التي بنيت لأسباب موقعية؛ أي أن موقعها النحوي في الجملة هو الذي فرض عليها الحركة، وإن كانت هذه الكلمات معربة في الأصل، إذ لو خرجت من هذا الموقع لعادت إلى إعرابها، ومن هذه المواقع المبنية: المنادى المعرفة، والنكرة المقصودة، والنكرة المنفية بـ(لا) التي لنفي الجنس، والمبني للجوار أي الذي وقع في سياق تركيبى فرض عليه طبيعة الحركة.

والفصل الثاني سميته البناء التركيبى، أي الكلمات التي بنيت؛ لأنها ركبت مع غيرها، وهي: الأعداد المركبة، والأحوال المركبة، والظروف المركبة.

والباب الرابع، تناولت به الأفعال وما فيها من البناء والإعراب، إذ أرى أن الفعل الماسى مبني على السكون، وأن حركاته جاءت لأسباب عارضة اقتضتها طبيعة الصوت الذي اتصل به.

وفعل الأمر مبني على السكون، والحركات ناتجة عن التناسب الصوتي مع ما اتصل به، أما الفعل المضارع فهو مركب، أي جميع أحواله إذ إن الإعراب له عدم دلالاته القاطعة على الحدوث والتحقق. ففعل الماضي لم يحققه أحد أيداء الفعل الأمر يتوقع حدوثه مستقبلاً، ولذلك حصل فيهما الثبات، أما المضارع فإن تحققه وعدمه مرتبطان بما يسبقه من أدوات قد تجعل تحققه أكيداً، أو مشروطاً، أو كينافاً إذا كان التحقق أيدياً أمداً علامة الرفع، وإذا كان مشروطاً أخذ علامة النصب، وإذا كان كامناً فيه أخذ علامة الجزم.

وانتهت الدراسة بعائتها، ونتائج.

الباب الأول

Jaws PDF Creator

البناء وماهيته

EVALUATION

VALUTAZIONE

EVALUATION

EVALUACIÓN

EVALUATION

الفصل الأول

حدُّ البناء

ليس من صميم بحثنا الحديث عن المعنى اللغوي لكلمة البناء، إذ يمكن الرجوع إلى ذلك في المعاجم المتخصصة^(١)، ولكن ما يهمنا هنا الدلالة التي اصطلح عليها علماء النحو، وما استقرت عليه في مؤلفاتهم، وإذا كان سيبويه لم يقدم مصطلحاً ناضجاً في هذا الباب، فإنَّ وصفه يعطي دلالة يمكن استخلاصها من حديثه عن مجاري أواخر الكلم من العربية، عندما يقول: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك من العوامل"^(٢)، ونلاحظ من قوله أن البناء هو صياغة الحرف الأخير للكلمة صياغة ثابتة، لا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، ولا تتأثر كذلك بالموقع الذي تقع فيه، وهذه الصياغة تتعلّق بالحرف الأخير من الكلمة. فتزوم بما تزاماً ثابتاً كما لا تتزوم بما تتزوم به عند الحد (ن)، وصما (حدث)، وكارة (هؤلاء)، وسكون (من)^(٣) فالبناء يكون للمجرى الحركي، والسكون، ولكن هذه الحركة تثبت ولا تزول إذ لا تتأثر بالعوامل.

أما المبرّد (٢٨٥هـ) فلم يقدم في حديثه عن البناء حدّاً له، لكنّه تحدّث عن المبني، وفرّق بين علامات الأعراب، وعلامات البناء^(٤)، وسأل عليّ طريه الزجاجي^(٥)، وأبو عليّ الفارسي^(٦)، أما أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) فقدّم حدّاً للبناء، يشرنا بوضوحه في ذهنه، إذ يقول: "وأما البناء فهو خلاف الأعراب وهو أن يُبنى آخر الكلمة على حركة غير مفارقة، أو سكون غير مفارق"^(٧).

وإذا وصلنا إلى ابن جني (٣٩٢هـ) فإننا نجده يقدم حدّاً، ويسهب فيه، ويأتي بالعلّة التي من أجلها سمّي بذلك، فنقول في تعريفه: "زوم آخر لكلمة صواباً ابتدأ من السكون أو الحركة

(١) انظر: ابن منظور. (١٩٩٩م). لسان العرب. (تصحيح وعناية: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي). (ط٣). بيروت: دار إحياء التراث العرب، ص ٤١٠.

(٢) سيبويه. (د.ت). (تحقيق: عبد السلام هارون). (ط١). بيروت: دار الجيل، ج ١، ص ١٣.

(٣) انظر: السيرافي. (١٨٦٤م). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: رمضان عبد الزاب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١، ص ٦٦.

(٤) انظر: المبرّد. (١٣٦٩م). المعقّب. (تحقيق: ممد عبد الخالق عيسى). القاهرة: لجنة إحياء التراث، ج ١، ص ١٤٢.

(٥) انظر: الزجاجي. (١٩١٤م). الأجل في النحو. تحقيق: عليّ زفيق المد. (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة، وإريد: دار الأمل، ص ٢٦٠.

(٦) انظر: الفارسي، أبو عليّ. (١٩٦٩م). الإيضاح العضدي. (تحقيق: حسن شاذلي فرهود). (ط١). القاهرة: مطبعة دار التأليف، ج ١، ص ١٥.

(٧) ابن السراج. (١٩٦٥م). الموجز في النحو. (تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي). بيروت: مطبعة بدران، ص ٢٨.

لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل^(١)، ثم بيّن العلة في تسميته، فقال: "وكانهم إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً، فلم يتغيّر تغير الإعراب سمّي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة..."^(٢).

أما الزمخشري (٥٣٨هـ) فقال في حدّه: "هو الذي سكونٌ آخره وحركته بغير عامل"^(٣)، وسار على هذا النهج النحاة بعد الزمخشري، أمثال الأنباري^(٤) (٥٧٧هـ)، والمطرزي^(٥) (٦١٠هـ)، والعكبري^(٦) (٦١٦هـ).

وكلهم متفقون على أنّ البناء هو لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة، من غير عامل، إلا أنّ هناك بعض الإضافات اليسيرة أضافها بعض النحاة، فابن معطّر زاد في تعريفه عدم الاعتلال، فقال: "لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً من غير عامل ولا اعتلال"^(٧)، فلنلاحظ أنّه جعل الاعتلال ليس بناءً، فالمعتل رغم أنّ حركته لا تتغير بدخول العوامل عليه إلا أنّه لا يُعدّ مبنيّاً.

وإذا وصلنا إلى منتصف القرن السابع الهجري وجدنا أن المصطلح قد استقرّ عند علماء العربية وولفته على المفهوم الذي ذكره سابقاً، فهذا ابن يعيش^(٨) (٦٠٣هـ)، يبيّن على طريق ابن جنّي، فيعطي تعريفاً للبناء، ويعلل سبب التسمية^(٩)، وكذلك ابن عصفور^(١٠).

ويتبين لنا أن مفهوم البناء وحدّه لم يتغيّر عما عند سيبويه إلا بطريقة العرض والأسلوب، وبقياً يدور حول ثبات السكون أو الحركة في آخر الحدة من غير عامل، وهو ما يثير تساؤلات كثيرة قد ندرج بعض كلاً من نتائجها، فاعتلال أحدها، وكذلك الأسماء التي تبنى على حركتين، واختلاف حركة البناء باختلاف اللهجات، والمبني في موقع دون آخر، لذلك فإنّ ابن الحاجب حوّل انتباهك إلى التصرف في الحد فأذكر لا تتبادر على ثبات الحركة في آخر الكلمة لتحديد المبني، وجاء بتعريف مختلف، فقال: "المبني ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير

(١) ابن جنّي. (١٩٥٧). خصائص. (تحقيق: حمد علي الجبوري). بيروت: دار الكتاب العربي، ج ١، ص ٣٧.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧.

(٣) الزمخشري. (د.ت). ألفس في علم العربية. (ط ١). بيروت: دار الجيل، ص ١٢٥.

(٤) انظر: الأنباري. (١٩٥١م). أسرار العربية. تحقيق: محمد بدعة الأيوبي. مشق: مطبعة الترقّي، ص ١٩، ٢١.

(٥) انظر: المطرزي. (د.ت). المصباح في علم النحو. (تحقيق: عبد الحميد السيد طلب). (ط ١). القاهرة: مكتبة الشباب، ص ٤٩.

(٦) انظر: العكبري. (١٩٥١م). الباب في علم البناء والإعراب. (تحقيق: بازي مختار طليمات). (ط ١). بيروت: دار الفكر معاصر، ج ١، ص ٦.

(٧) ابن معطّر. (د.ت). الفصول الخمسون. (تحقيق: محمود محمد الطناحي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ١٥٤. ويظهر أن ابن معطّر قد تأثر بابن جنّي في تعريفه ذلك.

(٨) انظر: ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، ج ٣، ص ٨٠.

(٩) انظر: ابن عصفور. (١٩٧١م). المقرّب. (تحقيق: أحمد جواد عبد الستار وعبد الله الجبوري). (ط ١). بغداد: مطبعة العاني، ج ١، ص ٢٨٩.

مركب"^(١)، فلم ينظر إلى تغير أواخر الكلمات وثباتها، بل قرر أن هناك كلمات مبنية الأصل، حتى لو اختلفت حركات أواخرها، وهذا يناسب أقوال النحاة من أن هناك كلمات مبنية الأصل، وهي: الحروف، والأفعال، وما شابههما لفظاً ومعنى، وأما غير المركب، فأراد به الكلمات المفردة قبل تركيبها في الجمل.

وهذا القول فيه خلاف بين النحاة، فبعضهم يرى أن الكلمات قبل التركيب مبنية، وبعضهم يرى أنها معربة، ورأي ثالث يرى أنها ليست معربة ولا مبنية^(٢).

أما ابن مالك، فيقول في حدّ البناء: "ما جاء به لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين"^(٣)، فهو هنا لم يذكر لزوم حركة واحدة من غير عامل كما هو معروف عند أكثر النحاة.

ويركز ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك على العلة في البناء، ولم يعطِ التعريف كبير اهتمام، فيقول: "المبنى هو ما أسسه الحرف"^(٤)، على الرغم من تأثره بابن مالك، إلا أنه يظهر من شأبه إلى أن البناء التركيب عليها تأثره بين الواجب في رأيه الذي ذكره سابقاً. أما النحاة المتأخرون فإنهم لم يضيفوا شيئاً يذكر على ما قاله المتقدمون، فهذا السيوطي

(٩١١هـ) يقسمه إلى قسمين: لفظي، ومعنوي، فيقول: "البناء ضد الإعراب، فعلى القول بأنه لفظي يُحدّ - كما أفصح به في التبيين بأنه ما جاء به، لا لبيان مقتضى عامل، من حركة، أو سكون، أو حذف، وذلك أنه معنوي يُحدّ كما قال ابن مني في (الخصائص): بأنه لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه"^(٥)، ويظهر من حديثه أنه يتبنى آراء من سبقه من النحاة، وهذا يشبه ما جاء في الأندلسي (٩٢١هـ-١٠٠٠هـ)^(٦).

- (١) ابن الحاجب. (١٩٨٢). حذرة في النحو بشرح الرضي الأندلسي (ص). بيروت: دار الكتب العلمية، ج ٢، ص ٢.
- (٢) انظر: الدايل، عبد الله (١٩٦٩م). "البناء في اللغة العربية فسيح الإعراب" (ط ١). الرياض: مكتبة الرشد، ص ٢٣-٢٥.
- (٣) ابن مالك. (١٩٦٧). "سبيل الفرائد وتكميل المقامد" (تحقيق: محمد كامل بركات). القاهرة: دار الكاتب العربي، ص ١٠.
- (٤) ابن عقيل. (٩٦٧م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط ٥). القاهرة: مطبعة دار الاتحاد العربي، ج ١، ص ٢٨.
- (٥) السيوطي. (١٩٧٥م). همع الهوامع شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون). الكويت: دار البحوث العلمية، ج ١، ص ٤٥.
- (٦) انظر: الأشموني. (١٩٣٩م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط ٢). القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ج ١، ص ٢٩.

والظاهر أن النحاة المتأخرين^(١) شددوا في دراساتهم على تقسيم البناء إلى: لفظي، ومعنوي. فاللفظي ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعاً، أو تخلصاً من سكونين، ويسندون هذا الرأي لابن مالك، والمعنوي لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً، لغير عامل أو اعتلال، ويسندون هذا الرأي لابن جني.

ومع ذلك فإن بعض الإضافات الجديدة التي قدّمها متأخرو النحاة تعدّ ذات قيمة مهمة في مجال البحث، فالحامدي المتوفى (١٣١٦هـ) يوضح المقصود بالبناء اللفظي، ويخرج منه الكلمات التي جاءت معربة بحركات عارضة لمناسبة صوتية وموقعية، فيقول: "والبناء اللفظي هو ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل وليس حكاية نحو (مَنْ زيداً)، ولا إتباعاً ككسرة دال (الحمد لله)، ولا نقلاً كنقل حركة همزة (أوتي) إلى نون (مَنْ) في (محمدٌ أتى)، ولا تخلصاً من سكونين، في نحو (لم يكن الذين كفروا)، ولا مناسبة نحو (جاء غلامي)، ولا وفقاً (جاء زيداً)، ولا تخفيفاً (فتوبوا إلى بارئهم). يكون الهمزة، في إعرابها، نحو (وترى الناس سكارى) بإدغام السين في السين"^(٢) ووضح أنه خرج إعراب العارضة من دائرة البناء اللفظي؛ لأن الحركة هنا ليست بحركة بناء.

ويتضح لنا مما سبق أنّ حدّ البناء مختلف فيه لدى علماء النحو متقدميهم، ومتأخريهم، ولهذا حاول المحدثون اجابتهم بجدد يشل المبنيات جمعها، ويخرج من دائرتها المعربات بالحركات العارضة. فهذا عبار حسن يقول عن البناء: "زوم آخر للفظ علامة واحدة في كلّ أحواله، لا تتغيّر مهما تغيرت العوامل، والمبني هو اللفظ الذي دخله البناء"^(٣)، أما علي جابر المنصوري في حديثه لساناً العسكريات فيرى أنه: "ملازمة لذلمات حالة واحدة، إما حركة، وإما سكوناً، على الرغم من دخولها في نسيج جُملي"^(٤).

ومن الذين قدّموا تعريفاً للبناء مبدئي المنزوي إذ قال: "والبناء: أن تلازم الكلمة حالة واحدة، وملازم آخرها حركة واحدة، فلا يذنب آخرها مهما تنسب في الاستعمال، ومهما تتعاقب عليها الأغراض النحوية أو المعاني الإعرابية"^(٥)، ورأى عبد السلام عواد أنّ "البناء هو ثبوت

(١) انظر: السجاعي. (د.ت). حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص ٢٠؛ والصبان، حاشية شرح ابن جني على ألفية ابن مالك، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ٤٩.

(٢) الكفراوي. (١٩٥٤). شرح الكفراوي على شرح ابن جني، وبالهامش حاشية الحامدي. (ط٣). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص ٢١.

(٣) حسن، عباس. (١٩٧١م). النحو الوافي. (ط٤). القاهرة: مطبعة دار المعارف، ج ١، ص ٧٥.

(٤) الفارسي. (١٩٨٢م). المسائل العسكريات. (تحقيق: علي جابر المنصوري). (ط٢). بغداد، ص ٥٤، ٥٥.

(٥) المخزومي، مهدي. (١٩٦٦م). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص ٢٨.

الدلالة، والمبني هو ما لزم لونا واحداً من التغيير الدلالي لا يتعداه إلى غيره، وما كانت بنيته على صورة واحدة^(١).

مما سبق يمكننا أن نؤكد على ما جاء عند النحاة من أن البناء هو لزوم الكلمة حركة واحدة من غير عامل ولا عارض، ونقصد بالعارض الحركات التي تأتي لأسباب صوتية، ولكننا نضيف في هذا السياق أن البناء هو نقصان الإعراب، والإعراب يكون بثلاث حالات، وأي نقص في الحالات الثلاث هو بناء، ولذلك فإن تعريفنا هذا سيدخل الكلمات التي لزمته حركتين حدود المبني، فالإعراب من وجهة نظرنا احتمال الكلمة ثلاثة أوجه إعرابية باختلاف المواقع، لأنها تحتاج إلى ذلك، وكلما استغنت الكلمة عن تحولات المعنى باختلاف المواقع استغنت عن الحركة الإعرابية، واتجهت نحو حركتين، ثم واحدة لأنه يصبح لها من القوة الدلالية ما يغنيها عن الحركة. وفي هذا المعنى أورد السيوطي نقلاً عن ابن جني أنه "إذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث منتهج الاسم من الإعراب أو بلاه لا يمتنع الصرف إلا تترك الإعراب منتهجاً على ذلك بحذام قطام، ثم العلمي والسبي والعدل من حذام وقائمة"^(٢)، وكذا ابن جني "جاء من انتقال الكلمة من إعراب إلى البناء تنبهاً لحركة الألف ثم الثانية، فإذا فقدت حركة واحدة كانت ممنوعة من الصرف وإذا فقدت الثالثة أصبحت مبنية، لأنه كما يقول ليس بعد المنع من الصرف إلا منع الإعراب، لذلك فإننا نؤكد ما جاء في حديثنا من أن الكلمات التي أخذت بحركتين في حال رسالي بين البناء والإعراب. وإذا اعتمدنا قولنا إن الإعراب هو تغير حركة الكلمة الكامل بتغير موقعها، تكون الكلمة التي تأخذ ثلاث حركات في المعربة فقط، التي كتفي بحركتين أو واحدة هي مبنية.

(١) عواد، عبد السلام. (١٩٧٩م). الشكلية في النحو العربي. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ص ٢٢، وانظر: مصطفى، محمد صلاح الدين. (د.ت). النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٦٨.
(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٨.

الفصل الثاني

أنواع البناء

يقسم النحاة البناء إلى قسمين: لازم، وعارض. فاللازم هو الذي لا يأتي إلا مبنياً، ولا يزول بناؤه في أي حال من الأحوال، وإن دخلت عليه العوامل، أو تغير موقعه في الجملة، وهو ما أشار إليه سيبويه بعبارة: "ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل"^(١)، وأكثر حديث القدماء الذي تناول البناء كان المقصود منه هذا النوع، إلا أنّ بعض النحاة تحدّث عن البناء اللازم، وفرّق بينه وبين العارض^(٢)، وأغلب النحاة يذكرون قسمًا واحدًا للبناء فيخلطون بين لازمه وعارضه، ومن أمثلة ذلك ما أورده الزجاجي في كتابه (الجمال)^(٣)، فذكر البناء، وأدرج تحته المبنيات اللازمة كالحروف، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وذكر كذلك المركبات والظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، والمنادى العلم، وحرف السيرافي^(٤)، والفارسي^(٥)، والزمخشري^(٦)، وابن عيش^(٧)، وابن الحاجب^(٨)، وابن شاذان^(٩).

ويبدو أن النحاة قد اهتموا بالبناء اللازم؛ لأنه الأصل، ولأنهم قسموا الكلمات إلى معرب، ومبني. وأكثر المبنيات لازمة البناء، فالحروف كلها، والأفعال الماضية، وفعل الأمر، والضمائر، وأسماء الإشارة، والوصلية، وأسماء الاستفهام والشرط، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، والأعلام المركبة، والكنيات اللازمة البناء^(١٠). ولمبني اللازم إذا كان اسماً أو حرفاً فإنه يُبنى على المركبات: النون والفتحة والكسرة، أو السكون، وإذا كان فعلاً فإنه يُبنى على السكون والفتحة فقط^(١١).

- (١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٠٠.
- (٢) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص ٥٥.
- (٣) انظر: الزجاجي، الجمال في النحو، ص ٢٦٢ وما بعدها.
- (٤) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٦١ وما بعدها.
- (٥) انظر: الفارسي، أبر علي، الإيضاح اللغوي، ج ١، ص ١٦٠، ١٦١.
- (٦) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٦.
- (٧) انظر: ابن يعيش، شرح المنال، ج ٣، ص ٨٣.
- (٨) انظر: ابن الحاجب الكافية في النحو شرح الرندي الأسنادر، ج ٢، ص ٢٢٣.
- (٩) انظر: ابن هشام، (١٦١). شرح شذور الذهب (حقبة: محمد مكي الدين عبد الحميد). (ط٨). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص ٦٨ وما بعدها.
- (١٠) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ١٧٢ وما بعدها؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٢٦؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٨٣؛ والمطرزي، المصباح في علم النحو، ص ٥٩؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٣؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٦٨ وما بعدها.
- (١١) انظر: الزجاجي، الجمال في النحو، ص ٢٦٢.

أما البناء العارض فهو في الكلمات المعربة أصلاً لكنها تصبح مبنية لسبب عارض؛ كالتركيب: تركيب الحرف مع الاسم، أو تركيب الاسم مع الاسم، أو تركيب الفعل مع الاسم، فإذا زال العارض عاد إلى الإعراب^(١).

ويمكن أن يكون سبب هذا البناء أن هذه الكلمات غير محتاجة إلى الإعراب لوضوح معانيها في تراكيب معينة، وهذه التراكيب سماعية، كما يحلو لبعض المحدثين تسمية هذا النوع من البناء بالبناء السماعي^(٢)، والمبنيات العارضة تبنى على السكون كالفعل المضارع المتصل بنون النسوة، والبناء على السكون في العارض قليل؛ ذلك لأن الأصل فيه الإعراب، فهو يشبه المعرب، وحق المعرب الحركة^(٣). وتبنى على الفتح كاسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة، وما رُكب من الأعداد والظروف تركيباً مزجياً، وفي بعض الأعلام المركبة، وفي الأزمنة المبهمة المضافة إلى جملة، وفي الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد، وتبنى على الضم في المنادى المفرد المعرفة، والظروف المبهمة المفصولة من الإضافة لفظ لا معنى، و(أي) الموصولة إذا نسبت كأن كانت صلتها محذوفاً^(٤).

وسجله حديث عن بناء العارض واللام ه بَدَّ من ذكر رأي بعض النحاة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وإدخاله في إطار المبنيات^(٥)، وقد ردَّ النحاة هذا الرأي، وجعلوا الكسرة فيما قبل الياء، لئلا يتأخر البناء^(٦)، واختلفوا في ذلك بين من يرى أنه معرب، ومن يرى أنه مبني وهناك آراء عديدة فيه^(٧).

هذه أنواع المبنيات كما وردت في كتب النحو، ونريد هنا أن نقسمها أربعة أقسام، البناء الكلي، وهي الكلمات البنية الأصل: كالحروف، والأفعال المضاعفة، وأفعال الأمر؛ والبناء الجزئي، وهي الكلمات التي بنيت على حركتين كالمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف. والبناء اللفظي، وهي الأسماء التي ذنى عند وقوعها في مواقع

-
- (١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج ١، ص ٨١؛ المارزوقي، مصباح في علم النحو، ص ٥٦ وما بعدها.
 (٢) انظر: الفيضلي، زيد الباهي. (١٩١٩م) وخدعة النحوي. ط ١، ج ١، دار المشرق، ص ٣١.
 (٣) انظر: سيبويه، التاج ج ١، ص ١١، وابن يعيش شرح مفصل، ج ٣، ص ٨٢؛ ابن عصفور، المقرَّب، ج ١، ص ٢٩٠؛ الأندلسي، أبو حيان. (١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. (تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رضا جبه التواب) (ط ١). القاهرة: مكتبة الخديجي، ج ١، ص ٦٧٣.
 (٤) انظر: الحديث عن البنائات العارضة في: المطرزي، المددح في علم النحو، ص ٥٦-٥٨.
 (٥) انظر: المطرزي، مصباح في علم النحو، ص ٥١.
 (٦) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٥٦؛ وابن الشجري. (١٣٤٩هـ). أمالي ابن الشجري. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ج ١، ص ٤.
 (٧) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٦٧، ٦٨؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٩١؛ السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٥٨؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٥٥٢.

معينة من التركيب الجملي كالمنادى المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة، واسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة؛ والبناء التركيبي، وهي الكلمات التي تبنى في حال تركيبها مع غيرها كأعداد، والظروف، والأعلام، والأحوال.

Jaws PDF Creator

EVALUATION
VALUTAZIONE
EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

الفصل الثالث

علامات البناء وألقابه

نصّ النحاة القدماء على أن علامات البناء هي: السكون، والفتح، والكسر، والضم^(١) مقابل علامات الإعراب وهي: الجزم، والنصب، والرفع، والجر. وللبناء علامات فرعية تنوب عن الأصلية، ومن أمثلتها: الواو في جمع المذكر السالم، إذا وقع مبنياً كالمنادى، والياء في المثنى إذا وقع نكرة منفية بـ(لا) النافية للجنس، وحذف حرف العلة في الأفعال المعتلة الآخر في فعل الأمر، وحذف النون من الأفعال الخمسة في فعل الأمر^(٢).

واختلف النحاة في أصل الضمة والفتحة والكسرة؛ فهي عند الخليل وسيبويه بعض أصوات المد، مأخوذة من الواو والألف والياء. قال سيبويه: "وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف والياء من الياء، والضم من الواو"^(٣)، وهذا الرأى أخذ به ابن جني^(٤) وأكبر نحاة اعتماداً على أن الروف قبل الحركات ويرى خروجاً من الروف ما يودع من الحركات اعتماداً على أن الحركات قبلها، بدليل أن الحروف تنشأ من إشباع الحركات، وثمة رأي ثالث يرى أنّ كلا منهما مستقل بذاته وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر^(٥).

وفي علم الأعراب الحديث ما يردد تلامذ ابن جني، الذي يذهب إلى أن الحركات ما هي إلا أبعاد حروف المد، وكذلك يرى المحذون أن الحركات الصغيرة: الضمة، والفتحة، والكسرة هي المقابلات القديمة لحروف الهاء: الواو، والألف، والياء، على الترتيب. فالفرق بين الحركات وحروف المد فرق في لكم فقط، وليس فرقاً في حسابها من الصوتية، أي النوع؛ فكيفية النطق بالفتحة، وموضع اللسان معها يماثلان تماماً كيفية النطق بما يسمى ألف المد مع ملاحظة الفرق في لزم بيئتها، وما نطق على التامة الألف ينطبق على الضمة والواو

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ١، ج ١، ص ١٥؛ وابن سراج (٩٣) في أصول علم النحو. (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بغداد: مطبعة سلسل الأتالي، ج ١، ص ٤٧، ج ٢، ص ١٥٠ والموجز في النحو، ص ٢٨؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٦٢؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٢٧؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، وغيره الخ. الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٢؛ وابن هشام، أوضح المسالك على لسان ابن مالك، ج ١، ص ٣١؛ الأزهرى (١٦٧) شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفکر، ج ١، ص ٦٠.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٦٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٤١-٢٤٢.

(٤) انظر: ابن جني. (١٩٥٤م). سر صناعة الإعراب. (تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين). (ط١). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج ١، ص ١٩.

(٥) انظر: القلقشندي. (١٩١٤م). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. القاهرة: المطبعة الأميرية، ج ٣، ص ١٦٣.

والكسرة والياء^(١)، وهذا ما سوف نأخذ به في هذه الدراسة، عند البحث في النواحي الصوتية للفتحة والضمة والكسرة.

أما هذه العلامات (َ ُ) (الضمة والفتحة والكسرة)، فإننا لا نعرف واضعها معرفة دقيقة، ولا الزمن الذي وُضعت فيه، وليس بين أيدينا نص يمكن الاعتماد عليه إلا نص أبي الأسود الدؤلي، عندما قال لكاتبه: "إذا رأيتي قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضمنت فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرتُ فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة، فاجعل مكان النقطة نقطتين"^(٢)، والذي يظهر لنا من ذلك أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي فرّق بين علامات البناء وعلامات الإعراب، أي أن علامات البناء نضجت في عهده وعهد تلاميذه^(٣)، وليس في عهد أبي الأسود الدؤلي^(٤) الذي كان همّه ضبط القرآن الكريم اتقاء للحن، وليس البحث في معرّبه ومبنيه^(٥).

وبتضح من كلام أبي الأسود الأنف الذكر أنه ير - وضع علامات لهذه الأصوات التي نحن البنية، والفتحة بين الرفع والنصب، أو بين نصب وفتح، أو بين الرفع والكسر، ويعرّف ساحة بين علامات الإعراب وعلامات البناء عامض في بداياته، إذ ليس هناك

فرق من الناحية الصوتية بين الرفع والضم، أو بين الفتح والنصب، أو بين الجر والكسر، وإن اختلفت التسميات. ويرى بعض النحويين^(٦) أنّ هذا الإلتباس بوضع الحنك عند النطق بهذه الحركات، ففي حلّ الالف التي اعتمدت على وضع الفتحة، فالبناء مأخوذ من حركة الشفتين، والإعراب من حركة الحنك^(٧)، وقد أشار التهانوي إلى الفرق بين علامات الإعراب والبناء في حديثه سوا، وهو - رغم عدم وضوح كلامه - يلمس أنه أمر مهم، وهو أن حركات الإعراب عارضة ومتغيرة في الكلمة، ولذلك قال عنها إنها من صفات الصوت^(٨)، لأن الصوت

(١) انظر: أنيس، إبراهيم (١٩٨٧م). الأصوات اللغوية. القاهرة: مطبعة الأزولو المصرية، ص ٣٨؛ وبشر، كمال. (١٩٨٧م). علم اللغة العام، الأصوات العربية. مطبعة لشباب، ص ١٤٨.

(٢) السيرافي. (١٩٥٥م). أخبار النحويين البصريين. (تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد خفاجي). (ط١). القاهرة: مطبعة الدبي، ص ١٠١.

(٣) انظر: الدليل، عبد الله، لبيان في اللغة العربية، ص ٧٩.

(٤) انظر: ياقوت، أحمد سليمان. (١٩٠١م). ظاهرة الإعراب في النحو العربي (ط١). الرياض: عمادة شؤون المكتبات وجامعة الرياض، ص ٥٠.

(٥) انظر: الدليل، عبد الله، البناء في اللغة العربية، ص ٧٩.

(٦) انظر: ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص ٥٠.

(٧) انظر: التهانوي. (١٨٦٢م). كشاف اصطلاحات الفنون. كلكتا، ج ٢، ص ٨٩٤.

(٨) المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٩٤.

عارض في نهاية الكلمة بسبب العوامل، أما حركات البناء فهي من صفات العضو^(١)، أي أنها أصيلة فيه لا تتغير ولا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، فصارت كأنها أحد أجزاء الكلمة.

ومهما يكن فإنَّ الأداء الصوتي لا يختلف بين حركات الإعراب وحركات البناء، وهذه العلاقة الوطيدة جعلت سيبويه يُفرد لها باباً سمّاه: "مجاري أواخر الكلم من العربية"^(٢)، وأورد تحت هذا العنوان عدد هذه المجاري، فقال: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف"^(٣)، وكان يهدف من وراء ذلك إلى التفريق بين علامات الإعراب، وعلامات البناء، فأوضح أنَّ علامات الإعراب للأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، وعلامات البناء للأسماء غير المتمكنة المشابهة للحروف، وللأفعال غير المضارعة^(٤)، ثمَّ بيّن مراده حين قسم هذه المجاري إلى أربعة ألفاظ فقال: "وهذه المجاري يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكسب الرفع والضم والجرم والوقف"^(٥)، وهذا الرأي هو ما سلكه سيبويه، فبقيت علامات الأداء مختلفة عن علامات الإعراب، وإلا لكانت ألفت في اللفظ^(٦).

وإذا كان البصريون قد حافظوا على هذا التفريق، فإن الكوفيين لم يحرصوا عليه، وأطلقوا ألقابها عليهما جميعاً^(٧)، فالنَّزَّاء مثلاً أطلق اصطلاح الجزم على السكون، عندما تحدّث عن قوله - تعالى - : ﴿لَا تَدْرِي لَهُ قَالٌ أَزَلَّ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ذِي كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٨) جزمها ابن عباس على أنه أمر "من علم"^(٩)، وأكد مهدي المخزومي أن البصريين يفرّقون بين هذه العلامات، وأما الكوفيون فلم يفرّقوا بينهم، يطلقون نصب على لمبني ذي الفتح، كما يطلقون الفتح على المُعرب المنصوب^(١٠).

وقد يكون فرين البصريين بين هذه العلامات ناشئاً من رغبتهم في التفريق بين

- (١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٠٠.
- (٢) المصدر السابق، ج ١، ص ١٣.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٦٣، ٦٥.
- (٥) المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٠.
- (٦) انظر: المبرد، المتعصب، ج ١، ص ٤، وابن السراج، الأصون في النثر، ج ١، ص ٤٧؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٣.
- (٧) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٣.
- (٨) سورة البقرة: آية ٢٥٩.
- (٩) الفراء. (١٩٨٠م). معاني القرآن. (ط٢). بيروت: عالم الكتب، ج ١، ص ١٧٣.
- (١٠) انظر: المخزومي، مهدي. (١٩٥٨م). مدرسة الكوفة. (ط٢). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص ٢٥٧.

الحركات المتغيرة بسبب العوامل، والحركات التي لا تتأثر بالعوامل، ويبدو أن حركات البناء سميت بمصطلحات تدل على ارتباطها بحركة الشفتين^(١) دلالة على أنها ثابتة لا تتغير، فارتبطت بحركة العضو، أما حركات الإعراب فهي أوصاف تخص الكلمة وما يجري في آخرها على نية التغيير، وهذا الاختلاف في التسمية راجع إلى أسباب يمكن أن تعود إلى التفريق بينهما من حيث الحكم؛ فحكم حركات الإعراب ناتج عن عوامل، والبناء غير ذلك^(٢)، ويمكن أن يكون هذا التمييز لأسباب تعليمية فقط^(٣)، ويبدو أن الكوفيين عندما لم يجدوا فرقاً واضحاً ومقتعاً بين هذه العلامات تسامحوا في إطلاقها عليهما معاً، ورأوا كذلك أنه لا فرق صوتياً بينهما^(٤)، وهم على حق في ذلك، إذ إن البصريين ورغم تفريقهم المنهجي، إلا أنهم خلطوا بينهما في التطبيق، ومن ذلك ما ورد عند سيبويه في باب النداء^(٥)، وقال في موضع من كتابه: "ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل، وبعد، وموضعها واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو"^(٦)، فهو يذكر الرفع ويقصد المبني على الضم؛ لأن المنادى اسم "فرد كما عرف يبي على اسم، كما تبنى قبلُ وبعدُ في بعض نونهم، واسمها كذلك مصطاح الجرم وهو يريد لسرر فقال: "وإذا زدت دروناً ونجعت كعباً؛ فإنها لا تثنى في الاسم تمكن عند"^(٧)، و"تشتت الخلط بين هذه القاب كثيرة في كتاب سيبويه"^(٨).

واختلف النحاة في الأصل، أي حركات الإعراب أم حركات البناء، وقد بسط الأنباري الحديث في ذلك، وذكر الذهبي: الأول، يعني أن حركات الإعراب هي الأصل لأنها للأسماء، والأسماء هي الأصل، أما حركات البناء فهي للأفعال والحروف، وهما فرع. والثاني أن حركات البناء هي الأصل، لأنها لا تزول عن أصلها بخلاف حركات الإعراب^(٩)، وذكر العكبري المذهبيين أيضاً، ورجح الأول منهما وذلك: "لأن واضع اللغة حكيم، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس، بحكمه ينصب أن يضع الإعراب مقرباً للكلام"^(١٠)، والذي يظهر لي من حديث العكبري لسبق أن لأصل في الكلمات بناء، وبناء الإعراب لأسباب معنوية، أي

- (١) انظر: الدليل، عبد الله، البيهقي، اللغة العربية، ص ٨٠.
- (٢) انظر: ابن الخشاب. (٩٧٢م). المرتجل في شرح الجمل. (تحقيق: علي حيدر). دمشق، ص ١٠٥.
- (٣) انظر: ابن الحاجب الكوفي في التاج شرح الراسي ج ٢ ص ٣.
- (٤) السيرافي، شرح الكتاب ج ١، ص ١٠٣-١٠٤.
- (٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٨١-١٨٣.
- (٦) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٨٦.
- (٧) نفسه.
- (٨) انظر مثلاً: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨٧، ٣٠٣.
- (٩) انظر: الأنباري. (٩٥٧م). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبعة الترقى، ص ٢٠.
- (١٠) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٥٧.

خوف اللبس. وعندما لا يُخشى اللبس فالبناء أولى، ولذلك فإنَّ حركات الإعراب استخدمت أولاً للتفريق بين المعاني المختلفة، وأن حركات البناء جاءت تالياً؛ لأنها لا تقوم بدور وظيفي في الجملة، ولا تفرِّق بين المعاني.

أما ابن جنى فيرى أن كلاً من البناء والإعراب موجود في اللغة عند وضعها، فاستشعار القائل بالحاجة إلى البناء والإعراب، جعله يبني ألفاظاً، ويعرب أخرى، ويعلل ذلك لأنه "أدل على حكمتها، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها، فتركوا بعض الكلام مبنياً غير معرب؛ نحو أمس، وهؤلاء، وأين، وكيف، وإذ، وكم، واحتملوا ما لا يؤمن معه اللبس"^(١)، فاللبس هو الداعي للإعراب كما يرى ابن جنى، وأن ذلك لم يكن حادثاً، بل في أصل الوضع؛ لأن استشعار اللبس وارد قبل الاستخدام، ولذلك كان البناء، وكان الإعراب، ثم يرى أن الذين لا يعربون، يستخدمون ألفاظاً تخرجهم من اللبس، فكأنهم استغنوا عن الإعراب فلجأوا إلى سياقات أخرى تدل على المعنى، فيقول: "لأنهم إذا حافوا ذلك (أي اللبس) رادوا عنه الكلمتين، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجسيم الاختلاف الإعراب، انتقائهم سرخ، والزلا فيه. ترى أن من لا يريد فيقول: ضرب امرأت لأبوت، قد يصير باللام إلى معرفة اللبس من المفول، ولا يجشم حذف الإعراب ليفاد منه المعنى"^(٢).

وحديث ابن جنى هنا يخص الإعراب ولا يخص الحركات الإعرابية، فالإعراب والبناء معنيان يعرفان بالقلد وليس دلائل، فهنا بداية لشيء أي هو معنى لا لفظ، والحركات ليست هي الإعراب والبناء، ولكن الإعراب هو الاختلاف، والبناء هو اللزوم، والحركات هي علامات تدل على ذلك^(٣). والربابي عندي أن هذا الكلام منطقي، وأن الإعراب والبناء أصول في الكلمات، لكنني أعتقد أن البناء كان بالسكون والإعراب بالحركات، وكان التمييز بينهما على هذا الأساس، مع شعوري بأن الكلام كان مبنياً، لأننا نستطيع الاستغناء عن الإعراب بسياقات أخرى^(٤)، ثم حدث الإعراب فجاءت مع الحركات، وحركات المبنية لا باب صرفية وتركيبية، لذلك فإنَّ حركات الإعراب يمكن أن تكون قد حدثت قبل حركات البناء، وإن لم تكن كذلك فهي تخص

(١) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٣٢.

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص ٢١؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٦٦.

(٤) انظر: ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٣٢.

الإعراب، ولا تخصص البناء، وظهورها مرتبط بظهور الإعراب، ويرى جمهور النحاة^(١) أن الأصل في البناء السكون، والأصل في الإعراب الحركات.

Jaws PDF Creator

EVALUATION
VALUTAZIONE
EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

(١) انظر: المبرد، المقتضب، ج٣، ص١٧٣؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص١٥٠؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص١٢٦؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٦٦؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٢؛ وابن مالك. (د.ت). ألفية ابن مالك. بغداد: مكتبة النهضة، ص٤؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج٢، ص٣؛ وابن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٢، ص٦٧٣؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٤٠؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٦١.

الفصل الرابع

البناء وأقسام الكلام

تحدّث النحاة عن أقسام الكلام، وعلاقتها بالبناء والإعراب، ويرى أكثرهم^(١) أن الحروف والأفعال أصيلة البناء، والأسماء أصيلة الإعراب لأنها تحتاج إليه للكشف عن معانيها المختلفة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة. والبناء في الأسماء فرع لا أصل، ولذلك تعليلات وأسباب، فيبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبيهاً قوياً، من حيث الوضع والمعنى والنيابة والافتقار، والإعراب فرع في الأفعال، وعلته شبه الاسم المستحق للإعراب^(٢).

أما الحروف فإن النحاة متفقون على أصالة البناء فيها^(٣)، ويبقى الاختلاف في الأسماء والأفعال، إذ يرى البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، ويرى الكوفيون أن الإعراب أصل فيهما معاً^(٤)، ويرى قطرب^(٥) أن الإعراب ليس للفصل بين المعاني، بل هو لوطن الاسم بوجهين، لأننا لا نستطيع الذلق بكلمات ساكنة في أولها^(٦)، وهذا رأي آخر يذلف هذه الإراء ويجعل إعراب في الأسماء في الأفعال أصراً، وهذا الرأي أورد ابن عقيل نقلاً عن ضياء الدين بن العليج^(٧)، ونقل السيوطي رأياً آخر نسبه للمتأخرين، إذ يرى أن الإعراب أصل فيهما معاً، والفعل أحق به؛ لأنه وجد فيه من غير سبب، فهو له بذاته، والاسم له لا بذاته^(٨).

وحجة القائلين بأصالة الإعراب في الأسماء نلخص بما يأتي:

- (١) انظر: الزجاجي. (١٩٧٩م). الإيضاح في علل النحو. (تحقيق: مازن المبارك). (ط٣). بيروت: دار النفائس، ص ٧٧؛ والجمال في النحو، ص ٢٠٠؛ والده كبرى، الباب في علل لبناء والإعراب، ج ١، ص ٥٥؛ وابن الحاجب، الكافي في النحو بمرح الرشد، ج ١، ص ١٦؛ ابن عقيل، ج ١، ص ٣٧.
- (٢) أورد ابن مالك في الفيته أسباب بناء الاسم، وأسباب إسرب الفعل ببسطها بشكل واضح. انظر: ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص ٤؛ وابن الناظم. (٢٠٠٠م). شرح الناظم على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية، ص ١٢-١٧؛ وابن عقيل شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٨ وما بعدها.
- (٣) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ١٨١؛ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٧؛ والجمال في النحو، ص ٢٦١؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٦٧٤؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ص ٣٨؛ وابن عقيل شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٤٠.
- (٤) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٥١؛ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٧؛ والجمال في النحو، ص ٢٦٠؛ ولعكري. (بدون التاريخ). البناء في علل البناء والإعراب. (تحقيق: عبد الإله النبهان)، ج ١، ص ٦٥ و٦٤؛ وابن عقيل، ص ١٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٤.
- (٥) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠.
- (٦) انظر: أنيس، إبراهيم. (١٩٧٢م). من أسرار اللغة. (ط٤). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٢٥٣.
- (٧) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٧.
- (٨) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٥.

أولاً: وظيفة الإعراب هي الفصل بين المعاني المختلفة؛ كالفاعلية، والمفعولية، وهذه المعاني تخص الأسماء، لذا احتاجت إلى الإعراب^(١).

ثانياً: الأفعال عوامل في الأسماء، ولو كانت معربة لاحتاجت إلى عوامل تعربها، ثم تحتاج عواملها إلى عوامل، وهكذا إلى ما لا نهاية^(٢).

وحجة القائلين بأصالة الإعراب في الأفعال والأسماء تتلخص بما يأتي:

أولاً: المعاني المختلفة تدخل الأفعال كما تدخل الأسماء؛ لأن الأفعال تقع على الأوقات الطويلة المتصلة المدة^(٣).

ثانياً: الأفعال كالأسماء تختلف معانيها، فتكون ماضية ومستقبلية، ومثبتة ومنفية، ونحو ذلك^(٤).

وبعيداً عن الخوض في الردود على هذه الحجج، نرى أن الإعراب دخل الأسماء لتنسيق بين مواضعها في التركيب، ودخل الأفعال لاختلاف دلالاتها على التحقق وعدمه، ليس نالاً، أسماء في قسم دون الآخر فالمعيار هـ ليس من باب نوع بل هو معيار عددي على وجود الكلمة في التركيب، فإذا كان تغير الحركة يؤثر في وظيفتها النحوية فإنها تعرب، وإذا كان هذا التغير لا يؤثر في وظيفتها النحوية فإنها تلتزم حركة واحدة أو سكوناً.

EVALUATION

VALUTAZIONE

EVALUATION

EVALUACIÓN

EVALUATION

(١) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص ٧٨.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص ٨٠.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٨١.

الباب الثاني

Jaws PDF Creator

EVALUATION

VALUTAZIONE

EVALUATION

EVALUACIÓN

EVALUATION

الفصل الأول

البناء الكلي

أطلق النحاة على نوع البناء الذي لا يزول عن الكلمة باختلاف مواقعها، البناء اللزوم، وذلك مقابل النوع الآخر، وهو البناء العارض، وآثرت هنا أن أسميه البناء الكلي؛ لأنّ الكلمة تبقى مبنية معه أيّاً كان موقعها واستخدامها، فتثبت حركتها ولا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها، والحديث عن هذه المبنيات منتشر في كتب النحو، وبين ثناياها، وأول من جمعها وصنّفها أبو بكر بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، إذ خصص باباً سمّاه "ذكر الأسماء المبنية"^(١)، وقسم هذه الأسماء قسمين^(٢): الأسماء المفردات، والكلمة المركبة، ثم فصل القول في كل نوع، فبين أن المبنيات المفردات ستة: المكنيات، والمبهمات، واسم الفعل، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، والأصوات المحكية^(٣). والمركبات المبنيات: خمسة عشر وما أشبهه، وبين بين، وبيت بيت، وساح، وأيام، ويوم، وما شابهه وسماء الزمان، وأضين، إلى فل بني نحو: إذا بود قام زيد، ولم، وذلك أهس وإد، وإذ، والذن، الذي وأواته أي لا تت إلا بصله^(٤). ونلاحظ أنّ ابن السراج يخلط بين الأسماء اللازمة البناء، والعارضة البناء، إلا أنّه وضع باباً للأسماء العارضة البناء، سمّاه "ذكر ما يشبه المعرب وهو مبني"^(٥)، وذكر من أقسامه: المنادى المفرد لمعرفة^(٦)، والنكرة المنقبة بلا النافية للنسب^(٧)، فكان همه الأكبر حصر المبنيات دون تمييز دقيق بين لازمها وعارضها. وسار على نهج النحاة من بعده، فهذا الزمخشري يقول: "رأنا أسق إليك حديثاً ما ينته العرب من الأسماء، إلا ما عسى أن يشذ منها، وقد ذكرناه في هذه المذممة في سبعة أبواب، وهي: الضمرات، وسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف والمركبات، والكنائيات"^(٨).

ومن الكتب التي فصلت في نوعي البناء كناد: "المصباح في علم النحو" للمطرزي (ت: ٦١٠هـ)، إذ قسم البناء إلى لازم وعارض، وذكر أنواع كل قسم منهما^(٩).

(١) ابن السراج، الموجز في النحو، ص ٤٧.

(٢) انظر: السابق، ص ٧٤-٧٧.

(٣) انظر: السابق، ص ٧٤.

(٤) انظر: السابق، ص ٧٧.

(٥) انظر: السابق، ص ٤٥.

(٦) السابق، ص ٤٥.

(٧) السابق، ص ٥٢.

(٨) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٢٦، ١٢٧.

(٩) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص ٥٥-٥٩.

وإننا هنا في هذه الأطروحة، وحسب تقسيمنا لأنواع البناء، سندرس في هذا الباب الكلمات التي بُنيت بناءً كلياً، وذلك تماشياً مع تقسيمنا، في محاولة لبناء تقسيم جديد، يجعلنا أقدر على تفسيره، وضبط حدوده الدقيقة. ومن هنا فإنَّ أنواع المبنيات التي سندرسها في هذا الباب هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والكنائيات، وأسماء الأفعال والأصوات، والظروف المبهمة، والأدوات.

المبحث الأول

الضمائر

يرى ابن الحاجب أن الضمير "ما وُضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً"^(١)، وحاول الرضي في شرحه استدراك النقص في التعريف، فقال: إنّه ينبغي أن يقيد، فيقال: "ما وُضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أو للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به"^(٢).

أما أنواعه فقد فُتّمه النحاة قسمين: متصل ومنفصل، فالمتصل: ما لا يفك عن اتصاله بكلمة"^(٣)، وأما المنفصل فهو "ما جرى مجرى المظهر في استبداده"^(٤)، والمتصل قسمان: بارز ومستتر، فالبارز: "ما لفظ به"^(٥)، والمستتر: "ما ثوي، كالذي في: زيدٌ ضرب"^(٦). وهذه الضمائر تختلف صيغها باختلاف حالاتها الإعرابية، والضمائر الرفع لها صيغ تختلف عن ضمائر النصب والجر، وضمائر المفرد تختلف عن الجمع. وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "واعلم أنّ المضمر المرفوع إما حدّث عن نفسه فعلمت (أنا)، وإن حدّث عن نفسه وعن آخر، قال: (نحن)..."^(٧)، فالمفرد المتكلم له ضمير. وجمع المتكلمين له ضمير. وهذا من حيث الأفراد والجمع، وكذلك من حيث الموقع الإعرابي، فهناك ضمائر تقع في موقع الرفع، وأخرى تقع في موقع النصب، قال سيبويه: "أول أن عامة لمضمران الانصوبيين (يَا) ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك، و(كما) التي في رأيتكما، و(كم) التي في رأيتكم"^(٨)، ثم ذكر الضمائر التي تقع في موقع الجر"^(٩)، وأكّد على أن هذه الضمائر لا تتبدل المواقع، فلا يصح ضمير الرفع محل

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٣.

(٢) السابق، ج ٢، ص ٤.

(٣) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١١١ وابن يعين شرح الفعل، ج ٣، ص ٨٤.

(٤) المصدران السابقان نفسهما.

(٥) السابق نفسه.

(٦) السابق نفسه.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٥٠.

(٨) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٥٥.

(٩) انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٦٢.

النصب أو الجر، والعكس، يقول: "اعلم أن (أنت) وأخواتها لا يكنّ علامات لمجرور، من قيل أن (أنت) اسم مرفوع، ولا يكون المرفوع مجروراً.. ولا يجوز (إيا) أن تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أن (إيا) علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهنّ (إيا)"^(١).

أمّا علة بناء الضمائر عند النحاة فهي شبه الحرف^(٢)، ووجه الشبه بين الضمير والحرف خمسة عند ابن مالك: شبه المعنى، وشبه الوضع، وشبه الجمود، وافتقاره إلى ما يفسره، واستغناؤه باختلاف صيغته عن الإعراب^(٣).

وجمع الرضي تلك العلة بقوله: "وإنما بنيت المضمورات إما لشبهها بالحرف وضعاً على ما قيل، كالتاء في ضربت، والكاف في ضربك، ثم أجريت بقية المضمورات، نحو: أنا، ونحن، وأنتم، وهما، مجراهما، طرداً للباب وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر، أعني الحضور في المتكلم أو الماطب وإما لعدم وجوب الإعراب قبلاً"^(٤).

ونحو ضربت لعداء إلى ما في الضمائر المتلاف وتباين، قد كان سيوي يرى أن الضمير في: فعلت، وفعلتم، ورأيتم، ورأيتم، وبهما، وبهم، وما شابهها، زيادة على التاء، والهاء، والكاف^(٥)، والميم المتصلة بأكثر الضمائر هي لمجازة الواحد، وتلحق بها الألف للدلالة على التثنية، والواو على جمع المنكرين^(٦)، وتبني الدبر^(٧) أي سدوي. أما ابن السراج فإنه ذكر الضمائر واستخدامات. در تفصيل قول فيها^(٨) وتسه في ذلك الأنباري^(٩).

واختلف النحاة في الضمائر المبدوءة بـ(أن) وهي: أنا، وأنت، وأنت... فرأى البصريون أنها (أن) نفسها، أي أن لا يفسر استخدام المنوي والجمع... وهكذا، وأما الكوفيون فرأوا أن الصيغة بكاملها ضمير^(١٠)، واختلفوا في ضمير الغائب (هو، وهي)، فرأى البصريون أن الضمير هو الصيغة بكاملها، وروى الكوفيون أن الضمير هو (الهاء)، والحركة

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) انظر: السيرافي، شرح الحساب، ج ١، ص ١٧٢؛ وابن جنيد، خصائص، ج ٢، ص ١٩٤؛ والأنباري. (١٩٥٧م). أسرار العربية. (تأليف: محمد مجتهد البطايني، منشق: مطبعة الرقي، ص ٣٤؛ وابن عصفور، المقرّب، ج ٢، ص ١٨٩؛ وابن مالك، أسرار العربية، ص ٢؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٣.

(٣) انظر: ابن مالك، تهليل الفرائض وتكثير المقاصد، ص ٢٩.

(٤) ابن الحاجب، الكافية في النحو شرح الرضي، ج ٢، ص ٣.

(٥) انظر: سيوي، الكتاب، ج ٢، ص ١٠٠.

(٦) انظر: السابق، ج ٢، ص ٢٠١.

(٧) انظر: المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٢٦٩.

(٨) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص ٧٥.

(٩) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص ٢٤٢.

(١٠) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٩٣-٩٥.

للإشباع^(١)، واختلفوا في (إيّا) ولواحقها^(٢)، فيرى الخليل أنها اسم مضمّر مضاف إلى ما يلحق به من أسماء^(٣)، وتبعه في ذلك المازني^(٤)، وابن مالك^(٥). أما سيبويه فيرى أنها اسم مضمّر وما يلحق به يفسر المقصود منه^(٦).

واختار مذهب سيبويه أغلب البصريين، كالأخفش^(٧)، وابن جني^(٨)، والزمخشري^(٩)، والأنباري^(١٠)، وذهب المبرد إلى أنّ (إيّا) اسم مبهم أضيف للتخصيص^(١١)، وأما ابن درستويه فيرى أنّه بين الظاهر والمضمّر^(١٢)، وقال الكوفيون: إنها وما يلحقها ضمير، أي هي صيغة بكاملها^(١٣)، ويرى بعضهم أنّ اللواحق هي الضمائر و(إيّا) عماد، أي دعامة لتصير بسببها منفصلة^(١٤)، ويذهب المالقي إلى أنّ الأولى في (إيّا) أنّ تُحمّل على الحرفية؛ لأنّ معناها في غيرها، فهي وسيلة للنطق بالضمير المتصل^(١٥).

ونحن نسوق هذه الآراء لغايات الدرس وللتدليل على عمق الخلاف بين النحويين في هذه المسألة، وأنه ليس هناك أي واحد ثابت، أنّ اختلافهم ذلك لا يقمّم ولا يؤخر في محريبات، فنهنا في هذا الدراسة وأهدافها؛ لأننا هنا نتم دراس ما استوعبت على طبيعة اللغة، في أعطت اللغة من حالة إسرائيلية صعبة حصها، ثم فرقت بين المفرد والجمع والسنى والموت واستكر. وكل ذلك بصيغة جاهزة تامة، ولم تستخدم أجزاءها، وكثير من النحاة^(١٦) أخذوا بهذا الرأي، فأوردوها بصيغها من غير الخوض في تفاصيل أجزاءها، بل إنّ ابن يعيش ذهب إلى أنّ هذه الصيغ مخترعة^(١٧)، أي أنها وجدت هذا في أصل وعسها. وهذا ما نرجحه هنا، فهي صيغ

(١) انظر: الأنباري. (دلت). لإصاف أي مسائل الخلاف. (تحقيق: حمد محي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الفكر، ج ٢، ص ١٧٠-١٧٠.

(٢) انظر: السابق، ج ١، ص ٦٦٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٤) انظر: ابن يعيش، نثر الفصيح، ج ١، ص ١٠.

(٥) انظر: ابن مالك، تذييل افوائد وكميل المفرد، ص ٢٦.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥١.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المصطلح، ج ٣، ص ٩٨.

(٨) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٨٧.

(٩) انظر: الزمخشري، المصطلح في علم العربي، ص ٢٢٧.

(١٠) انظر: الأنباري، سرر العربية، ص ١٤٤.

(١١) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٧٩.

(١٢) انظر: السيوطي، هم البراعم، ج ٢، ص ٢١٢.

(١٣) انظر: الأنباري، لإصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ١١٥.

(١٤) انظر: السابق، ج ١، ص ٦٩٢.

(١٥) انظر: المالقي. (١٩٧٥م). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد خرّاط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص ١٤٠.

(١٦) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص ٧٥؛ والأنباري، أسرار العربية، ص ٣٤٢؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٢٧؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٨٦.

(١٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٢٨.

مرتجلة، ليس لها تصريف ولا اشتقاق^(١)، ويمكننا الاستئناس بما في اللغات السامية الأخرى، فقد وجدت فيها هذه الضمائر باختلاف في نطقها.

ومن أمثلة ذلك^(٢):

ضمير المتكلم في العربية (أنا)، وفي العبرية ('anohi) (أنوكي)، وفي الحبشية ('ana) (أنا)، وفي الآرامية ('anā) (أونا)، وفي السريانية ('enā)، وفي الآشورية (anāko).

ونلاحظ أنّ اللغات السامية حافظت على صيغ متقاربة للضمائر فهي في حالة المتكلم (أن)، وفي حالة المخاطب (ت)، وفي حالة الغائب (هـ)، والحركات التابعة لها للتفريق بين المذكر والمؤنث والمفرد والجمع^(٣)، وهذا يقترب من رأي سيوييه^(٤).

وبُنيت الضمائر على السكون وعلى الحركات، وتقسّم بحسب استخدامها إلى مفرد ومثنى وجمع ومؤنث ومذكر، ومتكلم ومخاطب وغائب، ومتصل ومنفصل. فالضمائر المنفصلة سبقتها هنا إلى جبر حان، ونبدأ بالضمائر التي تأتي في موقف الرفع.

المجموعة الأولى: المفرد

(١) (أ) المذكر: المتكلم: أنا، وهو مبني على الفتح.

المخاطب: أنت، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هو مبني على الفتح.

(ب) المؤنث: المتكلم: أنا، وهو مبني على الفتح.

المخاطب: أنت، وهو مبني على الكسر.

الغائب: هي، وهو مبني على الفتح.

والملاحظ أنّ الاختلاف ناتج عن حركات تبيين الجنس، والكسرة للمؤنث والفتحة للمذكر، وبناء هذه الضمائر على أساس الفرقين في الجنس بين المذكر والمؤنث، وأن الحركات جاءت لأسباب صوتية ومقطعية، إذ الأصل أن يُبنى على السكون كما هو الأصل في البناء^(٥).

(١) انظر: السيوطي، مع لهجات، ج ٢، ص ٢١.
(٢) انظر: بروكلمان. (١٩٧٧م). فقه اللغات السامية. ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض: جامعة الرياض، ١٩٧٧م، ص ٨٦.

(٣) انظر: السابق، ص ١٦.

(٤) انظر: سيوييه، الكتاب، ج ١، ص ١؛ وابن يعيش. شرح الفاعل، ج ١، ص ٣٠-٩٥.

(٥) انظر: المبرّد، المقتضب، ج ٣، ص ١٧٣؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٥٠؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٢٦؛ والعكبري، اللباب في علل البناء، والإعراب، ج ١، ص ٦٦؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٨٢؛ وابن مالك، ألفية ابن مالك، ج ٤؛ وابن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٦٧٣؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٤٠؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٦١.

المجموعة الثانية: المثني

- (١) (أ) المذكر: المتكلم: نحنُ: مبني على الفتح.
المخاطب: أنتما: مبني على الفتح.
الغائب: هما: مبني على السكون.
- (ب) المؤنث: المتكلم: نحنُ: مبني على الضم.
المخاطب: أنتما: مبني على الفتح.
الغائب: هما: مبني على الفتح.

ومن الملاحظ أن صيغة المثني لا تفرّق بين المذكر والمؤنث، فضميرهما واحد، وليس هناك علامة خاصة للمتكلم، وهذا النقص في صيغ المثني يمكن إرجاعه إلى أنّ المثني يميل دائماً إلى التلاشي من صيغ اللغات السامية فهو غير موجود بشكله الواضح إلا في العربية وبقايا من العربية والحثيد^(١)، كما أن الضمير لخص للمثنى في العربية السامية مبنيها إلا في العربية^(٢).

المجموعة الثالثة: الجمع

- (١) (أ) المذكر: المتكلم: نحنُ: مبني على الضم.
المخاطب: أتم: مبني على السكون.
الغائب: هم: مبني على السكون.
- (ب) المؤنث: نحنُ: مبني على الضم.
المخاطب: أننن: مبني على الفتح.
الغائب: هن: مبني على الفتح.
- أما الضمائر المنصّلة فهي:

المجموعة الأولى: المفرد

- (أ) مذكر: متكلم ← ن.
مخاطب ← ت.
غائب ← فتحة / كَب.

(١) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٩٩.
(٢) السابق، ص ٨٦.

(ب) مؤنث: متكلم ← تْ.

مخاطب ← تِ.

غائب ← فتحة + تاء تأنيث/ كتبتْ.

والحركات في أواخر هذه الضمائر تحمل دلالات مختلفة، وتقوم بوظائف مختلفة فهي من جهة تقوم بوظيفة صوتية لإكمال المقاطع. فالتاء تكون ساكنة، وتحتاج إلى حركة ليتشكل المقطع، ثم اختلفت هذه الحركات باختلاف المتكلم والمخاطب (تْ، تِ)، ثم اختلفت باختلاف الجنس (تْ، تِ)، ونلاحظ أن الغائب لم يأخذ إلا حركة وهي الفتحة، وتم التفريق بين مذكره ومؤنثه بزيادة علامة التأنيث (التاء الساكنة) بعد الفتحة.

المجموعة الثانية: المثني

(أ) المذكر: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتح.

المخاطب ← نا، وهو مبني على الفتح.

الغائب ← أف كذا، وهو مبني على السج.

(ب) المؤنث: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتح.

المخاطب ← تما، وهو مبني على الفتح.

الغائب ← ألا (كبتا)، وهو مبني على الفتح.

وكما لم تأخذ التثنية علامة خاصة تفرق فيها بين المذكر والمؤنث في الضمائر

المنفصلة، فلكذلك هنا في الضمائر المنفصلة.

المجموعة الثالثة: الجمع

(أ) المذكر: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتح.

المخاطب ← نم، وهو مبني على السكون.

الغائب ← وا، وهو مبني على الضم.

(ب) المؤنث: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتح.

المخاطب ← تن، وهو مبني على الفتح.

الغائب ← ن، وهو مبني على السج.

وأما الضمائر التي تقع في حالة النصب فهي:

أولاً: المنفصلة، وتقسم إلى:

المجموعة الأولى: المفرد

- (أ) المذكر: المتكلم: إِيَّايَ، وهو مبني على الفتح.
المخاطب: إِيَّاكَ، وهو مبني على الفتح.
الغائب: إِيَّاهُ، وهو مبني على الضم.
- (ب) المؤنث: المتكلم: إِيَّايَ، وهو مبني على الفتح.
المخاطب: إِيَّاكَ، وهو مبني على الكسر.
الغائب: إِيَّاهَا، وهو مبني على الفتح.

المجموعة الثانية: المثني

- (أ) المذكر: المتكلم: إِيَّانَا، وهو مبني على الفتح.
المخاطب: إِيَّاكُمَا، وهو مبني على الفتح.
الغائب: إِيَّاهُمَا، وهو مبني على الفتح.
- (ب) المؤنث: المتكلم: إِيَّانَا، وهو مبني على الفتح.
المخاطب: إِيَّاكُمَا، وهو مبني على الفتح.
الغائب: إِيَّاهُمَا، وهو مبني على الفتح.

المجموعة الثالثة: الجمع

- (أ) المذكر: المتكلم: إِيَّانَا، وهو مبني على الفتح.
المخاطب: إِيَّاكُمُ، وهو مبني على الكسر.
الغائب: إِيَّاهُمُ، وهو مبني على السكون.
- (ب) المؤنث: المتكلم: إِيَّانَا، وهو مبني على الفتح.
المخاطب: إِيَّاكُنَّ، وهو مبني على الفتح.
الغائب: إِيَّاهُنَّ، وهو مبني على الفتح.
- أما الضمائر المنصبة التي تأتي في موقع النصب فهي:

المجموعة الأولى: المفرد

- (أ) المذكر: المتكلم: أَنَا، وهو مبني على الكسر.
المخاطب: كَ، وهو مبني على الفتح.
الغائب: هُوَ، وهو مبني على الضم.

(ب) المؤنث: المتكلم: ي، وهو مبني على الكسر.

المخاطب: ك، وهو مبني على الكسر.

الغائب: ها، وهو مبني على الفتح.

المجموعة الثانية: المثني

(أ) المذكر: المتكلم: نا، وهو مبني على الفتح.

المخاطب: كما، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هما، وهو مبني على الفتح.

(ب) المؤنث: المتكلم: نا، وهو مبني على الفتح.

المخاطب: كما، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هما، وهو مبني على الفتح.

المجموعة الثالثة: الجمع

(أ) المذكر: المخاطب: انتم، وهو مبني على الفتح.

المتكلم: كم، وهو مبني على السكون.

الغائب: هم، وهو مبني على السكون.

(ب) المؤنث: المخاطب: نأ، وهو مبني على الفتح.

المتكلم: كن، وهو مبني على الفتح.

وأما الضمير الذي يقع في موقع الضمير الذي يتصل به اللفظ الواقعة موقع النصب، ومما تقدّم نجد أنّ ما بُني على السكون منها هو: أنا، وأنتما، وأنتم، وهما، وهم، وإيانا، وإياكم، وإياكما، وإياها، وإيها، وإياهم، وإياهم، وأنا، وانتكم، (ثم) (ثم) (ألف الاثنين)، و(واو الجماعة)، و(ياء المتكلم)، و(ياء المخاطبة)، و(ثما) و(كم). و(ساء الغيبة) و(سم) و(هما).

وما بُني على الفتح: أنتن، وأنتن، وهن، وهن، وإيني، وإياك، وإياكن، وإياهن، وتاء الخطاب)، و(هن)، و(كانت الأخطى للفرد) و(ذن)، و(هن)، و(ون النسوة).

وما بُني على الكسر: أنت، وإياك، وتاء المخاطبة للفرد)، و(كاف المخاطبة للفرد).

وما بُني على النون: نأ، وإياك، و(تاء المتكلم) و(هاء الغائب المذكر).

ويمكننا بعد هذا الاستعراض للضمائر في حالاتها المختلفة أن نسجل الملحوظات الآتية:

أولاً: تختلف صيغة الضمير باختلاف موقعه الإعرابي، فمنها ما يكون على صيغة بنائية واحدة، ومنها ما يصلح لحالتين، ومنها ما يصلح لثلاث حالات.

ثانياً: التمييز بين المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث يكون أحياناً باختلاف الصيغة بكاملها، وأحياناً بالحركات.

فالتمييز بين المفرد والجمع يتم عادةً بتغيير الصيغة، وذلك لعدم وجود العلاقة بينهما؛ فـ(نحن) لا تعني (أنا، وأنا، وأنا) بل هي (أنا وأنت)، أو (أنا، وأنت، وهو)^(١)، أما التمييز بين المذكر والمؤنث فإنه يتم عادةً باختلاف الحركات، فالفتحة في (تاء المخاطب)، والكسرة في (تاء المخاطبة)، تحمل وظيفة التفريق في الجنس بين المذكر والمؤنث^(٢).

ثالثاً: لا يوجد ضمير متخصص للمثنى، والدليل على ذلك أنه لا يوجد صيغة متخصصة للمذكر أو المؤنث، بل يشترك الاثنان في صيغة واحدة، وليس هناك ضمير للمتكلم المثنى، إذ هو صيغة مأخوذة من الجمع بزيادة لامه أمثلى الألف^(٣).

رابعاً: ضمير المثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ليست لزيداء كلفه وليس بغيره، فهو يحدث عن نفسه وعن غيره فلم يحتج إلى الفصل بينهما^(٤).

ومما تقدم يمكننا القول: إن الضمائر جميعها مبنية على السكون على أصل البناء، وإن ما جاء منها متحرراً من باب عارضة أهما: التمييز بين المذكر والمؤنث، أو بين المتكلم والمخاطب، أو التخلص من المقطع الرفضية ولا وهي: (ص ح ص)، أو (ص ح ح ص)، فمثلاً (إياك) يتشكل في آخرها مقطع مكمن من (ص ح ح ص)، فيتم التخلص منه عن طريق تحريك آخره ليتبدل المقطع (ص ح) "قبول في أوصل".

(١) انظر: براجستراسا، (٢٠١٩م) التلويح النحوي، لغة العربية، الجزء ١، صححه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص ٧٧.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٩٥؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٧.

(٣) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٩٩.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٩٤.

المبحث الثاني

أسماء الإشارة

لم يظهر مصطلح اسم الإشارة عند متقدّمي النحاة، فأطلق عليها سيبويه لقب (الأسماء المبهمة) "وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"^(١)، وتابع ذلك المبرّد حين وصفها بالأسماء المبهمة التي تقع للإشارة^(٢)، وتابعهما في ذلك كثير من النحاة، مثل: الزجاج^(٣)، وابن السّراج^(٤)، وابن الخشاب^(٥)، ومن أوائل النحاة الذين خرجوا من دائرة الوصف العام ابن الحاجب، فقال: "اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه"^(٦)، ثم جاء الرضي فزاد في تحديد المصطلح، فقال: "ما وضع لمشار إليه به"^(٧).

وتستعمل أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والقريب والوسط

والبعيد، وهي على ذلك يمكن تقسيمها إلى مجموعات^(٨):

المجموعة الأولى: المذكر

(أ) المذكر

القريب: ذا.

الوسط: ذاك.

البعيد: ذلك.

(ب) المؤنث:

القريب: هي، هـ، هي، هي، هي، هي، هي، هي، ذات.

الوسط: تيك، تيك، تيك، ذيك.

البعيد: تلك، تلك، تلك، تلك.

- (١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٨٦.
- (٢) انظر: المبرّد، المقتضب، ج ٣، ص ١٨٦.
- (٣) انظر: الزجاج، (٩٧١ م) - ابن خشاب، وهو لا ينصرف. تحقيق: هديّة قراعة، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص ٧١.
- (٤) انظر: ابن السّراج، الموجز في النحو، ص ٧٦.
- (٥) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص ٣٠١.
- (٦) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٢٩.
- (٧) انظر: السابق، ج ٢، ص ٤.
- (٨) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٩٧٤-٩٧٥؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٢٩.

المجموعة الثانية: المثني

(أ) المذكر:

القريب: دان.

الوسط: دانك.

البعيد: ذاتك.

ذانيك

(ب) المؤنث:

القريب: تان.

الوسط: تانك.

البعيد: تاتك.

تاينك.

المجموعة الثالثة: الجمع للمذكر والمؤنث

القريب: أولاء، وأولى، وأولاءً.

الوسط: أولاك، وأواك.

البعيد: أولالك.

وهذا التقسيم الذي أورده أبو حيان الأندلسي، وعقب عليه بأنه قول مشهور النحاة، إلا أنّ هناك من يرى أن هذه الأسماء رتبتين فقط؛ للقريب والبعيد، ولا يرى رتبة وسطى^(١)، فسيبويه لم يجعل للمشار ثلاث مراتب، بل مرتبتين؛ دنيا، ومتراخية^(٢).

وفي الغالب تدل هذه التنبيه على هذه الأسماء، وبخاصة مجردة من كاف الخطاب، نحو: هذا، وهذان، وهذه، وهايه... الخ، وتحل نيلاً على المترونة بالكاف، نحو: هَذَا، وهاتيك^(٣)، وقد يفصل بين الراء والهمزة الإشارة بالضمير نحو: ها أنا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها أنت ذا^(٤).

(١) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٩٧٦.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٧٨.

(٣) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٩٧٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٥٣.

وأسماء الإشارة مبنية عند جمهور النحاة إلا في حالة التنثية، فإنها تعرب، وتكون علامة رفعها الألف، وعلامة نصبها وجرّها الياء^(١)، وخالف ذلك بعض النحاة، كالصبان فإنه يرى أنها كلها مبنية، وأنها تبنى في حالة التنثية على الألف والياء^(٢).

وتبنى على علامات البناء الأصلية، وتعود علة بنائها عند النحاة إلى شبه الحرف^(٣)، وهذا الرأي قاله سيبويه، وتابعه في ذلك المبرد^(٤)، أما السيرافي فقد ذكر سببين لبنائها، الأول: الشبه الافتقاري؛ لأنها كالحرف تفتقر إلى ما يفسرها، وتستخدم دائماً في حضور المشار إليه، وهي موضوعة موضع تنبّه، وانظر^(٥)، والثاني: الإبهام^(٦)، أما الأنباري فإن علة بنائها عنده أنها تتضمن معنى حرف الإشارة الذي يفترض أن يكون موجوداً^(٧)، أي أن الأصل في الإشارة أن يكون لها حرف مختص، فوَقعت هذه الأسماء موقع هذا الحرف^(٨).

ويلخص ابن مالك هذه العلة بقوله: "ويبنى اسم الإشارة لتضمّن معناها، أو لشبه الحرف وضماً وافتقاراً"^(٩).

ويمكن تقسيم أسماء الإشارة بناءً على حركة آخرها على النحو الآتي:

أولاً: ما بُني على السكون: ذا، وذائه، وذاؤه، وهنا، ودي، وذهي، وذو، ونا، وتي، وتّه، وهولاً.

ثانياً: ما بُني على الكسر: ذه، وته، وذاء، وذائه، وألاء، وهولاء، وهلاء، وأولاء.

ثالثاً: ما بُني على الضمّ (أنت، وأولاء).

رابعاً: ما بُني على الفتح: ثم.

ولمناقشة ما سبق مكنى الآونة، إنَّ تفسير أسماء الإشارة إلى قريب ووسط وبعيد ليس دقيقاً، والرأي الراجح أنه غير صحيح^(١٠)، فضلاً عن ذلك فإني لا أرى في تقسيمها للقريب والبعيد أهمية من حيث المعنى الذي تؤدّيه في التركيب، ولكن اختلاف هيئاتها هو للتفريق بين الغائب والمخاطب، ليس ذلك تشبه الضمائر في دلالاتها فإفريق بين ذا وذاك هو كالفرق بين

- (١) انظر: ابن يعيش، ابن العسل ج ١، ص ١٢.
- (٢) انظر: الصبان، حاشية لاسبان ج ١، شرح لأسموني، ج ١، ص ١٣٠.
- (٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢، ٧.
- (٤) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ١٨٦.
- (٥) انظر: السيرافي، شرح كتاب بيبرية ج ١، ص ١١٧؛ والرجائي، (٢٠٢٢م). مجالس العلماء. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت، ص ٢٠٣.
- (٦) انظر: السيرافي، شرح كتاب بيبرية، ج ١، ص ١١٧.
- (٧) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٤٧.
- (٨) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٨٦.
- (٩) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٤١.
- (١٠) انظر: ابن مالك، (٢٠٠١م). شرح التسهيل. تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، بيروت: دار الكتب العلمية، ج ١، ص ٢٣٦-٢٣٧.

ضمير الغائب وضمير المخاطب. وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى عندما فرّق بينهما فقال: "وذاك بمنزلة هذا، إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تتبهم إلى شيءٍ متراخ"^(١)، فالفرق بين هذا وذاك ليس فرقاً بين قريب وبعيد، بل هو فرق في الإشارة إلى الأمر المطلوب على وجه السرعة أو التمهّل؛ لأن دلالة التراخي هنا دلالة معنوية وليست دلالة مكانية.

ومما يقوي هذا الرأي أنّها التنبيه لا تدخل على أسماء الإشارة المتصلة بالكاف إلا في المفرد^(٢)، فالكاف حرف خطاب كما يؤكد ابن مالك، إذ هي: "تدل على أحوال المخاطب في حرفيتها، بما تدل في اسميتها، فيقال: ذاك، وذاك، وذاك، وذاك، كما يُقال: راتيك، ورأيتك، ورأيتكما، ورأيتكم، ورأيتكن، فيستوي اللفظ بالحرفية والاسمية، كما استوى اللفظ بتأنت وتاء فعلت"^(٣)، وذكر ابن مالك^(٤) أيضاً أن أسماء الإشارة للبعيد تنوب عن القريب لعظمة المشير أو المُشار إليه، وأورد مثلاً على ذلك قول امرأة العزيز مشيرة إلى يوسف - عليه السلام -:

﴿فَذَا بِنِّ الَّذِي لَمْتَنِي فِيهِ﴾^(٥)، بعد أن أشارت إليه بسوء بزلهن ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٦)، وتفسير ذلك أن رأياً عند امرأة العزيز كان أنظم منه عدد النسوة فأُتسرت إليه إجلالاً وتواضعاً^(٧)، والرأي عندي أن كلام النسوة من بين الإخبار عن حقيقتهم أركانها في أنفسهم ولا يريدن خطاب أحد بها، وكأن الكلام (ما هو بشرًا)، أما كلام امرأة العزيز فهو خطاب للنسوة على لومهنّ لها، ولذلك استخدمت (فذاكنّ)، وإنّ عبادت (ما هذا بشرًا) فيها من التعظيم والإجلال أكثر من عبارة امرأة العزيز التي تريد نسيغ سوكتها بمرادته من نسوة.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾^(٨)، فهو خطاب للنبي (ﷺ)، أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُمُ النَّصْرُ الْحَقُّ﴾^(٩)، فهو خبر لا خطاب فيه.

وهذا يرجح ما ذهبنا إليه من أنّ الوظيفة الدلالية للكاف في اسم الإشارة ليست لبيان القريب والبعيد، ولكنها لتمييز ابن المخاطب والمخاطب والحاضر، والحركة في الكاف تدل على المفرد والجنس والجمع، فانتحة لمفرد والمذكر، والكسرة لمفرد والمؤنث، والميم للجمع، والميم والألف للمثنى.

- (١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٧٨.
- (٢) انظر: ابن مالك، شرح التنبيه، ج ١، ص ٢٣٧.
- (٣) ابن مالك، شرح التنبيه، ج ٢، ص ٢١٩.
- (٤) السابق، ج ٢، ص ٢٠١.
- (٥) سورة يوسف، آية ٣٢.
- (٦) سورة يوسف، آية ٣١.
- (٧) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص ٢٤١؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ١٤٠.
- (٨) سورة آل عمران، آية ٥٨.
- (٩) سورة آل عمران، آية ٦٢.

أما الاختلاف في الصيغ المستخدمة لحالة واحدة، كالصيغ المستخدمة للمفرد المؤنث (تي، وتِه... الخ)، فهي ناتجة عن اختلافات لهجية في نطق القبائل المختلفة، ومن ذلك صيغة المؤنث المخاطب (تيك، وتِيك، وتَلِك، وتَلِك، وتيلِك، وتالِك)، ويعقب ابن مالك بعد ذكر هذه الاختلافات بقوله: "كلها مروية عن العرب، إلا أن بعضها أشهر من بعض"^(١).

و"يقول الفراء: أهل الحجاز يقولون: ذلك، وبه جاء القرآن، وأهل نجد من تميم وقيس وربيعة بغير لام"^(٢)، فاللام ليست لتعيين المكان القريب والبعيد بل هي اختلاف لهجي باختلاف لغات العرب.

أما الهاء فقد دخلت اسم الإشارة بداية للتنبية، ثم أصبحت جزءاً منه ولم تعد تؤدي وظيفتها الأولى عند استخدامها متصلة معه، فقد استخدمت للتنبية مفصولة في قوله تعالى: ﴿هَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تَحْبُونَهُمْ وَلَا يَحْبُونَكُمْ﴾^(٣)، فاسم الإشارة جاء هنا من غير الهاء وحصلت وظيفة التنبية بها مفصولة عنه، ولا علاقة لها به، إلا أن أخذت مع وجود الهاء مرتبطة باسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿هَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ جَادِدٍ ذُنُوبُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٤)، فالهاء أمصقت للتنبية والهاء مع اسم الإشارة صارت جزءاً منه، ولم تعد تؤدي وظيفتها التي كانت لها في الأصل.

أما المثني فهو ليس معرباً كما يرى النحاة، بل هو مبني على حركتين كما رأى الصبان^(٥)، قياساً على (الرجلان، الرجلين)، فالمنادى مبني على التثنية، واسم (لا) مبني على الياء، وكذلك اسم الإشارة في حالة التثنية وهو مبني على ألف إزاحة موقع الرفع، وعلى الياء إن وقع موقع النصب والجر، ولذلك فإن هذه التثنية ليست أكثر من بناء اسم الإشارة في حالة التثنية كما بنينا اسم نكرة المفرد والجمع، اتخذت حالة التثنية صيغتين قياساً على المثني الذي اتخذ صيغتين في حالاته الإعرابية، فالألف والياء علامتان التثنية، وليست علامتان الإعراب^(٦).

مما سبق نقول إن الأصل في أسماء الإشارة لبناء على السكون أو الحركة الطويلة التي تعادل السكون عندهم، وأسماء الإشارة جميعها مبنية على السكون عندهم^(٧)، ما عدا هؤلاء فعلى الكسر.

(١) ابن مالك، شرح التمهيد، ج ١، ص ٣٣٣.
 (٢) أبو حيان الأندلسي، ارتداد المديب من أسان العرب، ج ٣، ص ٩١٦.
 (٣) سورة آل عمران، آية ١١١.
 (٤) سورة النساء، آية ١٠٩.
 (٥) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ٧٧.
 (٦) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٨٥؛ والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ١٣٣.
 (٧) انظر: الصنعاني. (د.ت). كتاب التهذيب الوسيط في النحو. (ط ١). (تحقيق: فخر صالح قدادة). بيروت: دار الجيل، ص ٩٨.

و(ثمّ)، و(ذات) على الفتح^(١)، والأصل فيهما البناء على السكون، ولكن تحركت (هؤلاء) بالكسرة، للتخلص من المقطع الطويل المغلق، المرفوض في الوصل، واختاروا الكسرة لمخالفة حركة الفتح قبل الهمز، وكذلك (ثمّ) و(ذات) فإن تحريكهما جاء بسبب التخلص من المقطع المغلق، وهما يتكونان من مقطع واحد طويل، فتحرّك آخرهما لتشكيل مقطعين قصيرين فـ(ذات) تتكون من (ص ح ح ص) وهو مقطع طويل مغلق، وللتخلص منه يحرك بالفتح ليصبح (ذات) (ص ح / ص ح)، واختيرت الفتحة للماتلة الصوتية بين المقطعين، وكذلك (ثمّ) تتكون من (ص ح ص ص) وتحرك بالفتح لتصبح (ص ح ص / ص ح)، والفتحة للماتلة الصوتية بين المقطعين.

أما حالة التنثنية، فأرى أنها مبنية كذلك على حركتين الفتحة الطويلة والكسرة الطويلة تشبيهاً بالمتنى، إذ إن بعض العرب يلزمها الألف في حالاتها الإعرابية جميعها^(٢)، ومن ثمّ بناؤها على أنها صبعة ناصبة بحاه التنثية وانتقال إلى فصيلة المتنى، وأخذت قائلها صغته فصلاً في حالة الرفع بالألف، في حالتها السببية والجريية، ثمّ دخلت النون الموصولة من هذا الباب. باب تشبيهه بصيغة متنى.

المبحث الثالث

الدووصول

كان سيبويه يطلق مصطلح الحشو أو الوصف للدلالة على الاسم الموصول^(٣)، مع أنه ذكر الصلة عند سيّته عن (منّ ومنه)^(٤)، وسميت كذلك لأنها مع صلتها متلازمان، فكأن كلا منهما جزء من كلمة^(٥). وادّبر الزمخشري حدّهما، فقال: "الموصول ما لا بدّ في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه"^(٦)، وشرحه ابن يعيش فقال: "لا يتم بنفسه، يختار إلى دالام بعد، يصله به لينمّ اسماً"^(٧) وتقسّم الأسماء الموصولة بحسب استخدامها إلى المجموعات الآتية:

- (١) انظر: الصنعاني، كتاب التنثية، ص ٤٠٠.
- (٢) وهي لغة بني الحزات ويطورن بيعة، وخرج علياً قوله على: «إنّ منّ لساحران» (سورة طه، آية ٦٣)، انظر: ابن يبيش شرح المصطلح، ج ٣، ص ٨٠.
- (٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٠٦.
- (٤) انظر: السابق، ج ٢، ص ١٠٧.
- (٥) انظر: المبرّد، المقتضب، ج ٣، ص ١٩٧؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٤٢.
- (٦) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٢٤.
- (٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٣٨.

المجموعة الأولى: المفرد

(أ) المذكر: الذي.

(ب) المؤنث: التي.

المجموعة الثانية: المثني

(أ) المذكر: اللذان، اللذين.

(ب) المؤنث: اللتان، اللتين.

المجموعة الثالثة: الجمع

(أ) المذكر: الذين.

(ب) المؤنث: اللاتي.

وهذه الأسماء السابقة تسمى (الذوات) (١) أما الـ (خاتمة) (٢)، والباقية تسمى مشتركة وهي:

أ، ب، م، و، أي، و، ز، الطائي، والألف اللام (٣).

هذا صاع مائة عند نحاة، ما عدا الألف واللذان فإنهم من بنى (٤) وبنية مائة مائرا

غير مصرح به عند سيبويه، ولكن يمكن القول إنها كأسماء الإشارة تشبه حروف المعاني (٥)،

وتبعه في ذلك الزجاج (٦)، وابن السراج (٧)، ويعلل الأنباري بناءها بأنها مع صلتها بمنزلة كلمة واحدة، وجزء الكلمة مبني، وأنها تشبه الحرف في افتقارها إلى مفسر (٨).

وتبعه في ذلك العكبري (٩)، وابن يعيش (١٠)، وابن مالك (١١)، أما الرضي فيرى أن من

الموصولات ما أشبه أحرف نحر، دا، و، واللام، ثم حملها الأخرى عليها، طرداً للباب،

ويؤكد على الشبه المنقري بالسرف؛ من الموصول يندرج إلى الصلة والعاثد (١٢).

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج١، ص١٤٦.

(٢) انظر: السابق، ج١، ص١٤٦.

(٣) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص١٤١؛ والصبان حاشية لصبان على شرح الأشموني، ج١، ص١٥١.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٤٢.

(٥) انظر: عبد الله الدايل، البناء في اللغة العربية، ص١٢٣.

(٦) انظر: الزجاج، ما نعرفه وما لم نعرفه، ص٧٩.

(٧) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص٧٤-٧٦.

(٨) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص٣٨٤.

(٩) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص١١٣.

(١٠) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٨٣.

(١١) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص٣٠.

(١٢) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج٢، ص٣٥.

واختلف البصريون والكوفيون في بنية (الذي، والتي)، فقال البصريون: إنّ أصلهما (لذ، ولت)، ثم لزمتهما الألف واللام، أما الكوفيون فيرون أن أصل (الذي) الذال وحدها، وأصل (التي) التاء وحدها، وما عداهما زائد^(١)، ولا نريد هنا سوق حجج الفريقين^(٢)، ولكن يمكننا أن نرجح رأي الكوفيين اعتماداً على المقارنة مع اللغات السامية الأخرى^(٣)، ثم نخلص إلى أنها تطورت إلى صيغ أخرى اكتملت وبقيت مبنية كما يرى النحاة على السكون والفتح والضم، اعتماداً على الحركة الأخيرة منها.

ولتجلية الموضوع، وبيان أطرافه نسوق بعض الملحوظات التي وردت في كتب النحو

عن هذه الأسماء:

فالاسم (الذي)، فيه أربع لغات: الذي بإثبات الياء ساكنة، والذ بكسر الذال وحذف الياء، وعلل الزمخشري ذلك، بأنهم حذفوا الياء تخفيفاً لاستطالتهم إياه مع كثرة استعماله^(٤)، وهذا أمر واضح في علم اللغة الحديث إذ هو من باب تغيير الحركة، من حركة طويلة (ي) إلى حركة قصيرة (ي) يسر هناك حذف كما يرى الزمخشري، واللغة الثالثة. إذ يبدل الذال وحذف الياء، وس ابن يعيس ذلك بأنّ سكون الدال سوقف ثم اجروا اسرصل مجرى صوت^(٥)، والذي بتشديد الياء مكسورة أو مضمومة^(٦)، ونقل السيوطي عن أبي حيان^(٧) أن هذه الصيغة معربة، وأرى أنّ هذه التغييرات جديدة^(٨)؛ إذ إن الصيغة الأصلية هي (الذي) وهي ما أطلق عليه الفصحح، وأن الصيغ الأخرى ناتجة عن حذف الهجات فهي لا تخرج عن كونها اختلافات نطقية تعتمد على الأداء الصوتي، وأغلبها وقع في الشعر لأسباب عروضية^(٩)، وصفها العكبري بأنها شاذة^(١٠).

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٦٦٩.

(٢) انظر: السابق نفسه.

(٣) انظر: بروكلمان، قديمات العربية، ص ٩.

(٤) انظر: الزمخشري الماصري في علم العربية، ص ١٤٣.

(٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٣٩.

(٦) انظر: المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٥.

(٧) انظر: السيوطي، همع هوامع، ج ٤، ص ١٨٤؛ أبو حيان، ارتشاف العرب من لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٠٢.

(٨) انظر: أبو حيان، ارتشاف العرب من لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٠٢.

(٩) أورد السيوطي شواهد على اختلاف صيغ (الذي) بلغاتها المختلفة. انظر: السيوطي، همع هوامع، ج ١، ص ٢٨٣، وهي الأبيات التي وردت في معظم كتب النحو، انظر: ابن عصفور، (د.ت). شرح جمل

الزجاجي. (تحقيق: صاحب أبو جناح). بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ج ١، ص ١٧٠-١٧١.

(١٠) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١١٥.

أما (اللاتي) فقد وردت بصيغ كثيرة هي: اللاتي، واللواتي، واللات، واللاء، واللوات، واللاي، واللاء، واللوا، وكلها تستخدم لجمع المؤنث^(١)، وهي عندي كلها متطورة عن صيغة واحدة تعتمد على اللام والألف ثم التاء للتأنيث^(٢)، وهذا الاختلاف ناتج عن اختلاف اللهجات، والأداءات الصوتية في سياقات مختلفة، أما اسم الإشارة (نو) فهو بمعنى الذي على لغة طي^(٣)، ويرى ابن يعيش أنها (نو) التي بمعنى صاحب نقلت إلى معنى (الذي) ووصلت بالجملة^(٤)، ويمكن أن تكون هذه الصيغة الأولى التي انتقلت من أسماء الإشارة، فما زالت تستخدم في اللغات السامية الأخرى للدلالة على الإشارة^(٥)، ومؤنثها ذات^(٦).

أما (ذا) فيكون اسماً موصولاً بعد (ما ومن)^(٧)، وأرى أنّ (هذه) ليست اسماً موصولاً بل هي مركبة مع (ما) لتصبح اسم استفهام، وهو ما أشار إليه سيبويه في حديثه عنها^(٨).

أما (ال)، فهي لغة من (الذي)، وليست اسماً منفصلاً، كما يرى الزمخشري^(٩)، ودليل ذلك استخدامها في بعض الحاميات اليوم، فيقولون: (رات بي ذاب)، مقابل (رأيت الذي كتب) والاسم الموصول لجمع مذكر (الذي)، ورد في بعض اللهجات بالو في حالي، وبالياء في حالتي النصب والجر، وهي لغة بعض العرب ومنهم: هديس، وعفيل أو ضبه^(١٠)، والمهم هنا أنّ النحاة اختلفوا فيها، فمنهم من رأى أنها معربة^(١١)، ومنهم من رأى أنها مبنية^(١٢)، والرأي الراجح عندي أنها مبنية بسبب ما عرّب كما رأيت ذلك، بل نحن النحاة^(١٣).

- (١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٨٧.
- (٢) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ج ٩١.
- (٣) انظر: الزمخشري، المحسن، ص ٤٦؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٠٧.
- (٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٧؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٠٧.
- (٥) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٩١.
- (٦) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١، ص ١٠١.
- (٧) انظر: سيبويه، الكافية، ج ٢، ص ٤١٦-٤١١.
- (٨) انظر: السابق، ج ٢، ص ١٠١.
- (٩) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٤٣.
- (١٠) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٢٥؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ١٠٥؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ١٤٩.
- (١١) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٢٤؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ١٤٩.
- (١٢) يرى الصبان خلافاً للأشموني أنها مبنية. انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ١٤٩.
- (١٣) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١١٩؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ١٤٩.

ويبقى من هذه الأسماء (أي) التي يعدّها بعض النحاة معربة دائماً، في حين يرى آخرون أنها معربة إذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها^(١)، وتبنى على الضم إذا أضيفت. واختلفوا في قوله تعالى: «ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً»^(٢)، فهي في رأي سيبويه مبنية على الضم، ومن قال بإعرابها عدّها استفهامية^(٣)، ومما تختلف به عن باقي الضمائر الموصولة أنها لا تضاف إلا إلى معرفة^(٤).

تبين مما سبق أنّ اختلاف أواخر الأسماء الموصولة لا يخرجها من دائرة البناء، بل الحركات فيها ناتجة عن عوارض صوتية، أو اختلافات لهجية، وهذا ينطبق على المثني والجمع، فإن اختلافهما في الحالات الإعرابية لا يخرج عن كونه تشبيهاً بالمثني؛ لأن الصيغة شابهت صيغة المثني بالألف والياء.

أما (أي) فهي مبنية أيضاً، واختلاف حركتها لا يجعلها معربة بل حركاتها لأسباب دلالية تفرداً بين أنواعها: استفهائية وشرطية ومودعوية، كما أنّها يمكن أن تكون هذه الكلمة قد انتقلت من حالة البناء إلى حالة الإعراب لأنها استخدمت مرّة من غير صلّة، ولذلك حذبت إلى الحركات سفريين بين مواقعها المختلفة في تركيب الجملة، لأن الموصول يعتمد في معناه على صلتها، فلما فقدت الصلة احتاجت إلى الحركة، أو أنها أعربت تشبيهاً على الأصل، وهو أن الأصل في المبنيات الإعراب^(٥)، وأنّ الأمر عكس ذلك فهي انتقلت من البناء إلى الإعراب، على رأي أن الأصل في الكلمات البناء.

المبحث الرابع

أسماء أمثال والأصوات

عبّر سيبويه عن بعض المفردات بأسماء مختلفة، فقال: "هذا باب من الفعل، سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل لحاش" ^(٦)، ويصحبها في موضع آخر، بأنها ما وضع موضع الفعل، "وأما ما هو في موضع الفعل، فقولك: صه، ومه، وحل للناقاة"^(٧)، وعبّر عنها باسم الحروف التي للأمر والنهي، نقل: "الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: إيه،

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٠٨، ابن هشام، (١٠٨٥ م). متني اللبيب. (تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله). بيروت: دار الفكر، ص ١٠٧-١٠٨.
(٢) سورة مريم، آية ٩.
(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٠٨.
(٤) انظر: السابق، ص ١١٠.
(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٩.
(٦) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٤١.
(٧) السابق، ج ٤، ص ٢٢٩.

وصةً، ومةً، وأشباههما، وهلمَّ في لغة أهل الحجاز^(١)، فلم يفرِّق سيبويه بين اسم الفعل واسم الصوت كما فعل ذلك المبرِّد^(٢).

وجاء النحاة من بعدُ، ففصلوا بين النوعين، ودرسوا كلا على حدة، كابن السَّراج^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، وابن هشام^(٥)، وفرَّقوا بينهما على ما بينهما من صلة وثيقة، فكلاهما يحل محلَّ الفعل، والفرق بينهما أنَّ أسماء الأفعال تشتمل على ضمير كالفعل، أما الأصوات فلا ضمير فيها، وأسماء الأفعال تخص من يعقل، أما الأصوات فتخص ما لا يعقل، أو ما هو في حكمه، أو تحاكي صوتاً، أو تصدر عفواً^(٦).

وهذه الكلمات هي أسماء عند البصريين^(٧)، وأفعال عند الكوفيين^(٨)، ولا نريد الخوض في هذه الخلافات، فما يعنينا هي الصيغ وحركات أواخرها، فالنحاة مجمعون على أنَّ هذه الألفاظ مبنية غير معربة حتى المنقول منها عن الظروف المعربة، إلا ابن خروف الذي رأى أنَّ هذا النوع معرب، منصوب بما شبَّه عنه كتب بمصر^(٩).
وتأمن النداء في علم بنائها، وويد في كتب النحاة مجمعون من لأبلا من علمها بما يأتي:

أولاً: شبه الحرف أو تضمَّن معناه^(١٠).

ثانياً: شبه الفعل المبني فنزال، إدرك، بيا، شبيها — نزل، وإدرك، في المعنى^(١١).

ثالثاً: وقوع موقع اسماء الأصوات المبنية^(١٢).

- (١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٥٢٦.
- (٢) انظر: المبرِّد، المقتضب، ج ٣، ص ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨.
- (٣) انظر: ابن السَّراج، الأملون في النحو، ج ٢، ص ١٣٤.
- (٤) انظر: ابن الحاجب، كفاية في النحو شرح زبني ج ٢، ص ٦٤، ما بعده.
- (٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٨١.
- (٦) انظر: ابن يعيش، شرح المصطل، ج ١، ص ١٩، وج ٤، ص ٢٥.
- (٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٠١، وابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٤٤، ٤٥؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح ازخري، ج ٢، ص ٦٥-٦٦، وابن يعيش، شرح المصطل، ج ٤، ص ٢٥-٢٧؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج ٧، ص ١٢٩.
- (٨) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٤٨٤؛ ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٣٧.
- (٩) انظر: الصبان، حازبنا، ص ١٠١، شرح الأشموني ج ١، ص ٥٢.
- (١٠) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٤١، ج ٤، ص ١٢٩؛ وابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٧٩؛ وابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ٢١٣؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٢؛ والسيوطي، (١٩٧٥م). الأشباه والنظائر في النحو. (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد). القاهرة: شركة الطباعة، ج ٢، ص ٢٤؛ وهمع الهوامع، ج ١، ص ٤٧.
- (١١) انظر: المبرِّد، المقتضب، ج ٣، ص ٣٦٨-٣٦٩.
- (١٢) انظر: السابق، ج ٣، ص ١٢٨.

- رابعاً: إن أسماء الأصوات مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة^(١).
- خامساً: إنما بنيت لتضمَّن ما يستخدم منها أمراً لام الأمر، ثم حُمِلَ الباقي عليه، طرداً للباب^(٢).
- سادساً: إنَّ بناءها أصلي ولا يحتاج إلى تعليل، لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة، لأنها لم تكن في الأصل كلمات^(٣).
- سابعاً: انعدام المعنى فيها، فجرت مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروفه مبني^(٤).
- ثامناً: إنما بنيت مراعاة للأصل، فبعضها كان أصله صوتاً^(٥).
- ويذكر النحاة أن هذه الأسماء تقسم إلى:

- ١- **المرتجل:** نحو: صه، ومه، وأسماء الأصوات كلها^(٦).
- ٢- **المنقول:** وهو ما نقل عن جار ومجرور، أو ما نقل عن مصدر، وما نقل عن الظرف^(٧).
- وأميل هنا إلى أن بناءها أصيل فليس فإنَّ السانع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة؛ لأنها لم تكن في الأصل كلمات فهي صير مرتجلة تنسب إلى حلة أحد مرادقاتها، وهذا لا يدل على علم أساء لأحوال المرتجلة وأسماء الأصوات، لأنَّ بينها تشابه قوياً، من هذه الأسماء:
- أولاً: أسماء الأفعال: أف، أوه، إيه، حي، صه، ها، هل، وا، واها، وي، ويها.
- ثانياً: أسماء الأصوات: أح، أخ، بخ، تف، حل، طق، هج... الخ.
- والفرق بين المبدوعين من الأولى تنبؤ لدرن يعقل، والثانية لما لا يعقل، أو تحاكي صوتاً ما، أو تصدر بصورة تلقائية^(٨)، وقد أورد ابن يعيش رأياً مهماً في تعليقه على الكلمتين (أح، وأخ). بقل: "من الألفاظ قد نذرت الالة على معنى الصبح لا بالوضع، وذلك كقول النائم (أخ) فإنه يفهم منه استغزاه في النوم، وكذلك قوله عند اسعان (أح) فإنه يفهم منه أذى

- (١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٩٤؛ والصبان، حاشية الصبان، ج٣، ص٢١١.
- (٢) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٤، ص٤١.
- (٣) انظر: ابن الحاجب الداقيني في الحون شرح الرضي، ج٣، ص٨١.
- (٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٧٦.
- (٥) انظر: السابق، ج٢، ص٦٦.
- (٦) انظر: الزمخشري المعامل في علم العربية، ص١٦٠؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٧٥-٨٥، وابن مالك، تسهيل لقرئ ص٢١٣؛ وابن الجني، الكافي في النحو شرح الرضي، ج٢، ص٨٠، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٩٠-٩٤.
- (٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٢٩، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج٢، ص٦٦، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٨٥.
- (٨) انظر: محمد عبد الله جبر. (١٩٨٠م). أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. بيروت: دار المعارف، ص٧١.

الصدر، فهذه ألفاظ؛ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلم لأن حركتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح^(١).

وكلام ابن يعيش ينطبق على أسماء الأفعال التي تعبر عن دلالات خاصة كالتضجر، والتأوه، وهي قريبة من أسماء الأصوات.

وقد استقرّ لدى النحاة تعريف خاص بما أطلقوا عليه اسم الصوت، ومن هذه التعريفات المتفق عليها:

ما وُضع لخطاب ما لا يعقل أو ما في حكمه أو لحكاية الأصوات^(٢)، وجعل الرضي هذه الأصوات ثلاثة أقسام^(٣):

أولاً: حكاية صوت الحيوان كغاق، أو الجماد كطق.

ثانياً: أصوات خارجة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً بل دالة على معنى في نفس قائلها.

ثالثاً: أصوات أُسِّتَ بها للحيوان عندما يُطلب منه شيء والشرع الأول وهو محاكاة صوت الحيوان ليس على أصله لأنه من السهل أن يكون الحيوان قد تكلم بها، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها أعطوها حكم كلامهم، فركبوها من حروف وحركات مشابهة لها^(٤).

وأما النوع الثاني فهي أصوات خارجة من فم الإنسان تعبر عن حالات انفعالية دون أن يتدخل بها فكره لإحسابها دلالة وصعوبة^(٥)، والنوع الثالث هي أصوات يصوت بها للحيوان، فركبها من أصوات وحركات تم يربط هذه الأصوات بسلوك للحيوان، فيصبح هذا الصوت رمزاً لذلك السلوك، فهي ليست أرقام ولا وادي، بل هي عادة ودربة صارت كالأمر والنهي^(٦)، وما ينطبق على هذه الأسماء من أحكام ينطبق على أسماء الأفعال المرتجلة.

وهذه الألفاظ ما هي إلا ألفاظ مرتجلة تدل على معنى معين غير متواضع عليه، بل هو أقرب إلى المواقف الانفعالية والدلالات الخاصة للكلمات، فلا تحتاج إلى الإعراب؛ لأنها لم توضع في الأصل لترتيب مع غيرها، وبذلك تخرج من نطاق التراكم النحوية^(٧)، وإن دخولها

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المنهاج، ج ١، ص ١٤٠.

(٢) انظر: الأشموني، ندرج الأشموني على ألفة ابن مالك، ج ١، ص ٤٢٢.

(٣) انظر: ابن الحاجب الكوفي في النحو شرح الألفية، ج ٢، ص ٧١-٨٠.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٠.

(٥) انظر: نفسه.

(٦) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٨٠.

(٧) انظر: فندريس. (١٩٥٧م). اللغة. (تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٥٥.

في التركيب يكون في حالات نادرة مثل: (هلموا)^(١) التي انتقلت إلى معنى الفعلية وأسندت إلى الضمير، وهي برأيي من باب التطور، وطبيعة اللغة الاشتقاقية، فهي ألفاظ مبنية على ما ظهرت عليه، فأقلها مقطع واحد (ص ح) أو (ص ح ح)، أو (ص ح ص)، فيكون آخرها إما حركة أو سكوناً، وهذا أقل ما تكون عليه الكلمة في اللغة العربية، لأنهم شبهوها بكلامهم وبنوها على قواعده^(٢).

أما أسماء الأفعال المنقولة ففي بنائها خلاف عند النحاة، والفرق بين المرتجل والمنقول أنّ الأول ما وضع في أصله اسم فعل، والمنقول ما لم يوضع في أصله اسم فعل بل هو منقول مستعمل استعمال اسم الفعل^(٣)، والمنقول إما أن ينقل عن ظرف أو جار ومجرور أو مصدر نحو: عليك ودونك، أو منقول عن مصدر استعمل فعله نحو (رويداً)، أو أهمل فعله نحو (بله)^(٤)، وهي عند النحاة مبنية، ووحده ابن خروف يرى أن المنقولة عن الظرف معربة منصوبة كالمصدر^(٥)، والراجح أنها مبنية لأنها انقلبت من لغة تركيبيّة إلى صيغة جامدة تدل على معنى في غير اللغة العربية، وهذه المسماة انقلبت من فصيلة تحتل مواقع في الجملة إلى صيغة تحمل مدلولاً سلباً لا

يتأثر بالموقع الإعرابي، وإن عملها جاء بناءً على معناها لا لفظها، وذلك من أجل الحصول على المعنى، وهو لا يتأثر بالتركيب بجملي، وهذا التركيب يمكن أن يكون من ركن واحد، وهذا الركن يؤدي معنى تاماً كتقني بنفسه^(٦)، الاحتمال قد تتورّد دور وجود الركنين فيها؛ لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوي وليس بالألفاظ^(٧). وقد أشار ابن جني إلى أن القول هو الكلام المفيد، سواء كان بلائاً أو ما في معناها نحو: صه مه^(٨)، وأشار ابن يعيش إلى أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير فليس ذلك على حده في الأفعال، فالفعل يصير مع الضمير جملة، وهذه الأسماء مع ضمائرهم، أسماء مبردة^(٩)، وهذا ما دعا إلى إطلاق اسم (الخوالب)

(١) انظر: هنري فليشر. (١٩٦١م). العربية الفصحى. (١-١). (تعريب عدد منصور شاهين). بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ص ١١١.

(٢) انظر: ابن الحاجب الداقيني في الحوشرح الرضي، ج ٣، ص ٨٠.
(٣) انظر: السيد محمد عبد المقصود. (١٩٨٦م). اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم. (ط١). القاهرة: مطبعة الأمانة، ص ٣٠-٣١.

(٤) انظر: ابن هشام، أوضاع مسالك علي ألفيد بن مالك، ج ١، ص ١٥.
(٥) انظر: الصبان، حبيبة الديان، على شرح الأشموني، ج ١، ص ٣؛ ومحمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ص ٧٢.

(٦) انظر: فندريس، اللغة، ص ١٠١، ١٦٣.

(٧) انظر: علي أبو المكارم. (١٩٦٩م). الظواهر اللغوية في التراث النحوي. القاهرة، ص ٦٩.

(٨) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٧.

(٩) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٢٥.

على هذه الأسماء وما في حكمها من أساليب كأفعال التعجب، وأفعال المدح والذم^(١). ويرى أن هذه الأساليب تعبر عن موقف انفعالي، فهي جمل إنشائية إفصاحية؛ لأنّ الفرق بين "شتان زيدٌ وعمرو" و"افترق زيدٌ وعمرو" هو فرق بين الإنشاء والخبر، فالمعنى في الأولى لا يساوي المعنى في الثانية^(٢).

وهذا المعنى أشار إليه الرضي^(٣) من قبل، وتحدّث عنه السيوطي^(٤) في حديثه عن معاني أسماء الأفعال.

نخرج مما سبق أن أسماء الأفعال المنقولة قد انتقلت إلى صيغة جديدة مبنية، وأن الكاف فيها ما هي إلا جزء منها وليست ضميراً مضافاً، كما أنّ تنوينها تنوين تنكير، يتبع حركات البناء ولا يتبع حركات الإعراب^(٥)، فهو ليس من دلائل الإعراب، كما أنّ تغير حركات أواخرها ليس دليل إعراب بل هو اختلاف لهجي، قال الزمخشري: "هيئات بفتح التاء لغة أهل الحجاز، ويكرها لغة أسد وتميم، ومن العرب من ضدها، وتخرج بهر جميعاً، وقد تنون على اللغات ثلاث"^(٦)، كما أنّ مراب منها ن كلمين سا بمنزلة الحمه الواحدة، هلم حركة من حرف التنبيه ولم^(٧)، وصارت صير واحدة، وحيه مرعب من حي وهل^(٨)، وصارت بمنزلة كلمه الواحدة.

أما المعدولة من ررن (رتت)، فهي مبنية على الكسر. مع أنّ بني تميم يعرفونها ويمنعونها الصرف^(٩)، فكأنهم يميزونها على حركاتها، كما كان من اختلاف ناتج عن تمايز لهجي فإنّ اللهجة الشائعة والغالبة هي البناء على الكسر، وذلك ناتج عن مخالفة صوتية بين مقطعين متحركين بالفتح تنبيهاً بمتز بطول الفتحة^(١٠)، والأصل فيها البناء على السكون، ولكن حركت للتخلص من المقطع الطويل المغلق المرفوض في الوقف.

(١) انظر: تمام حسان. (٧١١ م). الأسماء العربية، معناها ومبناها. القادر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١١٣-١١٧.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٧.

(٣) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٦٥.

(٤) انظر: السيوطي، مع الهوامش، ج ٧، ص ١٣١.

(٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١١؛ وابن شام، مغني اللبيب؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٩١؛ ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٦٩.

(٦) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٠٥.

(٧) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٩٥.

(٨) انظر: السابق، ص ١٩٦.

(٩) انظر: نفسه.

(١٠) انظر: محمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ص ١٨٢.

نخلص مما سبق أن أسماء الأفعال والأصوات مبنية؛ لأنها صيغ جمدت على حالة واحدة، ولا يخشى اللبس مع تغير موقعها في الجمل؛ لأن لها دلالة ثابتة، وأن بناءها جاء على حركة وسكون، والحركة كانت نتيجة أسباب عارضة كالتخلص من المقاطع المرفوضة، أو لتشكيل مقاطع تتناسب وقواعد اللغة العربية في تشكيل المقاطع.

المبحث الخامس

الأدوات

الحروف:

عند النظر في كتب النحو، نجد اختلافًا في تحديد مصطلح الحرف، فأراء النحاة فيه كثيرة متباينة، ويمكننا إجمال هذه الآراء بما يأتي:

أولاً: الحرف هو ما جاء لم يـ ليس بـمفعلاً (١)

ثانياً: الحرف لا يُدر أنه ولا يكون خبراً (٢)

ثالثاً: الحرف مبنى على من يـ غيره، وإنتاج يـ اسم أو فل لإتمم معناه (٣).

رابعاً: الحرف طرف في الكلام وفضله، ويأتي على وجه واحد (٤).

وهذه التعريفات تقترب كلها من مفهوم واحد وهو أن الحرف لا يحمل معنى بذاته ولا يتم معناه إلا مع غيره من الأسماء والأفعال، وهذا الحد لا نستطيع التسليم به على إطلاقه، فالحرف ليس فضلة، لأنه أساس في التركيب، بل هو أساس التركيب، ولا يتم بناء الكلام المفيد إلا به، بل إن الحرف هي مفصلات الحواس في تركيب الجمل؛ لأنها مبنية دائماً، والكلام يقوم على مبني ومعرب، أي ثابت ومتحرك، وسنأتي على بيان ذلك بعد الحديث عن علة بنائه، ثم إن الحرف له معنى بذاته، وليس بنائياً (٥).

(١) انظر: سيبويه، الكافي، ج ١، ص ١٢٤؛ و أبو علي لفارسي، الإيضاح الضدي، ج ١، ص ٨.

(٢) انظر: ابن السراج الأمازيغي، النحو، ج ١، ص ٣٥.

(٣) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٨٣؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٣٤٤؛ وابن هاشم، شرح شذور الذهب، ص ١٤؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٢.

(٤) انظر: المرادي، (٩٠٢ م) البنى الداني في حروف، المراتبي، ط ١. (تحقق): فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٣-٢٤.

(٥) قال الزجاجي: وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، يقول: "أجيز أن أسميها كلها أسماء" يذهب في ذلك إلى أن قولنا "زيد" كلمة دالة على مسمى، وقولنا "قام" كلمة دالة على حدث في زمان، وقولنا "إن ومن، ولم" وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى، وكل واحد منها اسم لما دلّ عليه، انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٤٤.

ويجمع النحاة^(١) على أن الحروف كلها مبنية بناءً لازماً أصيلاً، بل إنها هي أصل البناء، ولا خلاف في ذلك، ولكنهم اختلفوا في علة بنائه، ويمكننا أن نجمل هذه العلة بما هو آتٍ:
 أولاً: إنَّ وظيفتها في الجملة ثابتة، ولا تتغيرها المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة^(٢).

ثانياً: إنها ألفاظ مختصرة لا تخضع للتصرف والاشتقاق، ولا تتأثر بالعوامل، وصار أكثرها عاملاً في الاسم والفعل^(٣).

ثالثاً: إنَّ هذه الكلمات كثر استعمالها، فألزمت حالة واحدة طلباً للتخفيف وأمن معها اللبس^(٤).

رابعاً: لأنها لا تقوم بنفسها في بيان المعنى، وصارت محتاجة إلى غيرها، فنزلت منزلة بعض الكلمة^(٥).

وإذا تأملنا أقوال النحاة، وجدنا أنها تدور حول عدم حاجة الحروف للإعراب لأنها لا تؤيد من بذاتها، ولا تدخلها المعاني المذخفة لتغيير موقعها في الجمل، وأرى أن هذا الحزم يعتد على النظر لكلمات مستقلة عن الترديد، فأى كلمة وعدها معنى لها، فعندما نقول (وقف) فإننا نفهم أن هناك حدثاً في الزمن الماضي، ولكنه لا يعطي أي معنى يفيد، وعندما نقول (إلى) فإننا نفهم انتهاء غاية، ولكننا لا نحصل على أي معنى جديد، وإن هذه الكلمات مفردة خارج السياق لا تدل على ما يمكنه الحصول عليها، ولهذا فإن المحدد في المعنى هو التركيب، والحروف لا تنزل أمياً عن الفعل والاسم في موانعها التركيبية.

وفي غير مرة حاول النحاة حصر هذه الحروف، فهناك من يرى أنها ثلاثة وسبعون، في حين يرى آخرون أنها زادت على التسعين، وتقسم باعتبار عدد حروفها إلى خمسة أقسام: أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي^(٦).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٥؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٦١؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١٤؛ وابن مالك، ألفية ابن مالك (باب سمرب والمبني)؛ وابن هشام، أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٢٨؛ وابن خليل، شرح ابن خليل، ج ١، ص ٤٠؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص ٤٠.

(٢) انظر: ابن جني، (١٩٥٤م). المنصف لكتاب التصريف. (ط ١). (تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص ٧؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٦١؛ والإيضاح في علل النحو، ص ٧٨.

(٣) انظر: ابن جني، الأصناف، ج ٢، ص ٢٣.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٣١.

(٥) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٠.

(٦) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٨؛ والمالقي، (١٩٧٥م). رصف المباني في شرح حروف المعاني. (تحقيق: أحمد محمد الخراط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص ٤.

(٧) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٢٩.

وقد أحصى ابن سيده الحروف الأحادية فوجدها ثلاثة عشر "حرفان من حروف العطف، وهي الواو والفاء، وخمسة من حروف الجر، وهي الباء واللام والكاف والواو والتاء، وحرف من حروف الاستفهام، وهو الألف، وواحد من حروف الجزم وهو لام الأمر، وحرفان في جواب القسم، وهما: لام الابتداء، ولام القسم، وحرف التعريف، وهو لام المعرفة الساكنة المتوصل إليه باجتلاب ألف الوصل، والسين معناها التتفيس في قولك: سيفعل"^(١).

أما المرادي فقال: إنها أربعة عشر، وهي: الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء"^(٢).

أما الحروف الثنائية فهي كما جاءت عند ابن سيده "ثلاثة وثلاثون حرفاً، من عشرة أقسام: أربعة من حروف الجر، وهي: مِنْ، وَعَنْ، وَفِي، وَمُدًّا، ومثلها حروف العطف، وهي: أَمْ، وَبَلْ، وَلَا، وخمسة من حروف الاستفهام، وهي: هَلْ، وَأَمْ، وَكَمْ، وَمَنْ، وَمَا) الاستفهاميتان، وثلاثة من حروف الجزاء وهي: إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَتِلْكَ مِنْ حروف النداء، وهي: يَا، وَوَيْ، وَأَيُّ، وَحَرْفَانِ مِنْ حروف الجزم، وهي: لَنْ، لَا، وَتِلْكَ مِنْ حروف النصب للفسح وهي: أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ. وحرفان للجواب، ومي. قَدْ، وَبِئْسَ، وَحَرْفَانِ لِلسَّيْبِ، وَسَي. هَلْ. ووا... وأربعة أحرف مفردة، وهي: لَوْ، وَصَه، وَمَهْ، وَقَطْ"^(٣).

والثلاثية، هي: لَوْ، رَعَى، حَلَا، وَبَدَأَ، وَمُنْذُ، رَأَيْتُ، وَأَيْنَ، مَتَى، وَحَيْثُ مَعَ مَا، وَثَمَّ، وَنَعَمْ، وَأَجَلٌ، وَبَلَى، رِزًا، وَأَنْ، وَلَيْتَ، وَإِنِّ، وَسَوْفَ، وَقَدْ، حَسْبُ، وَبَجَلٌ، وَإِيهِ"^(٤)، وما جاء على أربعة أحرف، هي: حَتَّى، وَأَمَّا، وَلَكِنْ، وَلَعَلَّ، وَإِمَّا، وَالْإِ"^(٥)، وأما الخماسي فقليل، ومنه: لَكِنْ"^(٦).

ولا ينبغي من ذكر هذه الأعداد أن نخوض في اختلافات النحاة حول اسمية بعضها وحرفيتها، بل نريد أن نبين حُرَّةَ وأخرها وتشكيلها المنطقي وقد ذكر النحاة أنها تبنى على علامات البناء الأصلية. اسخون، والغنح، والتسرس. والضم"^(٧)، فما بني على السكون"^(٨): (أ) للنداء، وألْ، وأنْ، وإِنْ، وأرْ، وأيْ، إي، وبلْ، وعزْ، وفي وفتْرَكي، ولا، ولمْ، ولنْ، ولوْ،

(١) ابن سيده. (١٩٩٦م). المعجم ص. (١) (تدقيق مكتب الخقين بار إسحاق التراث). بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ج ٤، ص ٢٢٥؛ وانظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٤.

(٢) انظر: المرادي، الداني في حروف معاني، ص ٣٠.

(٣) ابن سيده، المخصص، ج ٤، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) انظر: السابق، ج ٤، ص ٢٢٦.

(٥) انظر: السابق نفسه.

(٦) انظر: السابق نفسه.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٥؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٦٥.

(٨) تتبعنا بناءها كما وردت في كتاب المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني.

وما، ومُدّ، ومنّ، وها، وهلّ، ووا، وويّ، ويا، وآي، وأجلّ، وإذنّ، وألا، وإلى، وأما وأيا، وبجلّ، وبلى، وجلّ، وخلا، وعداء، وعلى، وكأنّ، وكما، ونعمّ، وهيا، وإنما، وألا، وإلا، وأمّا، وإمّا، وحاشا، وحتى، وكلا، ولكنّ، ولمّا، ولولا، ولوما، وهلا.

وعلى رأي القدماء، فإن هذه الحروف مبنية على السكون، ولكننا هنا نرى أنها جاءت على ثلاث حالات، إما ساكنة، أو منتهية بحركة طويلة، أو فتحة طويلة، أو شبه حركة (aw، ay)، فالحركات الطويلة ليست سواكن^(١).

والمبني على الفتح: الهمزة، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والنون، والهاء، والواو، والياء، وإنّ، وأنّ، وبله، وثمّ، وربّ، وسوف، ولات، وليت، وكأنّ، ولعلّ، ولكنّ.

والمبني على الكسر: الباء، ولام الجر، وجير، والمبني على الضم: مندّ.

وبالنظر فيما تقدّم نلاحظ ما يأتي:

أولاً: الحرف الشائبة كلها مبنية على ساكن حركة لولة.

ثانياً: الحروف الاديّة كلها مبنية على الفتح من عدا الباء (واللام) في الج.

ثالثاً: لا يوجد حرف مبني على الضم إلا (مندّ).

ولعلنا تقدّم هنا تفسيراً لبعض هذه الظواهر، ونبدأ من الأخير. فالبناء على الضم في (مندّ) يطرح سؤالاً حول أصالة هذا البناء. فلنحنا: نختلفن في حرفيتها^(٢)، والأرجح أنها ظرف^(٣)، وأنها في الأصل (مُدّ)^(٤) على حرفين مبنية على السكون، ثم تطورت إلى (مندّ) لأسباب صوتية ناجمة عن توهم الإدغام في (مُدّ) ولأنّ الذال حرف لين يحتاج إلى اعتماد، فتمّ فك الإدغام لتصبح (مندّ)، فنشكّل (مقطع دويّ) مغلق (مخرج ص/ح) المرفوض في الوصل فحرّكت ليتشكّل منها مقطعان (ص ح ص/ ص ح)، وحرّكت كذلك حتى لا تعود إلى الإدغام مرّة أخرى، وكانت الحركة مدة مناسبة بحركة القفع الأول (مُسّ، ذ)^(٥)، ولا يوجد حرف مبني على الضم من بين هذه الحروف.

(١) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات الغوية، ص ٣٠.

(٢) انظر: المرادي، الذي لدن، ص ٥٠٣.

(٣) انظر: السابق نفسه.

(٤) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٢١٣؛ لكن السيرافي يرى أنّ (مُدّ) مخففة من (مندّ).

(٥) أورد السيرافي أنّ (مندّ) حرّكت بالضم لمناسبة الميم، وكان حقها الكسر منعاً من التقاء الساكنين، ثم علل بناء (الآن) على الفتح باتباع النوع حركة الهمزة، ولم يحفلوا بالألف، كما لم يحفلوا بالنون التي بين الميم والذال في (مندّ)، انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٧٩.

وأما البناء على الكسر، فهو أيضاً فيه نظر، فما بُني على الكسر، الباء ولام الجر وجير. أما الباء ولام الجر فنترك الحديث عنهما قليلاً حتى نتعرض للحديث عن (جير)، فهذه الكلمة مختلف في حرفيتها^(١)، ورجح المالقي أنها اسم، وبُنيت على الكسر منعاً من التقاء الساكنين^(٢).

أما (الباء) فإنّ النحاة قد عللوا بناءها على الكسر، تشبيهاً لها بحركة عملها، وهي لا تكون إلا للجر، فألزموها حركة عملها^(٣)، أو أنها كُسرت للتفريق بين ما يخفض ولا يكون إلا حرفاً كالباء واللام، وبين ما يخفض وقد يكون اسماً كالكاف^(٤)، وأرى أنها في الأصل تتكون من صامت وحركة طويلة مثل حرف الجر المشابه لها (في)، فكلتاها تتكون من (ص ح ح)، ثم قصرت الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة فأصبحت (ص ح)، وذلك لأن الكسرة الطويلة تقصر في حالة الوصل في (بي، وفي)، فنقول: (في البيت) وتكتب صوتياً (fil-bayt)، وكذلك (بالبيت) تكتب صوتياً (bil-bayt)، ولأنّ الباء ليس لها حرف يشبهها عند تقصير حركتها، فقد قصرت

دائم، أما (في) فإنها إذا قد رت تشابهت مع لفاء العادة رسمياً. أما (في) فإنها في الأصل مبنية على الفتح كما هي الحروف الأخرى، إلا أن التقاء الساكنين في الأبداء بساكن. وحررت بسح لأنه أخف الحركات^(٥)، وأرى أنّ التحريك بالفتح جاء بسبب تقطع صوتي يشكل كلمة، إذ لا يوجد كلمة أقل من (ص ح)، ولأن المقاطع العربية تبدأ عادة بصامت (ص)، فإنّ بقاء هذه الحروف على صامت أحد بجزء من المتعذر دخولها على الكلمات، فتشكل مقطع مدّي (ص ح)، ليصبح دخولها لأر هذه الحروف لا تأتي إلا متصلة مع غيرها، وحررت بالكسرة للمخالفة بين أنواعها^(٦)، أي للتفريق بينها وبين لام التوكيد، ولذلك

- (١) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤٣٣.
 (٢) انظر: المالقي، رصف المباني، ص ١٧٦.
 (٣) انظر: السيرافي، شرح الحساب، ج ١، ص ١٦ وازمان، ١٩٨٤م. معني الحروف. (ط٣). (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي). جدة: دار السدوق، ص ٣٦؛ مكّي بن أبي طالب. (د.ت). مشكل إعراب القرآن. (ط٢). (تحقيق: ياسين محمد النواص). دمشق: دار المأمون للتراث، ج ١، ص ٥؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٢٢.
 (٤) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص ٣٣؛ مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٥.
 (٥) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٦٠؛ وأبو الحسن لهون. (د.ت). كتاب اللامات. (تحقيق: يحيى علوان البلداوي). عمان: مكتبة الألاح، ص ١-٣٢ والرباعي، معاني الحروف، ص ٥٦؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٣٦٠؛ والمالقي، رصف المباني، ص ٢٥١؛ وابن جني. (١٩٥٤م). سر صناعة الإعراب. (ط١). (تحقيق: مصطفى السقا وآخرون). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص ١١٩؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٢٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص ٢٠٦.
 (٦) انظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٤٠-٤٧؛ والرماني، معاني الحروف، ص ٥١؛ والهروي، اللامات، ص ٣١-٣٢.

جاءت مع الضمائر مبنية على الفتح لأنها - أي لام التوكيد - تدخل على الضمائر المتصلة^(١)، أو للتفريق بين مهملها وعاملها، فالعامل مبني على الكسر^(٢).

أما بناؤها على السكون فيجوز مع لام الطلب إذا سبقت مباشرة بواو العطف أو الفاء أو ثم^(٣)، وعلل النحاة هذا البناء لكون اللام مع ما بعدها أصبحت كلمة واحدة؛ نظراً لاتصالها بالفعل، وعدم الوقوف على أحدها، وهذا مطرد في (الواو، والفاء)^(٤)، لكن (ثم) فيها خلاف. فالبصريون منعوا ذلك^(٥)، أمّا الكوفيون فأجازوا بناءً على قراءة من قرأ الآية «ثمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمَ»^(٦)، بإسكان اللام^(٧)، وذكر المرادي أنّ إسكانها بعد ثمّ ليس بضعيف ولا ضرورة، وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبيزي^(٨)، وعلل ذلك بأنه من باب الحمل على عين (فعل) إجراءً للمنفصل مجرى المتصل، كما قالوا في فخذ، فخذ بالتسكين^(٩)، وقال ابن مالك: بل هو رجوع إلى الأصل؛ لأن اللام حرف مبني على السكون، والحركة زائدة^(١٠).

وهو واضح من كلامهم أن إسكان اللام بعد الواو وفاء ثمّ جائز؛ وذلك لزوال ضرورة تحريك الحركات جاءت من أجل تشكيله على صوتي يبيداه وهو (س ح) عند دخوله واو العطف والفاء وثمّ. تنشئ مقطع يمكن الابتداء به وهو (ص ح)، ولم يعد هناك ضرورة لتحريك اللام، ويمكن توضيح ذلك صوتياً.

عندما تدخل اللام الساكنة على الكلمة تصبح (l/af/a/ u). أي التقى صامتان في بداية المقطع (ص ص)، تحركت الحركات، الأمر أصبح (س ح) (Le/yaf/a/hu)، ثم يأتي المقطع الثاني (ص ح). فإذا دخلت الواو فإنها تصبح على الشكل الآتي (waL/yaf/ra/hu)، فيتشكل مقطع يمكن الابتداء به (س ح ص ح ص)، وبذلك تنتفي ضرورة تحريك اللام، ولا فرق في ذلك بين دخول الواو أو الفاء أو ثمّ، ولكنّ النحاة قالوا إن سكونها مع الواو والفاء أكثر منه

(١) انظر: الهروي، اللغات، ص ٣٢؛ والسيدي، شرح لكتاب، ج ١، ص ١٦٠-١٦١.

(٢) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص ٤١.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص ٥٧-٥٨؛ والهروي، اللغات، ص ١٢٠؛ والمرادي، الجنى الداني، ص ١١١.

(٤) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص ٥٢-٥٨؛ والهروي، اللغات، ص ١٣؛ والمالقي، رصف المباني، ص ٢٢٨.

(٥) انظر: معاني الحروف، ص ٦٨.

(٦) سورة الحج، آية ٢٩.

(٧) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ١١١.

(٨) انظر: السابق، ص ١١١-١١٢.

(٩) انظر: المالقي، رصف المباني، ص ١٠٦-١٠٧.

(١٠) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ١١٢.

مع (ثمّ)^(١)، وعللوا ذلك بأن (ثمّ) حرف يمكن الوقوف عليه^(٢).

وهذا تفسير ممكن، وذلك أنه من الناحية الصوتية، فإن دخول (ثمّ) على الكلمة يتشكل المقطع (ص ح ص) من (ثمّ) وحدها دون الحاجة لاتصالها بالكلمة، ولكن الإسكان جاء من باب كراهية توالي المقاطع القصيرة (ص ح)، وذلك أن تحريك اللام مع ثم تتشكل المقاطع:

ص ح ص + ص ح + ص ح
ثمّ م لـ

ولذلك كان تسكينها مع (ثمّ) أقل أهمية من تسكينها مع الواو والفاء.

نخلص مما سبق إلى أن الأدوات مبنية على السكون في الأصل، وتحركت لأسباب صوتية، من أجل تشكيل مقاطع يمكن النطق بها، وتتوافق وتشكيلات اللغة وقواعدها، فالحروف الثنائية تشكلت من مقاطع متوسطة (ص ح ص) أو (ص ح ح)، ونهايتها إما أن تكون حرفاً ساكناً أو حرفاً متحركاً، أما الحروف الأحادية فبعضها حركاً، من أجل تشكيل مقطع صوتي يبدأ به النطق بصحح، ودانت الناحية لأخف الدرجات^(٣).

أما الثلاثية، فإنها بنيت على السكون في الأصل، وبنيت على الفتح لأسباب صوتية،

فما بني على الفتح:

ليت، وإنّ، حركات بالفتح على أيّ بض النحاة تشبيهاً بأواخر الأفعال الماضية^(٤)، ويرى الزجاج أنها حُرّكت بالفتح منعاً لانتفاء انسكين بسبب التضعيف، وكان الفتح أخفّ الحركات^(٥)، ومثلها أنّ، وثمّ، رُبّ، وما نظير ذلك المضعفات بنطبق على ساكنة الوسط، مثل: بله، وسوف، لانت، لبيت، وهذا لتعبير هر الأقرب إلى التفسير الصوتي، فإنّ هذه الكلمات، لو نطقت ساكنة الآخر، لتشكل مقطع صوتي طويل مغلق، وهو ما تهرب منه اللغة إلا في نهاية الكلام والوقف^(٦).

(١) انظر: الزجاجي. (١٩٨١م). كتاب اللامات. (٢٠٠) (تحقيق: سازن المبرزين). دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ص ٩٠.

(٢) انظر: السابق، ص ٩٣.

(٣) انظر: الزجاجي، كتاب اللامات، ص ٣٥، والبيروني، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٦٠؛ والرماني، معاني الحروف، ص ٥٦؛ والبربري، اللامات، ص ٣٢؛ وان جي شرح صانعات الإعراب، ص ١١٩؛ والعكبري، اللباب في علل الباء والإصباح ج ١، ص ٢٦٢؛ وابن عيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٢٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص ٢٠٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٦٠؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٥٢؛ والرماني، معاني الحروف، ص ١١٠؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٥٤.

(٥) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٦٤.

(٦) انظر: إبراهيم أنيس. (١٩٦١م). الأصوات اللغوية. (ط ٣). بيروت: دار النهضة العربية، ص ١١٤.

وهذا المقطع هو (ص ح ص ص)، وللتخلص من ذلك يُحرّك آخر الكلمة ليتشكل مقطعان على النحو الآتي (ص ح ص + ص ح)، فمثلاً بلة هي (ص ح ص ص)، وعندما تحرك تصبح (بل - ه) أي (ص ح ص - ص ح)، وكذلك لات هي (ص ح ح ص)، وبالتحريك يتشكل مقطعان (لا - ت) أي (ص ح ح - ص ح)، وهذا التفسير يجري على الحروف الرباعية والخماسية.

المبحث السادس

الكنايات

الكنايات المبنية عند النحاة، هي كنايات العدد، وكنايات الحديث والخبر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وتستخدم للتورية عن الشيء لضرب من الاستحسان، أو لشناعة المُعَبَّر عنه أو للاختصار، أو لنوع من الفصاحة، أو غير ذلك^(١).

كنايات العدد هي: كم، وكاين، وكذا مية على سكون عند حدة^(٢)، يعاوز بيه، ثم تنبهاً لها ربت من حبت الإخضر والافتخار، هي فيد التكرار بعين بيا الذي تقف الأتلي، والتكثير، والعرب تحمل النظير على النظير، والنقيض على النقيض^(٣).

ويرى ابن مالك أن علة بنائها جاء تشبيهاً لها بكم الاستفهامية لفظاً ومعنى، وينسب ابن عقيل إلى الشلوبين أنها بنيت لتضمنها معنى حرف، أكثر الذي كان حقه أن يوضع^(٤).

أما (كاين) فمبنية حملاً على كم الخبرية لأنها في معناها^(٥)، وفيها خمس لغات: كائين، وكاء، وكيء، وكاي^(٦)، وأما (كدا) فهي أيضاً مسهبة بكم الخبرية^(٧).

- (١) انظر: الزمخشري المصطلح في علم العربية ص ١١٩؛ ابن عيش شرح المفصل، ج ٤، ص ١٢٥؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرصي، ج ١، ص ٣٣.
- (٢) ابن هشام، (١٩٥٩م). شرح قطر الندى وبل الصدى. (ط ١٠). (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص ٢٦؛ وانظر: أوضح المسالك إلى أبيه ابن مالك، ج ٤، ص ٢٦٤؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأمام، ج ٤، ص ٧٢.
- (٣) انظر: السيرافي، شرح كتاب ج ١، ص ١٢٧-١٢٨؛ والأنباري أسرار العربية، ص ٣٠؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٣١٤؛ وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٦٥؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٢٣؛ والسويطي، الأشبا والظنن، ج ١، ص ١٩٦.
- (٤) انظر: ابن عقيل. (١٩٠٠م). شرح التسهيل (المساعد على تسهيل القرآن). (ط ١). (تحقيق: محمد كامل بركات). دمشق: مبعاد الفكر، ج ٢، ص ١١٠.
- (٥) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٠؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج ٢، ص ١١٥.
- (٦) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٨٣.
- (٧) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٢٤٧-٢٤٨؛ وفوح الشذا بمسألة كذا. (د.ت). (تحقيق: سهير محمد خليفة)، ص ١٣٢.

وجميعها مبنية بسبب التركيب، والافتقار إلى المعنى، فهي لا تدل على معنى في ذاتها بل في غيرها، والتركيب حاصل فيها فهي تتركب من (الكاف + ما أو أي أو ذا)، مع أن جمهور النحاة يرى أن (كم) بسيطة وليست مركبة، إلا الكسائي والفرّاء فيريان أنها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية^(١)، واختلفوا أيضاً في (كأين)، والأغلب يرى أنها مركبة^(٢)، وأجمعوا على أن (كذا) مركبة من (الكاف وذا)^(٣).

أسماء الاستفهام وأسماء الشرط

وهي من الأسماء المشككة؛ وذلك لأنها لما لم تعرب لم تشبه الظاهر، ولما لم تكن معرفة محضة لم تشبه المضمّر، ولما لم تكن تنعت ويُنعت بها لم تشبه المبهّم^(٤).

وأسماء الاستفهام هي: مَنْ، وما، وكم، وكيف، وأَيَّان، وأَيّ، وأين، ومتى، وكلها مبنية، أما (أَيّ) فهي معربة^(٥)، يقول ابن جني: "جميع الأسماء والظروف المستفهم بها مبنيّ لتضمنه معنى حين الاستفهام، إلا "أَيّاً" حدها فإنها مبنية حذراً على البعض أ الكل"^(٦)، وأنباء الأسماء على السكون والفتحة، لم يأت أي منها مبنية على كسر أو لضم^(٧).

وإلى أنها مبنية على السكون أو الحركة الطويلة التي يراها القدامى سكوناً، فـ(مَنْ)،

و(كَمْ) مبنيتان على السكون، أما: ما، وأَيّ، فهي مبنية على فتحة طويلة.

وأما التي حرّكت، آخرها فكان بسبب التخلص من الداء الساكنين، فالاسم (كيف) حرّك بالفتح لالتقاء الساكنين، وهذا صحيح، إلا أن الدراسة الصوتية ترى أنه بسبب التخلص من المقطع المرفرفرف في المتن^(٨) (ص ح ح ح ح) فالحركة تطوي إمكانية تشكل مقطعين (ص ح ح / ص ح ح)؛ وأهل اختيار الفتحة حرّك نذجة المماثلة مع المدح الأول أو لمخالفة شبه الحركة (ay)، وما يقال عن (كيف) ينطبق على (أين).

- (١) انظر: ابن عقيل، شرح التسهيل، المساعد من تسهيل الفوائد، ج ٢، ص ١٠٢.
- (٢) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضوي، ج ٢، ص ٦٤؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج ٢، ص ١٠٥، وسيوطي، مع البراع، ج ٤، ص ١١١.
- (٣) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضوي، ج ٢، ص ٩٤؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج ٢، ص ١٠٥، ابن هشام، فوح الشذا بسألة كذا، ص ١١٦-١١٧.
- (٤) انظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ص ٣١.
- (٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٠١-٤٠١؛ وابن جني، اللمع، ص ٢٣٠-٢٣١؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٩؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٢٤-١٢٥.
- (٦) ابن جني، اللمع، ص ٢٣٠-٢٣١.
- (٧) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٢٤.
- (٨) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٨٧-٨٩؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٣٩؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٠٤-١٠٥.

وأما أسماء الشرط فهي: مَنْ، وما، ومهما، وأتى، ومتى، وحيثما، وإذا، وأينما، وكيفما، وهذه الأدوات مبنية لشبه الحرف؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون بحرف، وهي مبنية على السكون والحركة الطويلة، وأما الحركات الأخرى فهي ناتجة عن التخلص من مقاطع مرفوضة، كما في أسماء الاستفهام^(١).

كنايات الحديث والخبر

من الكنايات المبنية في الحديث والخبر: كيت، وذيت، يقال: كيت كيت، وذيت ذيت، وتكون بالهاء وتشديد الياء^(٢)، وعلّة بنائها عند النحاة أنها لا تأتي إلا مركبة مكررة^(٣)، أو لأنهم عبّروا بها عن الجمل، والجمل مبنية^(٤). وفيها لغات: ذيت وذيت، وكيت وكيت بالبناء على الفتح، وهو القياس لالتقاء الساكنين، وحركت بالفتح للتخفيف^(٥)، والبناء على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين فقالوا: كيت وكيت، وذيت وذيت، والبناء على الضم: كيت وكيت، وذيت وذيت، وجاءها على الغيايات كوما إخباراً بآية الأمر^(٦) وبالبناء على السكون: كبت كيت، وذيت ذيت، يسد على الوقف على بنت^(٧) وعندني أن الأصل هو البناء على الفتح من هذه الكلمات مركبة، والتركيب يسدعي البناء على الفتح، والبناء على الحركات الأخرى هو اختلاف لهجات؛ لأن الأصل في هذه الكلمات إذا ركبت أن تبنى على الفتح^(٨)، وعندما دخلت الواو بينهما أخرجتهما عن كونهما مرحبتين، صارتا بمنزلة المنطوق والمنطوف عليه، ولذلك جاز تحريكهما وتسكينهما على الأصل، لأن الواو أخرجتهما من أثره الزكيب، حتى إن ابن جني نص على وجوب بنائهما على الفتح إن كانتا مشددتين^(٩)، فسبب البناء في هذه الكنايات هو التركيبي، وعندما يكون التركيب من كلمتين إن البناء يكون على الفتح، وعندما يكون التركيبي

- (١) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات النغوية، ص ١١٤.
- (٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٦٣؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩٥-٩٦؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٩٩، وابن السكيت، ص ٤٩١-٤٩٢. أمالي ابن السكيت، مطبعة دائرة المعارف العمومية، حيدرآباد الدكن، ج ٢، ص ٧١؛ والزمخشري، السهل في علم العربية، ص ١٨٣.
- (٣) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٣٧.
- (٤) انظر: ابن السكيت، أمالي ابن السكيت، ج ٢، ص ٧١؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٩٥.
- (٥) انظر: ابن الحاجب الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٩٥.
- (٦) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩٥-٩٦؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٦٩؛ وابن السكيت، أمالي ابن السكيت، ج ٢، ص ٧١؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٨٣؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٣٧.
- (٧) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٨٣.
- (٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٩٧.
- (٩) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٦٩؛ وابن السكيت، أمالي ابن السكيت، ج ٢، ص ٧١.

من حرف وكلمة أو من مجموعة كلمات تشكل كلمة واحدة يكون الأصل فيها البناء على السكون.

Jaws PDF Creator

EVALUATION
VALUTAZIONE
EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

الفصل الثاني

البناء الجزئي

البناء الجزئي هو الكلمات التي تبنى على حركتين، لأننا عددنا أي نقص في الإعراب بناءً، فالإعراب يكون بثلاث حركات، وما دون ذلك فهو بناء، ومن هذه الأسماء التي بنيت على حركتين: المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

المبحث الأول

المثنى وجمع المذكر السالم

اختلف النحويون في إعراب هذين الاسمين، وتعددت تعليقاتهم فيها، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة على الألف والواو والياء^(١)، واختار ذلك الأعم^(٢) والسهيلي^(٣) وأبو حيان^(٤)، ذهب الجرهمي^(٥) إلى أهم معنيين، وعلامة الرفع في المثنى الألف، وفي الجمع الواو، وانفا بهما هو إعراب الألف والياء، والواو علامة لجمع، ثم عندما راجعوا إليهما علواً أصل علامة الرفع، والياء علامة للنصب والجر، وهذه الياء ثلاثة: عن الألف والواو^(٦). وإلى هذا ذهب ابن عصفور^(٧)، وذهب آخرون إلى أن حركات الإعراب مقدرة على ما قبل الألف والياء^(٨)، وبدء الكوفيون، والزهجاني، وقطب، والمتأخرون أن هذه الحروف هي علامات الإعراب^(٩)، ونحن نسوق هذا الرأي لنؤكد على أن القول بإعراب هذه الكلمات بالحروف رأي مرجوح، إذا إن الراجح فيها أن العلامات مقدرة على الألف والواو والياء^(١٠)، ويتضح لنا هذا الرأي من التدقيق في رأي سيبويه والجرهمي وابن عصفور. يقول سيبويه: "واعلم أنت إذا نثيت الواحد لحسن زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك لا سمن، يكون في الرفع الألف... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها،

- (١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٧.
- (٢) انظر: ابن عقيل، المسند على تسمين الفوائد، ٤٧؛ السيبوطي، هجج الهموع، ج ١، ص ١٣٧.
- (٣) انظر: السهيلي، نتائج اقدار، تحقيق: محمد انا انا، دار الاعتصام، ص ١١.
- (٤) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٥٦٨-٥٦٩.
- (٥) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١٥٣؛ وابن مالك، شرح التسهيل، والرضي، شرح الشافية.
- (٦) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٣-٣٦؛ وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٦٩.
- (٧) انظر: ابن عصفور المنزلي، ج ١، ص ٤١-٤٨.
- (٨) الأخفش، (١٩٧٩م). معاني القرآن. (ط ٢). (تحقيق: فائز فارس)، ج ١، ص ١٣-١٤؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٢، ص ٥٦٩.
- (٩) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٩؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٣-٣٦.
- (١٠) انظر: الوراق، أبو الحسن، (٢٠٠٢م). علل النحو. (ط ٢). (تحقيق: محمود نصار). بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٢٤٠.

ويكون في النصب كذلك^(١). فالألف والياء ليستا علامتي إعراب بل هما حرفا إعراب، وتختلف الصيغة من حالة الرفع إلى حالتي النصب والجر، وفي قول ابن عصفور إشارة إلى أن هذه الصيغة جامدة جاءت للدلالة على المثني، والأصل فيها الألف والنون، يقول: "وعدم التغيير يكون للرفع في الأسماء المثناة... لأن المثني قبل دخول العامل عليه يكون بالألف... فلما دخل عامل الرفع عليها لم يتغير وصار ترك العلامة فيها علامة"^(٢)، وعند حديثه عن علامات النصب يقول: "وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب في تثنية الأسماء خاصة"^(٣).

فإذا لم تكن هذه الحروف حروف إعراب، ولا علامات إعراب فإنها تكون بناء لأنها صيغ مرتجلة، وليست مركبة كما يرى الزجاج^(٤). ومما تقدم نرى أن صيغة المثني مرتجلة مبنية، والأصل فيها أن تكون بزيادة الألف والنون الساكنة، ومما يدعم رأينا أن من العرب من يجعل المثني بالألف مطلقاً في حالاته الإعرابية جميعها^(٥)، وفسر على أساسها قوله تعالى: ﴿إن هذا لساحران﴾^(٦).

والمقارنة مع الساميات الأخرى نجد أن علامة المثني في الألف والنون الساكنة وفي الأوجاريتيه ألف والميم المكسورة أو الياء والميم المسكورة^(٨)، وفي تحريك ياء وميم، وفي المعينية تم استخدام اللاحقة (ay)، ثم صارت مد ونون (ān)^(٩)، فالألف والنون لاحقة دالة على المثني، ثم تلت من الألف إلى ياء للتفريق بين الصيغة الواقعة في محل رفع، والصيغة الواقعة في محل نصب والجر، أم النون حين الأصل فيها أن تكون ساكنة لكنها حُرِّكت بالكسر لمنع التقاء الساكنين، وللتفريق بينها وبين نون الجمع^(١١)، وفي التفسير الصوتي فإن الحركة حدثت لخضر بن أم طع الطول المغلق ص ح ص في (رجلان) و(ص ح ص في رجلين).

- (١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٧.
- (٢) انظر: ابن عصفور، القرب، ج ١، ص ٤٨.
- (٣) انظر: السابق، ج ١، ص ٤١.
- (٤) يرى الزجاج أن هذه الصيغة مبنية، ووجه إنائها أنها مركبة بالأصل فيها ألف، فالزيدان تعني زيد وزيد، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٣-٣٩.
- (٥) انظر: ابن عقيل، شرح ابن سني، ج ١، ص ٥٣ والنساء على تهليل النون، ص ٤١.
- (٦) سورة طه، آية ٦٣.
- (٧) انظر: حلمي، باكز، ريف، (١٩٧٤). لغات جزيرة العرب، بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ص ١٨٤-١٨٥.
- (٨) انظر: إسماعيل، خالد، (٢٠٠٠م). فقه لغات العاربة المقارن. (ط ١). إربد، ص ٢٦٤-٢٦٥.
- (٩) انظر: السامرائي، إبراهيم، (١٩٦١م). دراسات في اللغة. بغداد: مطبعة العاني، ص ٦٥.
- (١٠) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١٥٥.
- (١١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١٤١.

واختيار الكسرة كان من باب المخالفة للفتحة الطويلة^(١)، أما جمع المذكر السالم فإنه يشابه المثني من حيث إن الواو والنون هما لاحقتا الجمع فيه، وأنه صيغة مرتجلة يأتي بالواو والنون أو الياء والنون، يدل على ذلك ورود هذه الصيغة في اللغات السامية. ففي المعينية (ون) و(ي ن)، وفي الأوجاريتية (و م)، وفي العبرية (ي م)، وفي الآرامية (ي ن)^(٢)، كما أنه ورد عن بعض العرب كتميم وبني عامر أنهم يلزمون الياء في أحوال إعراب الجمع جميعها، ومنهم من يلزمها الواو^(٣)، وتحركت النون بالفتحة للمخالفة الصوتية.

فعندي أن صيغتي المثني وجمع المذكر السالم صيغتان مرتجلتان^(٤) مبنيتان، وأن الاختلاف الحاصل ليس إعرابياً، بل هو تطور حدث في اللغة العربية بتأثير الإعراب، ويمكن تشبيه ذلك بالضمائر. فالضمائر في حالة الرفع تختلف عنها في حالتها بالنصب والجر، ولم يقل أحد بإعرابها. ويمكننا الاستدلال على ما ذهبنا إليه من أن اختلاف الصيغة ما هو إلا بتأثير الإعراب؛ أي تشبيهاً لها بالمعرب، أن من العرب من جعل الإعراب في النون، فيفتح مع الياء في حال النصب، وكسر مع الياء في حال الجر^(٥).

المبحث الثاني

جمع المؤنث السالم

يرى النحاة^(١) أن هذا الجمع معرب، وهو يشبه جمع الذكور لسالم من نواح عدة، فيسلم بناء الواحد فيه كما سلم في الجمع، كما أن الألف والتاء علامتا الجمع والتأنيث، والإعراب ظاهر على التاء في أكثر، وتكسر في حالة النسب عوضاً عن الفتحة، فاستوى في حالتها بالنصب والجر كجمع المذكر السالم. وذلك لسببين: أولهما أنه فرغ عليهما، وثانيهما يتشابهان

(١) انظر: عبد التواب، رمضان، (١٩٨٣ م). التصور لغوي. مظاهره وعلل وقوانينه. (ط١). القاهرة: مكتبة الخانجي، ص ٤٢؛ وعبد الجليل، عبد القادر، (١٩٩٨ م). الأصوات اللغوية. عمان: دار صفاء للنشر، ص ٣٦٧؛ ومرعي، عبد القادر، (٢٠٠١ م) التشكيل الصوتي في اللغة، سريّة، بحوث ودراسات. الكرك: جامعة مؤتة، ص ١٠٠.

(٢) انظر: حلمي، باكزة ربيع أمات البشير العربية، ص ١٢؛ وسماعيل، فقه لغات العاربة المقارن، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٣) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص ٥٨.

(٤) نقل أبو حيان الأندلسي عن صاحب مستدرك في قوله: "قد يمكن أن تفتح نون في اسم واحد، يدل على كل واحد منهما دلالة على حدهما، كما في الواو رجب، فيل، فارتداليه الصيغة التي يدل بها عليهما معاً من حيث هما اثنان". ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٥٤٩.

(٥) انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٥٧.

(٦) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٣٣١؛ وابن جني، اللمع، ص ٢١؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١١٧؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ٧-٨؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٧٤؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٥٦.

في سلامة الواحد والزيادتين في آخرهما، ويخالفه في أن التاء حرف إعراب تظهر عليه الحركات، ولا يحذف في الإضافة، وليس ذلك في النون.

أما الأخفش فقد رأى أن هذا الجمع مبني في حالة النصب، فالكسرة بناء^(١)، وعندني أن هذا الجمع مبني في الأصل، وذلك لأنه صيغة مرتجلة جاء بزيادة الألف والتاء ليدل على معنى، فهو من هذه الناحية كجمع المذكر السالم، إذ الأصل أن يحرك آخره للتخلص من المقطع الطويل المرفوض في الوقف (ص ح ح ص). فالأصل (مسلمات)، وكانت الحركة المناسبة هنا الكسرة عند من أراد المخالفة الصوتية بين المقطع المفتوح السابق للتاء^(٢)، ولا أعتقد أن الكسرة جاءت من قبل التمييز بين المذكر والمؤنث كما يرى عميرة^(٣)، لأن التمييز حاصل في زيادة الألف والتاء، ثم إن هناك لهجات تخلصت من المقطع المرفوض بالفتحة وليس بالكسرة، فقد ورد عن العرب (رأيتُ بناتك) لخفته على اللسان^(٤)، كما أن بعض اللهجات ألزمتها الضمة والفتحة، ولم تنطق بالكسرة، فقالوا: "هذه عرفانٌ مباركاً فياً"، "رأيتُ رفاتاً"، و"مررتُ بعرفات"^(٥).
 فنتج عن ذلك أن تخلص من المقطع مرفوض في الوصول جاء بالكسرة التحذير من الضمة لئلا يحذف من باب التسيب بالمعرب والتووين كذلك، لأن بعض العرب نطقه من غير تنوين^(٦).

البحث الثالث المنوع من الصرف

بدا الاهتمام، بعبارة ظاهرة لمنوع من الصرف في كتب النحاة^(٧)، بل إن هناك مؤلفات

- (١) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١١٧.
- (٢) انظر: فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ٤٤؛ وعديرة، إساعيل، (١٩٢١ م). ظاهرة التانيث بين اللغات العربية واللغات السامية. (ط ٢). عمان: دار عين، ص ١٠٥؛ والتر، (١٩٩٤ م). الحركات في اللغة العربية - دراسة في التمكن الصوتي. رسالة البستريغزير منشورة، الجمعية الأردنية، عمان، الأردن، ص ٨٠-٨١.
- (٣) انظر: عميرة، ظاهرة التانيث، ص ١٠٠.
- (٤) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (١٩١٧ م). معجم الدين. (تحقيق: عبد الله درويش). بغداد، ج ١، ص ١٧٤.
- (٥) انظر: ابن مالك، (٢٠٠٠ م). شرح الكافية الشافية. (ط ١). (تحقيق: علي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، ج ١، ص ٨٢.
- (٦) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٨٢.
- (٧) انظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٣٥؛ والمبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٣٠٩ وما بعدها؛ وابن مالك، شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٣٨ وما بعدها.

خصصت لذلك قديماً وحديثاً^(١)، وهو عند أكثر النحويين معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة^(٢)، وعند بعضهم مبني في حالة الجر. فالفتحة للبناء وليست للإعراب، وعلل الزجاج ذلك لمشابهته الفعل "إذ لم يتمكن أن يدخله إعراب لا يدخله في الفعل مثله، فأبدل له من الكسر بناء الفتح"^(٣).

وهناك اختلافات كثيرة في العلل التي من أجلها منعت هذه الأسماء من الصرف، وهذه الآراء متضاربة متباينة في كثير من جوانبها في الشكل والمضمون^(٤)، ولعل أقوى هجوم شن على هذه العلل كان في كتاب السهيلي^(٥)، فقد تعقب مساءله، وكشف نقاط ضعفها، وأنكر على النحاة ضعف احتجاجهم، ورأى أن يقصر هذا الباب على السماع من غير إيراد العلل الواهية^(٦)، وأبطل علة الخفة والنقل؛ لأن هناك كلمات أثقل صُرُفت وكلمات أخف منعت الصرف^(٧)، ويبدو أن العلل التي أوردها علماء النحو ما هي إلا علل عقلية فلسفية مفتعلة^(٨).

وعندي أن هذه الأسماء تَأرجحت بين البناء والإعراب، وربما تكون هي الحالة الوسطى التي انتقلت بها الأسماء من الدخول إلى تائئة الحرمة والذي يدعونني لذلك هو أن بعض معرب صرفاً ما ينصرف إلا أفعل منك^(٩). واعتقد أن (أفعل منك) حالة مختلفة عن بقيه الأسماء الممنوعة من الصرف، إذ يبدو فيها

شبه التركيب، ولذلك مُنع التنوين، وبني في الأصل على الفتح كبقية المركبات، ثم دخلته الضمة تشبيهاً له بالمعرب، ولا أرى أن سبب منع الصرف من العرب حده سياق كما رأى الشايب^(١٠)، وأنا أدخله في فصاحة البناء على حرثيين من قبل، إن هذه الأسماء امتلكت من الإعلامية

- (١) انظر من هذه الدراسات: الزجاج ما يدرسه وما لا ينصرف، وفي الدراسات الحديثة: يعقوب، أميل، (١٩٩٢م). الممنوع من الصرف بين مذهب النحاة والواقع المعوي. (ط١). بيروت: دار الجيل؛ وأستيتية، سمير، (١٩٩٤م). رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية. مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مج ٥، ج ١، ص ١٩-١٤٤؛ الأبيد، فوزي، (١٩٩٦م). مع صرف بن الاستعمال والتقعيد النحوي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٧١، ص ٤٠-١٩٤-١٦٧.
- (٢) انظر: الزجاجي، جمل في النحو، ص ٢١٠. وترسي. الإيضاح العمسي، ج ١، ص ١٣؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٦؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٥٧؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ١، ص ٣٨.
- (٣) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٠٠.
- (٤) انظر: الشايب، فوزي، مع صرف بن (١٩٧٠م).
- (٥) انظر: السهيلي، (١٩٧٠م). أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث. (ط١). (تحقيق: محمد إبراهيم البناء). القاهرة: مطبعة السليم، ص ٢٠٠.
- (٦) انظر: المصدر السابق، ص ١٩.
- (٧) انظر: المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.
- (٨) انظر: فؤاد، محمود، (١٩٩٩م). أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ص ٨٨.
- (٩) انظر: النحاس، أبو جعفر، (١٩٧٧م). إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد). بغداد: مطبعة العاني، ج ١، ص ١٨٢، ونسب هذا الرأي للكسائي.
- (١٠) انظر: الشايب، فوزي، مع صرف بن، ص ٧٤٣-٧٤٤.

المعنوية ما يجعلها قادرة على التخلص من الحركة مع المحافظة على معناها في التركيب، أو يمكن أن تكون تعبيراً عن ظاهرة نحوية في تقليص الحركات الإعرابية من الثلاثية إلى الثنائية^(١).

ونخلص مما سبق أنّ البناء الجزئي ينقسم إلى قسمين، قسم بني على حركتين، والأصل فيه البناء على السكون، وذلك لأن تلك الصيغ ركبت من صيغة المفرد واللاحقة التي تبين المثنى أو الجمع المذكر أو الجمع المؤنث، وأنها حرّكت لأسباب صوتية، وهو التخلص من المقطع المرفوض وصلاً، الذي تشكل بفعل اللاحقة، لأن الأصل في اللاحقة أن تتبع المفرد مجرداً من أي علامة أخرى، ولذلك فإنها في حالة المثنى زيادة (الألف والنون) على صيغة المفرد الساكن، وفي حالة الجمع زيادة (الواو والنون) على صيغة المفرد الساكن، وفي حالة الجمع زيادة (الواو والنون)، ثم تحولت الألف إلى المزدوج الحركي (ay) في حالتي النصب والجر، وذلك تشبيهاً له بالمرب، وتحولت الواو إلى (ي) المد في حالتي النصب والجر في الجمع تشبيهاً له بالمعرب أيضاً، وفي الألف زابت اللاحقة (āt) على المفرد مجرد من الزوائد فتشابه قطع طوبى مغنى، والأصل أن تتخلص من بالفتح، ولكننا حرّكنا جسر للمخالفة بين تحتها الصيغة قبل، فلم يكن مهماً التزامه بحركات الإعراب الثلاث، ولكن كان الأهم التحريك للتخلص من المقطع المرفوض، ودخلته الضمة تشبيهاً له بالمعرب.

والقسم الثاني، ممنوع من الصرف، فإنه لير مبنياً في الأصل بل هو مرحلة وسطى بين الإعراب والبناء، وهو يمثل ظاهرة تقليص الحركات في النحو العربي، إذ نرى أن هناك توجهاً لدى اللغة للتخلص من الحركات الإعرابية أي بواجهتها بآثارها لمعنى باختلاف الموقع، وهو تعبير عن أصول لغوية قديمة، إذ الأصل في اللغة البناء عندما كان الموقع يفرض وجوده، وبقواعد صارمة، ثم تطور الدتلم من هذه القيود، وعود إلى الحردت لبيان المحل الإعرابي، ولكن بعض الكلمات لم تكن بحاجة إلى مثل ذلك، فبنيتا بنيتها ومعناها لا يتغير، ثم هناك محاولة من بعض الكلمات العودة إلى حالتها الأولى، وهي البناء بعد الإعراب، وهي الآن في طور التحول ومنها ممنوع من الصرف.

(١) انظر: الموسى، نهاد، (١٩٧١م). ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة. مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية - بيروت، ج ١-٤، ص ٥٨.

الباب الثالث

Jaws PDF Creator

البناء العارض

EVALUATION

VALUTAZIONE

EVALUATION

EVALUACIÓN

EVALUATION

الفصل الأول

البناء الموقعي

نقصد به تلك الأسماء المعربة الأصل، التي بنيت نتيجة موقعها، فالبناء فيها نتج عن وقوعها في موقع معين من التركيب، وليس أصلاً فيها، ومن هذه الأسماء: المنادى المعرفة، والنكرة المنفية بـ(لا) النافية للجنس.

المبحث الأول

المنادى المعرفة

استقر عند النحاة أنّ المنادى العلم والنكرة المقصودة بينان على الضم في محل نصب^(١)، ويذكرون أن المنادى أربعة أنواع، يُعرب في ثلاثة، وهي: المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المفصدة، ويبقى في راحة ي. لمفرد المعرفة، وتشمل: العلم، والنكرة المفصدة، كما في حكم ذلك^(٢). وماله بدنه خلاف بين الكوفيين والبصريين، فذهب البصريين إلى أنه مبني على

الضم في محل نصب^(٣)، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع^(٤)، وسأخذ هنا بقول البصريين وذلك أنه مبني، يدل على ذلك ترك التثوين الذي هو بداية ترك الإعراب، والتوجه نحو البناء^(٥). وذكر النحاة عللاً بنائه واختلفوا فيها ويمكننا اجمل في العلة بما يأتي:

أولاً: أنه نزل منزلة الأصوات من حيث كثرته في كلامهم^(٦)، وتشبيهه بالأصوات ناتج عن كونه غاية يقطع عندها السرب^(٧).

ثانياً: أنه يشبه كاف الخطاب من حيث الخطاب والتعريف والإفراد، أو وقوعه موقع الضمير^(٨).

أما سبب بناه على الرفع، فيذكر السيرافي^(٩)، ولما: مشابته لـ(قبلُ وبعدُ)، من حيث إنه إذا أضيف أو نكر اعرب مثلها، وإذا أُرد بُني، ومن حيث كونه غاية ينتهي الكلام

(١) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٣٥.

(٢) انظر: الزجاجي، الاجمل في النحو، ص ٤٤؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٣٦، ٤٧.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٨١.

(٤) انظر: السيوطي، الأنبا والنظائر، ج ١، ص ٢٩.

(٥) انظر: الموسى، نهاد، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، ص ٥٨.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ٢٠٨؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٥٣؛ والأنباري، أسرار العربية، ص ٢٢٤؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ١، ص ١٢٠.

(٧) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص ٢٢٤.

(٨) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٥١؛ والأنباري، أسرار العربية، ص ٢٢٤.

عندها، وثانيهما أن الضمة ليست علامة إعراب، لذلك جعلت بناءً^(١)، ويعلل الأنباري ذلك بأنه لو بُني على الفتح لالتبس بالميمونع من الصرف في حالتي النصب والجر، ولو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم^(٢)، ويذكر آخرون أنه بني على الضم لأنه أقوى الحركات^(٣).

والجدير بالذكر أنّ بعض النحاة يجيز بناء المنادى المضاف والشبيه بالمضاف على الضم إذا جاز دخول اللام عليهما^(٤)، وعلل السيوطي ذلك بأن إضافته جاءت على نية الانفصال^(٥).

ومما له أهمية في دراستنا هنا أن المنادى المفرد المعرفة يجوز فيه الفتح والضم في حالتين^(٦):

الأولى: إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن وابنة المضافتين إلى علم آخر، كما في (يا زيد بن عمر)، فيجوز في زيد الفتح والضم.

الثانية: إذا كان مضافاً دماً في (يا تيم عدو)، يجوز في تيم الفتح والضم ويدر ابن الحاجب، أن الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموءود بي سادة منصوبة، وبعض البصريين يجوزون فتحه، علماً كان أو غير علم، إذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو: يا عالم بن عالم^(٧).

وعلل النحاة حواجز الفتح في هذه الحالة بتعليلات مختلفة، فالوا: إنه فتح إتباعاً لفتحة ابن، وعلى ذلك يكرن مبياً على ضمة مقترنة، أو أنها فتحة بناء بسبب تركيب الصفة مع الموصوف، بمنزلة ثمة عشر فيكون بنياً على فتح الجزأين في محل نصب^(٨)، أو أنها فتحة للإعراب لأنه منادى مضاف إلى ما بعد ابن. ابن ماحم بين المضاف والمضاف إليه^(٩).

والراجح هنا أن هذه الفتحة فتحة بناء ناتجة عن التركيب؛ لأن كلمة ابن ركبت مع ما قبلها فأصبحت كلمة واحدة، والتركيب من أقوى أسباب البناء، والأصل في التركيب البناء على الفتح كما في (خمسة عشر).

- (١) انظر: السيرافي، شرح الكتاب ج ١، ص ١٥٣ - ١٥٥.
- (٢) انظر: الأنباري، أضرار العربية، ص ٢٤.
- (٣) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص ١٠٣.
- (٤) انظر: ابن الحاجب الكافية في النحو شرح الرضي ج ١ ص ١٣٦.
- (٥) انظر: السيوطي، معجم الجمع، ج ٣، ص ٣٧.
- (٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٠٤، ١٠٤؛ الزجاج، الجمل في النحو، ص ١٥٧؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥.
- (٧) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو شرح الرضي، ج ١، ص ١٤١.
- (٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٠٧-٢٠٨؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥؛ والسيوطي، معجم الهوامع، ج ٣، ص ٥٣.
- (٩) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص ١٥٧؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥.

ويبدو أن علة البناء هنا موقعية معنوية، فالعلم والنكرة المقصودة وما في حكمها يدل على أنها معان معينة أي مقصودة بعينها^(١)، والتعيين يقتضي الخطاب المباشر، فأشبهها الحاضر ولم يشبها الغائب، والحضور يقتضي التعريف، والتعريف لا يقبل التتوين، وترك التتوين بداية التحول نحو البناء، فسقط منها التتوين لأنه دليل تكثير، والمنادى هنا مشاهد عياناً، فلم ينون تمييزاً له عن الغائب النكرة، وأما البناء على الضم فإنني أرجح رأي ابن الخشاب من أن الضم أقوى الحركات^(٢)، وهي علامة الابتداء والفاعلية، والفتحة علامة المفعولية، ودعاء الحاضر يقربه من معنى الابتداء أكثر من معنى الخطاب، فهو أقرب إلى ضمائر الرفع، للإغراق في تعيينه وتعريفه.

المبحث الثاني

اسم (لا) النافية للجنس

يرى البعض أن الاسم المفرد النكرة بدو (لا) النافية للجنس يُبنى على ما صاب^(٣)، ثم يبدأ بشرط التثنية يجب توافرها في (لا) حتى تعمل عمل (ن)، ومعنى أن يكون اسمها نكرة مفردة^(٤)، وقصدوا بالمفرد أنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، سواء أكان مفرداً أم مثني أم جمعاً^(٥).

وبناء اسم (لا) النافية للنكر إذا كان نكرة مفرد خلاف، فبه عند النحاة، فمنهم من يرى أنه مبني^(٦)، ومنهم من يرى أنه معرب^(٧)، ويرى أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه^(٨) والأخفش^(٩)، أنه مبني على الفتح أو ما ينوب عنه.
وعلة البناء مخالف فيما عند من قبلون به، ومما نناجنا هذا العلل بما يأتي:

- (١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٩٧؛ سرفاف، شرح الكتاب، ج١، ص١٥٤؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٢٨.
- (٢) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص١٠٣.
- (٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٧٠؛ والرمخاري، الفصل في عم العربية، ص٧٥؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٠٠؛ وابن الحاجب الكافية في النحو بشرح الرضي، ج١، ص٢٥٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٩٠؛ والشموني شرح الأشموني، الكافية ابن مالك، ج٢، ص٢٥.
- (٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٠٥؛ وج٢، ص١٠٠.
- (٥) انظر: السابق، ج٢، ص١٠٠؛ والشموني، همع الهوامع، ج٢، ص١٩٤.
- (٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٧٠.
- (٧) انظر: ابن الشجري، أدالي ابن الشجري، ج٢، ص٢٢٢؛ والإباري، اللاميات في مسائل الخلاف، ج١، ص٣٦٦؛ وأسرار العربية، ص٢٤٦؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٢٢٧؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١٠٦.
- (٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٧٤.
- (٩) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج١، ص٢٥٥؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٩٩.

أولاً: أنها جعلت مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر^(١).
ثانياً: أن اسمها بُني لتضمنه معنى (من) الاستغراقية؛ لأن الأصل في (لا رجل)، لا من رجل^(٢).

ثالثاً: بُني اسمها لتضمنه معنى (ما) الإبهامية^(٣).

رابعاً: بُني اسمها لتضمنه معنى اللام الاستغراقية^(٤).

والعلل السابقة يجمعها أمران رئيسان هما علتا البناء: التركيب، ومعنى الحرف، وهي تحتملها معاً؛ فهي من جهة مركبة مع اسمها تركيب خمسة عشر، وهي أيضاً مركبة بتضمنها معنى في غيرها، والراجح هنا أنها مركبة لفظياً ومعنوياً، إذ ركبت من كلمتين: (لا مع اسمها)، والمعنى نفي عموم الجنس؛ أي نفي استغراق فهي تعني (لا من رجل).

أما من يقول بإعراب اسمها^(٥)، فإنه يورد الحجج الآتية:

أولاً: إن اسمها معرب باء مطف، فالمطرف عنه عرب^(٦).

ثانياً: إن آخرها مرب، والعمل في إسرين وحد^(٧).

ثالثاً: أن (لا) عاملة، والبناء لا يحصل بعامل، فالتقدير عندهم (لا أجد رجلاً في الدار)، وإن الاسم اكتفى بـ(لا) عن الفعل^(٨).

رابعاً: إن الاسم أو كان مبنيًا لدار، أو على غير الفتح من باب المخالفة بين حركة البناء وحركة الإعراب^(٩).

وردَّ العكبري هذا الحجج بالتفصيل^(١٠)، وكذلك رُدِّد عند الأنباري في الإنصاف^(١١)، وعندي أن اسمها بُني لأنه مركب من إسرين على الاستغراق في عموم الجنس.

- (١) انظر: سيبويه، الكتبة، ج ٢، ص ٢٧، وابن جنبي، إحصاء ج، ص ١١٨.
- (٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٥؛ وابن أسجري، أسالي ابن الشجري، ج ٢، ص ٢٢٢؛ والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٦٧؛ وأسرار العربية، ص ٢٤٩؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ١، ص ١٠٠.
- (٣) انظر: السكاكي، (ب.ب. مفتاح علوم)، ص ١٩٠؛ مطبوعة دار الكتب العلمية، ص ٦٣.
- (٤) انظر: السيوطي، مع لهو، ج ٢، ص ١٩.
- (٥) ذكر العكبري أن الزجاج، والسيرافي، وأهل الكوفة، يذهبون إلى أن اسمها معرب منصوب، انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٢٧.
- (٦) انظر: الزجاج، (١٩٧٠). مهاتي أقرآن. (تقيق عبد الجدل عبد شمس). بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ج ١، ص ٢٣٦؛ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٢٩.
- (٧) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٢٩.
- (٨) انظر: السابق نفسه.
- (٩) انظر: السابق، ج ١، ص ٢٢٩.
- (١٠) انظر: السابق، ج ١، ص ٢٢٩-٢٣١.
- (١١) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٦٧-٣٩٦.

وإذا جاء اسمها مثنى أو جمع مذكر سالماً فإن فيه خلافاً عند النحاة، فبينما يذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهم أنها مبنية على الياء النائية عن الفتحة في الاسم المفرد^(١)، يذهب المبرد أنهما معربان بالياء^(٢)، وعلّة القائلين بالبناء هي علّة بناء المفرد في هذه الحالة^(٣)، وأن التثنية والجمع جاءتا بعد دخول (لا)، ثم بعد دخولها صارت تشبه الحرف^(٤)، وذلك ردّاً على المبرد الذي علّل إعرابها بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وهذا ينفي عنها الشبه بالحرف، ثم إنّ المثنى في حكم المعطوف، والعطف يمنع البناء^(٥).

أما جمع المؤنث السالم، فهناك خلاف في الحركة التي يُبنى عليها، وظهر هذا الخلاف في أربعة مذاهب:

الأول: البناء على الكسرة؛ لأنها علامة نصبه^(٦).

الثاني: البناء على الكسرة بتتوين، وهذا التتوين هو تتوين مقابلة لا يتعارض مع البناء^(٧).

الثالث: البناء على الفتح^(٨).
الرابع: الباء على كسرة الفتح^(٩).

والمشهور عند النحاة، والراجح كذلك البناء على الكسرة، لأنهم قاسوه على النصب، وفي رأبي أنّ المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم هي أسماء مبنية أصلاً، وعندما جاءت في موقع اسم (الانافية لجنس) استدمت على ما لتأتي في موضع النصب، فكان المثنى وجمع المذكر السالم بالياء، وجمع المؤنث السالم بكسرة، فهي مبنية، وقعت في موقع النصب، لأن (لا) ركبت مع اسمها، وهي تعمل عمل (إن)؛ بذلك يكون اسمها في موضع النصب. أما لماذا بنى اسمها على الفتح، ففي ذلك تعليقات ذكرها العكبري نوجزها فيما يأتي^(١٠):

- (١) وممن سار على نهج الخليل وسيبويه، الزجاجي، وابن جني، وجمهور النحاة. انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٨٢؛ وابن جني، اللّمع في العربية، ص ٥٥؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ١٣؛ والسيوطي، مع الهوامع، ج ١، ص ١٩٩.
- (٢) انظر: المبرد، المقادير، ج ٤، ص ٣٦٦.
- (٣) انظر: العكبري، الباب في علم ابن الإعراب، ج ١، ص ٢٣.
- (٤) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ١٤.
- (٥) انظر: المبرد، المقادير، ج ٤، ص ٣٦٦.
- (٦) انظر: ابن جني، الأسماء، ج ٣، ص ١٥٦؛ وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٨؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ١٠.
- (٧) المصادر السابقة نفسها.
- (٨) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ١٥٦.
- (٩) انظر: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٥٦؛ وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٨؛ والسيوطي، مع الهوامع، ج ٢، ص ٢٠٠.
- (١٠) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٣٠.

أولاً: إن الفتح اختير لطول الاسم بالتركيب، وابتغاء للخفة.

ثانياً: إن النفي لما خرج عن نظائره، خرج البناء عن نظائره.

ثالثاً: إنه لو بني على الكسرة لكانت مثل الحركة التي يستحقها هذا الاسم في الأصل؛

لأن الأصل (لا من رجل).

رابعاً: إنه لو بني على الفتحة، لكانت حركته في حال عمومه كحركته في حال

خصوصه.

والتركيب اقتضى الفتحة كما في خمسة عشر، وذلك أنها أخف الحركات، ثم إنها تخرج

بالاسم من حركته الأصلية وهي الضمة، ومن حركته الناتجة عن علة الجر بالحروف أو

الإضافة وهي الكسرة، ثم ليقوا على أصل العمل في (لا) النافية للجنس فهي تعمل عمل (إن)،

ولأن اسمها جاء مبنياً فربما يوهم ذلك ببطلان عملها، فتركت الفتحة دلالة على العمل، لأن اللغة

تلج عادةً أترك علامة تدل على الأصل.

المبحث الثالث

البناء على الجوار

من الظواهر النحوية التي ذكرها النحاة، ظاهرة الحمل على الجوار، وهي تدرس حركة

التأثير الجوارى المنعكس عند إلغاء الحركة الإعرابية شريطة أن تكون إعرابات، وتشيع في كلام

العرب حتى قالوا فيها إنها لمراعاة القرب، وليس لها علة إلا الجوار حتى لو أدى إلى فساد

المعنى^(١)، ودعت إليها أسباب جملة خالصة، لا صلة بينها بين الدغل الوظيفي، وبخاصة أن

اللغة العربية تحرص على الانجام النحوي والإتيان والتساق، كما حرص على الإعراب^(٢)،

وأن حركة الجوار ليست حركة بناءً ولا إعراب، وإنما هي حركة احتلت للمناسبة بين اللفظين

المتجاورين، فلا تحتاج لعامل، لأن وجره "أما هو مجرد أمر استحسانى لفظي لا يتعلق

بالمعنى النحوي"^(٣)، وهذه الظاهرة ما هي إلا مظهر من المظاهر التي اختصت به لغات بعض

القبائل العربية وليست ضرورة من الضرورات أو شذوذاً عن القواعد المتبعة، وإن لم تكن على

(١) انظر: حنا حداد، الحمل على الجوار بين الفاعل والمفعول، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج ١٠، ع ٢٤، ص ٢١٥-٢٤٧.

(٢) انظر: الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث. ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، ج ١، ص ١٨٨.

(٣) النمر، فهمي. (١٩٨٥م). ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم. القاهرة: دار الثقافة، ص ٨.

لهجات العرب، فإنها من باب التجانس، كي لا يختل الصوت أو ينكسر الإيقاع^(١). ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: **﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخَلْدُ فِيهِ مُهَانًا﴾**^(٢) على قراءة من قرأ بجزم (يضاعف)^(٣)، فالجزم إنما حصل لمجاورته المجزوم، وتشبيهاً به، وما الإتيان به إلا لضرب من التوكيد^(٤)، وقال السيرافي في تفسير هذا الفعل المجزوم: "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم كما قالوا: جرح ضرب خرب"^(٥).

ومن ذلك قوله تعالى: **﴿اشتدت به الريح في يوم عاصف﴾**^(٦). فـ(عاصف) صفة للريح، وجرت لتأثرها بحركة مجاورها (يوم)^(٧).

وإذا كانت ظاهرة الحمل على الجوار قد جرت على الحركة الإعرابية فغيرتها للمناسبة، فإنها تجري على البناء أيضاً، وذلك أن حركة الكلمة تتحول عن وضعها الذي يقتضيه الموقع إلى حركة تناسب ما بعده أو ما قبلها، وقد أشرنا في النفاة إلى مثل ذلك في الاسم المضاف إلى المضاف إليه؛ لأن الإضافة إليه ضعيفة، ولذلك جازوا البناء فيه^(٨)، وقد حمل ابن هشام ذلك على الاسم المبهم لا يوضح معناه، بما يُضاف إليه (مثل) و(دون) و(بين)، ونحوه من هو شديد الإبهام، وهذا النوع من الأسماء إذا أُضيفت إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها^(٩).

وفسرت الحركة في الكلمات النافسة الدلالة على أنها حركة لمناسبة الجوار، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿وإنه لحق مثلما أنكم تنطقون﴾**^(١٠)، على قراءة من قرأ بفتح (مثل)^(١١)، وقوله تعالى: **﴿أَنْ يَصِيبَ مَلَأً - أَصَابَ﴾**^(١٢)، بفتح (مثل)^(١٣)، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿ومنا دون﴾**

(١) انظر: حنا حداد، الأدل على الجوار، ص ٢٢١-٢٢٣.

(٢) سورة الفرقان، الأيتين ٦٠، ٦١.

(٣) انظر: شهاب الدين الدمياطي، (١٩٩٨م). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، (ط١). وضع

حواشيه الشيخ أنس منيرة بيريت، دار الكتب العلمية، ص ١٨-١١١.

(٤) انظر: حنا حداد، حمل على الجوار، ص ٢٢٢.

(٥) السيرافي، أبو سعيد، (١٩٨٠م). ضرورة الشعر، (تقيق من مبدع التراث)، بيروت، ص ١٢٣.

(٦) سورة إبراهيم، آية ١٨.

(٧) انظر: الأندلسي، أبو حنن (١٩٨٣م). تفسير البحر المحیط، (ط٢). بيروت: دار الفكر، ج ٥، ص ٤١٥.

(٨) انظر: السيرافي، شرح الكتاب ج ١، ص ٢٠٦.

(٩) انظر: ابن هشام، شرح شنور الذهب، ص ٨١-٨٢.

(١٠) سورة الذاريات، آية ٢٣.

(١١) انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٥١٦.

(١٢) سورة هود، آية ٨٩.

(١٣) وردت هذه القراءة عند السيوطي. انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٣٢.

ذلك^(١)، على اعتبار أن (دون) هنا مبنية^(٢)، وأجاز السيرافي^(٣) بناء المبهم المضاف إلى غير المتمكن، وأورد على ذلك أمثلة منها "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم"^(٤).

وقوله تعالى: ﴿ومن خزي يومئذ﴾^(٥) على قراءة النصب^(٦). ومن ذلك قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا^(٧).

وقول الآخر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال^(٨)

وأما قول الفرزدق^(٩):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإد ما مثلهم بشرٌ

حدود المبرِّ نصبه على أنه ذات مقدّم الخبر ضميرياً، بنيتك صبح حاء نصوب^(١٠) يمكننا أن جعله بنيماً على جوار، وخرج من مثله التأويل أي جاليا النحاة.

وبعد ذلك أستطيع القول إن البناء على الجوار لا يعني أن يضاف الاسم المبهم إلى غير المتمكن فيبنى على رأي النحاة^(١١)، لا يعني كذلك أن أي اسم مبهم إذا أضيف إلى غير المتمكن بني، فهناك أسماء مبهمه أضيفت إلى أسماء غير متمكنة ولم تبين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إن يكُ صادقاً يُصّبكم بعض الذي ملأتم﴾^(١٢). فإن كلمة (عض) أضيفت إلى كلمة (الذي) ولم تبين.

ولذلك فإنّ البناء على الجوار ليست علة الإضافة إلى غير المتمكن، بل العلة فيه التناسق الصوتي بين الكلمتين، وهذه علة بنائه، وعلى هذا فإنّ الأمثلة الواردة سابقاً والتي جاء

- (١) سورة الجن، آية ١١.
- (٢) أوردها السيوطي في المصباح المفرد على بناء انظر: السيودي، همج اليرامع، ج ٣، ص ٢٣٣.
- (٣) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٠٨ - ٢٠.
- (٤) سورة المائدة، ص ١١.
- (٥) سورة هود، آية ٦٦.
- (٦) انظر: الدمياطي، إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٣٣٣، ومحمد سالم محيسن، المهذب في القراءات العشر، ووجهها، الكتب الأزهرية للتراث، ج ١، ص ٣٤.
- (٧) السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٢١٠.
- (٨) السابق، نفسه.
- (٩) الفرزدق. (١٩٦٠م). الديوان. بيروت: دار صادر، ج ١، ص ١٨٥.
- (١٠) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٩١-١٩٢.
- (١١) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٠٨.
- (١٢) سورة غافر، آية ٢٨.

بها النحاة للتدليل على بناء الكلمات المبهمة المضافة إلى غير المتمكن يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي فئة الظروف المضافة مثل (يومئذ) أو (على حين)، وغير ذلك، وهذه الكلمات ليست مبنية، بل هي معربة منصوبة على الظرفية.

والفئة الثانية كلمة (غير)، وهذه الفتحة فيها ليست للبناء بل جاءت تشبيهاً لها بالمستثنى، وأنه يجوز نصبها في كل موضع تحسن فيه إلا سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وهذا رأي الكوفيين^(١).

أما الفئة الثالثة وهي التي أرى أنها بنيت للتناسب الصوتي فهي كلمة (مثل) أو غير مع (ما) أو ما شابهها، فالفتحة في كلمة (مثل) جاءت للتناسب مع السياق الصوتي الذي وُجدت فيه، ويمكن حدوث مثل هذه الحركة في كل كلمتين بينهما يحدث تناسق صوتي، ومنها قوله تعالى: «**مثلاً أنكم تنطقون**»^(٢)، وقول الفرزدق (ما مثلهم)، وقد أشار الإسفرائيني إلى ذلك، فذكر من أنواع البناء العارض المبني المضاف إلى الجملة، ومن ذلك (مثل) و(غير) مع (ما) و(أن)^(٣)، كما كان النتج في هذه الأمثلة فربما طبيعتها الدياق السوي «ي وقعت عليه

Jaws PDF Creator

EVALUATION

VALUTAZIONE

EVALUATION

EVALUACIÓN

EVALUATION

(١) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج١، ص٢١٠، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج٢، ص١٠٧.

(٢) سورة الذاريات، آية ٢٣.

(٣) انظر: الإسفرائيني، محمد بن تاج الدين. (١٩٩٦م). اللباب في علم الإعراب. (تحقيق الدكتور شوقي المعري). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ص٤٥.

الفصل الثاني

البناء التركيبي

يختلف هذا النوع من البناء عن الأنواع السابقة، لأنّ علة بنائه الظاهرة فيه هي التركيب، وهي العلة الثانية بعد علة الشبه بالحرف. والتركيب هنا لا يكون تركيب إضافة، ولا ما يشبه الإضافة، بل هو تركيب من نوع آخر تصبح فيه الكلمتان كلمة واحدة، ودالتهما واحدة، إذ لا يدلان إلا على شيء واحد، وعندما تتوحد الدلالة يتوحد اللفظ، وهذه المركبات هي:

المبحث الأول

الأعداد المركبة

تتحصر الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، وذلك لأنها ركباً من كلمتين جعلتا كلمة واحدة ذات دلالة واحدة، والاصح فيها نصب بحمزة عشر أصلها: خمسة وعشر، ولكنهم جعلوه منزلة حرف واحد^(١).

وتنبأ به علماء في بناء هذه الأعداد مخسفة يمكن أن حصرها بما مرأت:

أولاً: التركيب وتضمين معنى الحرف^(٢).

ثانياً: الإبهام؛ أي أنه مبهم يحتمل على كل شيء^(٣).

ثالثاً: أنها تلزم وجهاً واحداً، لأنها نكرة لا تغيب، وأكثرها في كلام^(٤).

رابعاً: أن الجزء الثاني نزل من الجزء الأول منزلة التتوين من الكلمة^(٥).

وبالنظر إلى هذا العمل يظهر لنا أن التركيب هو علة بناء ليس غيره، وذلك أن هذه

الكلمات معربة في حالة إفرادها، وعندما يدخلها التركيب تبني، والتعليقات الأخرى التي قدمها

النحاة ما هي إلا نتائج للتركيب.

وفي البناء على الفتح ذكر النحاة تعليقات متباينة، يمكن إيجازها بما يأتي:

- (١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١١٢.
- (٢) انظر: السابق، ج ١، ص ٢٩٨؛ والزجاج، ص ١٠٥؛ والزجاجي، مجالس العلماء، ج ٤، ص ١؛ وابن عيني، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٨٨؛ وابن عيني، المخصص، ج ٤، ص ٢٥٥؛ والزمخشري، المفصل، ص ١٧٦؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٣٢١؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١١٢.
- (٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٩٨.
- (٤) انظر: السابق، ج ٣، ص ٢٩٨-٢٩٩.
- (٥) انظر: الأزهرى، خالد، (د.ت). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفكر، ج ٤، ص ٢٧٤.

أولاً: طلباً للخفة، لأن الاسم طال وثقل بسبب التركيب^(١).

ثانياً: الاسم الثاني بمنزلة تاء التأنيث، فهو مزيد، ويفارقه في بعض المواضع، وتاء التأنيث تفتح ما قبلها^(٢).

وهناك ملحوظتان نشير إليهما في سياق حديثنا عن بناء الأعداد هنا، وهما:

الأولى: اشتهر عند النحاة أنّ صدر العدد (اثني عشر) معرب إعراب المثنى بالألف والياء، وأنّ عجزه مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وتعليل ذلك أن العجز نزل منه منزلة النون من المثنى، وهناك فريق آخر يقول ببنائه، وذلك أنه كغيره من الأعداد المركبة، الصدر فيه محتاج إلى العجز، والعجز يتضمن معنى حرف العطف^(٣).

ويبدو أنّ حجة القائلين ببنائه أقرب إلى الصواب، وذلك لأن هذا العدد يقع ضمن دائرة الأعداد المركبة، فهو مركب من عديدين، الاثني والعشرة، وإن إعراب العددين منفصلين يوقع في طرح أكبر من ترك الجزء الثاني من العدد من غير مواضع إعراب، إذ قال إنه لا محل له من الإعراب، بل بلاغه إذن بتكيب الجملة؟ هو ليس تركيباً، إضافةً لتعليل بدا قبله مسنوي، ولا هو معطوف ليشترك معه في الحكم، بل هو تركيب من نوع آخر نجعل فيه الكلمتان كلمه واحدة كما ذكرنا سابقاً، ولذلك فإننا عندما نقول: "جاء اثنا عشر رجلاً"، فإن إعراب العدد في هذه الجملة يوهم أن الفاعل هو العدد ولا علاقة تربطه بجزء الثاني بمعنى الفاعلية، والحقيقة أن الفاعل في هذه الجملة هو العدد (اثنا عشر) بكامله، وليس جزءاً منه، ولأنه مقصود هنا بذاته ولذاته، فوجب أن يكون الفاعل بكامله وليس جزءاً منه، وهذا يتطلب أن يكون مبنياً كما بنيت الأعداد الأخرى في زمرته، وبناءً على ما قلنا من أن المثنى مبني أصلاً، فإن هذا العدد يكون مبنياً أيضاً، وانتقاله من الألف إلى الياء جاء تشبيهاً له بالمثنى المبني في حالة الرفع بالألف وفي حالتي النصب والجر بالياء^(٤).

الثانية: تحرك الياء في صدر العدد (تماني عشرة) بالفحة واسكون، وتكون السكون في هذه الحالة للتخفيف^(٥)، وأرى أنّ معنى التخفيف هنا يتلاقى بالباب الصوتي، إذ تسقط الفتحة

(١) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٢٢٢.

(٢) انظر: السابق نفسه.

(٣) انظر: ابن درستويه، (١٩٧٧م). كتاب الكتاب. (ط ١). (تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي). الكويت: دار الكتب الثقافية، ص ١٤٠؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٨٨؛ والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ٤، ص ٢٧٤.

(٤) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ١٨٩.

(٥) انظر: السابق، ج ١، ص ١٨٩.

لأن الياء هنا تعامل معاملة حرف المد، ولذلك فهي حركة طويلة أي كسرة طويلة، ويصبح تحريكها بالفتح من قبل دخول الحركة على الحركة.

ويلحق بهذه الأعداد من حيث التركيب (بضع عشرة)، و(بضعة عشر)، وما صيغ على وزن فاعل من (حادي عشر) إلى (تاسع عشر)^(١)، وكلها تبنى على فتح الجزأين، إذ إن علة التركيب دخلتها لفظاً ومعنى، ومن أجل استحققت البناء.

المبحث الثاني

الظروف المركبة

المقصود بالظروف المركبة ظروف الزمان والمكان التي رُكبت من كلمتين، كما في قولنا (صباح مساء)^(٢)، والتركيب في هذه الألفاظ طارئ كما في الأعداد، فقد كانت قبل التركيب معربة، وعندما رُكبت بنيت، الأصل في تركيبها الإضافة^(٣)، لا يرى سيبويه أن هذه الظروف المركبة واردة بسبب معنى الفتح كما في الأعداد المركبة، ذلك لأن بعض العرب يعالجون بنزلة اسم واحد، بعضهم يضيف الثاني إلى الأول، يشترط ببناءه على فتح في حال اللفظ الحال^(٤).

وهذا الكلام يحتاج إلى فضل بيان، فإنني كما أفهم من ذلك أن البناء حاصل إذا اكتملت شروط التركيب، ويتعدى ذلك أن رُكبت ظرفاً مع ظرف، شرطاً لظرف أن لا يقع مجروراً بحرف الجر أو الإضافة، فكلمة (صباح) معربة، وكذلك كلمة (مساء)، وهذه الكلمات تأتي للظرف دلالة على الزمان، ونأتي مساءً صباحاً ومساءً وانتعاه ظرفاً مركباً ينتقل بدلالاتها إلى العموم، فعندما نقول يأتي صباح مساءً، فلمقتضى أن يأتي كل صباح وكل مساءً، أما قولنا: "يأتينا في كل صباح مساءً"، ففيها خروج عن الظرفية؛ لأن كلمة (صباح) جاءت مضافة^(٥)، وبذلك يكون التركيب وعموم اللفظة شرطاً للبناء، في هذه الظروف، والشرط الثاني يتحقق بكونه ظرفاً أصلاً، ويبقى التركيب علة البناء، ومما يدل على كلامنا هذا، ما أورده سيبويه من كلام فرزدق، شاهداً على الإضافة، وسر قوله^(٦):

- (١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٥٦.
- (٢) انظر: ابن هشام، شرح شيبويه، ص ٧٤-٧٧.
- (٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٠٣؛ والمبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٩؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٤٥.
- (٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٠٣.
- (٥) انظر: السابق نفسه.
- (٦) لا يوجد في الديوان، وورد في كتاب سيبويه. انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٠٣.

ولولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء

فالشاعر هنا لا يريد أن يقول (يومَ يوم) بمعنى كل يوم، ولكنه يريد التأكيد على يوم واحد هو يوم النصر.

وقد علل النحاة بناء هذا المركب بعلة مختلفة نوجزها فيما يأتي:

أولاً: تضمن عجز المركب معنى حرف العطف^(١).

ثانياً: أن صدره بني لحاجته إلى عجزه فشابه الحرف^(٢).

ويبدو أن التركيب هو العلة التي بني من أجلها هذا المركب سواء تضمن ذلك معنى حرف العطف، أو احتاج الأول إلى الثاني.

وبني هذا الظرف على الحركة؛ لأن البناء عارض فيه، وكانت الفتحة لأنها أخف الحركات، وهو التعليل الذي أورناه في بحث الأعداد مركبة، يمكن تفسير ذلك صوتياً من أن تسكين يشكّل متاعاً صوتياً مرفوضة، مثل المقطع الطوي، المغلق (ص ح ح ص) فالتركيب (ص ح ص ص)، وتتخلص منها اللغة بتحريك نهاية المقطع ليتشكّل مقطع جديد مقبول، فالتركيب (صباح مساءً) يشكّل المقاطع الآتية (ص ح / ص ح ح ص) و(ص ح / ص ح ح ص) فيحرك آخر المقطعين ليصبح (ص ح / ص ح / ص ح) و(ص ح / ص ح ح ص) وبذلك نتخلص من المقاطع المرفوضة وصار، والتكيب ينتج عنه ثقل، بزيادة المقاطع الصوتية، وللتخلص من هذا الثقل تختار الفتحة لخفتها من بين الحركات.

البحث الثالث

الأحوال المركبة

الأحوال المركبة تشبه الحروف المركبة، من حيث كونها معرفة قبل التركيب، والإضافة أصل فيها، وتبنى على فتح الجزأين إذا استعملت حالاً^(٣)، ومن هذه المركبات المستعملة: بيت بيت، وكفة كفة، وقذع قذع، وما شاكلها^(٤).

وقد أورد النحاة مجموعة من العلة في تركيبها نوجزها فيما يأتي:

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٢١؛ والسيراف، شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٠٧؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٩١.

(٢) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٨٧؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٧٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٠٣.

(٤) انظر: السابق، ج ٣، ص ٣٠٤؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٧٦-١٧٩.

أولاً: لتضمنها معنى الواو، فالأصل: ذهبَ الناسُ شغراً وبغراً، ثم بنيا على الفتح مثل: خمسة عشر^(١).

ثانياً: بني صدرها لحاجته إلى العجز، فأشبهه الحرف، وبني العجز لتضمنه معنى حرف العطف^(٢).

ثالثاً: ينتزل الصدر في المركب من العجز منزلة بعض الكلمة من بعض، وكذلك العجز من الصدر^(٣).

وما يكن من تعليلات فإنني أرد العلة الأولى إلى التركيب، والتعليلات الأخرى ما هي إلا من نتائج التركيب.

والبناء على الفتح كان بسبب الثقل الناشئ عن التركيب، والفتحة أخف الحركات^(٤)، وهو صوتياً بسبب التخلص من المقاطع المرفوضة وصلأ، والفتحة للخفة، مع أن هذه الأحوال وردت في بعض اللهجات، بغير النح، من ذلك قولهم: حاث باث، وحاث باث، وحاث باث، وحاث باث، وقولهم: صخرة بحرة، وصخرة بحرة^(٥)، وكل ذلك تقديري ناتج عن اداء صوتية صوتية، فكل لهجه تتخلص من المقاطع المرفوضة بحركة مناسبة لعاداتها النطقية، إذ إن الفتحه هي السائدة الغالبة والحركات الأخرى أقل استعمالاً، فالأصل فيها البناء على الفتح. فالبناء على الكسر في (حاث باث) ما مر من المخالفة الصوتية لتوالي حركات الفتح، أما التثوين فإنه من باب توهم العطف أي تشبيهاً لها بالمعرب، وتثوين النون ما لا يدرجها من دائرة البناء، بل التثوين جاء هنا توهماً بوجود حرف العطف، وعندما حذف احتفظت الكلمات به.

وأما المركبات التي ينتهي صدرها بـ"باء" فإن فيها لغتان فتح الباء وتسكينها، فالفتح على الأصل، والتسكين للخفة^(٦)، أي هروباً من دخول حركة على حركة، حركة الفتح على الكسرة الطويلة.

كلمات مركبة ليست ظرفاً ولا حالاً:

وهو نوع من التركيب اسماء على مثل (حيص يصر)، والبقاس عليه، ويبنى على حركة أشهرها الفتح، مع ورودها بحركات مختلفة فت جاءت (حيص بيص، وحيص بيص، وحيص

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٠؛ وسيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٠.

(٢) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٧٦.

(٣) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص ١١٣.

(٤) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٩-٣١.

(٥) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ١٧٦.

(٦) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٨٩.

تحذف في المفرد نحو قولهم: يا غلام^(١)، ويا ابن أما، وذلك بإبدال الياء ألفاً^(٢)، ويا ابن أمّ بالبناء، وفسروا ذلك بأنه بناء على فتح الجزأين، كما قالوا؛ لأنه صار مركباً بمنزلة اسم واحد^(٣)، فالبناء فقط في قولهم (يا ابن أمّ)، وهذا الرأي ليس مقبولاً من جهات عديدة، فالأصل في هذا التركيب الإضافة، ولم يخرج إلى غيره، ثم إن الأصل في هذه الاستخدامات طريقتان (بالياء والألف)، (يا ابن أمي)، و(يا ابن أما)، وهذه لهجات^(٤)، وبذلك نستطيع أن نقول: إنه لا مؤشر على البناء، فالصيغتان التاليتان هما تقصير للياء فينتج (يا ابن أمّ)، وتقصير الألف لينتج (يا ابن أمّ)، فهذه الصيغة ليست مبنية، بل هي نتاج تقصير الألف على لغة من يقول (أمّا)^(٥).

المبحث الخامس

الظروف

أولاً: الظرف المضاف إلى جملة:

ويشمل ظروف الزمان والمكان المضاف إلى جملة اسمية أو فعلية، وأدق الحاه بهاء وظروف بغير الاسم، سببها التي تحتاج إلى مضاف من: غير^(٦) ووزن^(٧). إذ خلف الكوفيون والبصريون في بناء هذه الظروف، فيرى البصريون أنه يجوز بناؤها على الفتح عند إضافتها إلى مبني، ويرى الكوفيون أنه يجوز بناؤها إن أضيفت إلى جملة فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية، والإعراب عندهم أرحم من البناء في هذه الحالات^(٨)، وحجة البصريين قراءة نافع وأبي جعفر، لقوله تعالى: «وهم من فرع يومئذ آمنون»^(٩)، بفتح يوم على البناء، وبكسرها على الإعراب مع الإخلاق في قراءة (قرن) بانحون بغيره، على قراءة الفتح بناء لإضافته إلى غير متمكن من الفعل. وعلى ذلك لإضافة إلى الجملة؛ لأن وجود (إذ) لا يعد مانعاً

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤٠؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ٢، ص ٧٥.

(٢) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ٢، ص ١٤٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٤.

(٤) يجدر بالذكر هنا أن المغرب العربي ما زال يستخدم (أمّا) كلمة أم مضافة إلى ياء المتكلم، ولا يستخدم (أمي).

(٥) انظر: العكبري، السزاوي على البناء والإعراب، ج ١، ص ٣٤١؛ وأبو الحسن الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٤، ص ١٠٧.

(٦) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٢١٠؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ٢، ص ٢٦٤.

(٧) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٨٨.

(٨) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٢٨٩-٢٩٠؛ والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٢٩؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٩) سورة النمل، آية ٨٩.

لجواز انفصاله عنها^(١)، واحتج الكوفيون لجواز البناء عند الإضافة إلى جملة فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية بقراءة نافع، لقوله تعالى: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم»^(٢)، واستشهدوا بقول الشاعر^(٣):

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلِيمِي عَلَى حِينِ التَّوَاصَلِ غَيْرِ دَانَ^(٤)

فالكوفيون يرون أن (حين) هنا مبنية لإضافتها إلى جملة اسمية، في حين يرى البصريون أنها معربة مجرورة لفظاً، وليس هناك ما يدعو إلى بنائها؛ لأنها لم تضاف إلى مبني^(٥).

وعندي أنها معربة سواء أضيفت إلى مبني أو إلى معرب، وذلك لأن الإضافة ليست سبباً في البناء لأنها من خصائص الأسماء التي تلغي البناء وتمنعه^(٦)، ثم إن الأمثلة التي استشهدوا بها يمكن تأويلها على الإعراب، والآية المحرمة «من فزع يومئذ»^(٧) ينصب يوم على ظرفياً عند زمن (فزع)، ومن زراها من يير تتويز وفسح راجح (فإن السماء نازح عن التركيب (يومئذ) لأن الإضافة منهيست محضة وهو باب التثنية بالرفع، والدليل على بنيته من غير أن يأتي بعدها مبني أو معرب^(٨)، ومن جرّ فإنه لم يلتفت إلى هذا التركيب^(٩).

أما قوله تعالى: «هذا يوم ينفع»^(١٠) فقد قرئ بالرفع على الخبر إلا نافعاً قرأه بالنصب^(١١)، والفتحة هنا ليست بناء بل هي نصب على ظرفية، ومعنى أن هذا الذي ذكرناه

(١) انظر: الأنصاري، أبو جعفر، (١٥٩ م). الإقناع في القراءات السبع (١١١). (تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي). بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٨٠ و٨١ وابن الجزري، ص ٥٣ هـ. النشر في القراءات العشر. (تصحيح وطبع محمد أحمد دهمان). دمشق: مطبعة التوفيق، ج ١، ص ١٢٦؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) سورة المائدة، آية ١٠١.
(٣) انظر: الأنصاري، أبو جعفر، الإقناع في القراءات السبع، ص ٤٤؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٤٢٠؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٢٥٨.
(٤) الشاهد بلا نسبة، انظر: الأبياري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٢٨٩؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٨٠.

(٥) انظر: ابن عقيل، نزهة ان عقل، ج ٣، ص ٥٨.
(٦) نقل هذا الرأي السيرطي عن ابن مالك انظر: السيرطي مع اللوامع، ج ٣، ص ٢٣٣.
(٧) سورة النمل، آية ٨٩.

(٨) انظر: ابن زنجلة، حمد، (٩٧٠ م). حجة القراءات. (ط ١). (تحقيق: سيد الأفغاني). طرابلس: منشورات جامعة بنغازي، ص ٣٤٤. قرأ نافع الكدائي ومن خزي يومئذ ينفع الم الآية (٦٦) من سورة هود، وفسرها ابن زنجلة على أن باب التركيب كخمسة عشر.
(٩) انظر: ابن زنجلة، محمد، حجة القراءات، ص ٥٤٠-٥٤١.

(١٠) سورة المائدة، آية ١١٩.
(١١) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٤٢؛ وأبو جعفر الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، ص ٣٩٥؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٤٧؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٢٥٨.

يقع في يوم نفع الصادقين صدقهم^(١)، ولا حاجة هنا لأن نجعله خبراً مبنياً، فهو في النتيجة معرب أبداً، وفي بيت الشعر:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصَّبَا وقلتُ ألمَّا أصحَّ والشيبَ وازع^(٢)

(على حين) ففيها لغتان: النصب، والجر^(٣)، وتعليل ذلك عند سيبويه والمبرد أن (على وحين) ركبتا فصارتا كلمة واحدة، فعلة البناء هنا التركيب^(٤)، وشرط بناء الظروف أن تضاف إلى مبني، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى معرب^(٥)، وبذلك نستطيع القول إن سبب البناء هنا ليس الإضافة أو التركيب، بل هو بناء بالجوار؛ أي لأنَّ هذه الكلمات جاورت المبني، وهي ناقصة الدلالة فتأثرت به وبنيت. وهذا ما درسناه في فصل سابق^(٦).

وأورد السيوطي^(٧) مجموعة من الأمثلة التي يرى النحاة أنها مبنية، وهي (ما قام أحد غيرك)، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ بِحَوْلِ مِثْلِ مَا لَمْ يَتَّخِذْ حِوَرًا﴾^(٨)، ودله تعالى: ﴿أَنْ يَصِيْبَكُمْ مِثْلَ مَا صَابَكُمْ﴾^(٩) يفتح الاء، وقال: ﴿وَمَا دُونَ سَابٍ﴾^(١٠)، و﴿لَا تَعْلَمُ بِكُمْ﴾^(١١)، و﴿قُلْ أَتَدْعُونَ﴾^(١٢): فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم نريش ربِّ ما منَّهم بشر

ويرى السيوطي كما يرى ابن مالك أن هذه الفتحات هي للاعراب، وتأويلها على الحال والظرفية^(١٣).

- (١) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٢٤؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٢٥٨.
- (٢) انظر: المبرد، (٩/٦م)، (العام، ١ط)، (تحقيق محاد أحمد الدالي)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج ١، ص ٢٤٠.
- (٣) انظر: السابق نفسه.
- (٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٣٠؛ والمبرد، الكامل، ج ١، ص ٢٤٠.
- (٥) انظر: المبرد، الكامل، ج ١، ص ١٠٤.
- (٦) انظر: البناء على حوَر في الحدث، ص ١٠.
- (٧) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٣٣٢.
- (٨) سورة الذاريات، آية ٢٣، قرأ أبو بكر وحزمة والكسائي بالرفع، والباقون بالنصب، وهو نعت لحق ويني على الفتح لإضافتها إلى غير المتكسر نظراً: النميالي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٥١٦.
- (٩) سورة هود، آية ١٩.
- (١٠) سورة الجن، آية ١١.
- (١١) سورة الأنعام، آية ٩٤، قرأ نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر بالنصب على الظرفية. انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٢٦٩.
- (١٢) الفرزدق، الديوان، ج ١، ص ١٨٥.
- (١٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٣٣.

وذكرنا أن علة البناء عند سيبويه هي التركيب، وأما السيرافي فقد فسّره من باب الإضافة إلى ما ليس اسماً في لفظه، بل إلى اسم في معناه، فخالفت قاعدة الإضافة؛ لأنه لا يجوز تقدير من أو اللام، ولما صارت الإضافة إلى المبني ضعيفة جاز البناء^(١)، وزاد ابن الشجري على العلتين السابقتين علة ثالثة، وهي أن الاسم بني عند إضافته إلى المبني؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه البناء كما التعريف وغير ذلك^(٢).

وذهب الرضي إلى أن سبب البناء هو الشبه الافتقاري، فكأن المضاف تنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة^(٣).

وهذه الأسماء معربة، وما بني منها فعلته المجاورة؛ أي لأنه جاور المبني، ويمكن تسميته البناء على الجوار، وهو ما عرضنا له في باب البناء على الجوار.

الظروف المقطوعة عن الإضافة:

تتمثل في الظروف الإتراب، لأنها تستخدم معى اليرفية المبردة^(٤)، وتبني في حالة واحدة، وهي أن تدان قطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، وتسمى عند الغرابة مقطوعة^(٥)، ومن هذه الظروف: قبل، وبعد، وعل، وأول، ودون، وأسماء الجهات، ويسره، ويمنة^(٦).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظروف تعرب في ثلاث حالات^(٧):

أولاً: إذا استعملت نكرة.

ثانياً: إذا قطعت عن إضافة

ثالثاً: إذا أضيفت.

(١) السيرافي، شرح الكتاب، ج١، ص٢٠٩.

(٢) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج١، ص٢٠٥.

(٣) انظر: ابن الحاجب، كفاية في الحو بشن السيرافي، ج٢، ص١٠٠.

(٤) انظر: المبرد، المقنضب، ج١، ص١٠٣-١٠٤؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٨٩؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٢٥٢.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٢٢؛ والمبرد، المقنضب، ج٣، ص١٢٤؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص١٠٧؛ ابن سيرافي، شرح كتاب، ج١، ص١٢٣؛ وابن هشام، المرئجل في شرح الجمل، ص١٠٢؛ والعكبري، لباب في علل الأسماء العرب، ج٢، ص٨٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٨٥.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٢٩٠-٢٩١؛ والمبرد، المقنضب، ج٤، ص٢٠٥؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٨٩-٩٢.

(٧) انظر: المبرد، المقنضب، ج٣، ص١٠٢-١٠٣؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٨٩؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٢٥٢.

وتعليل بنائها في حال كونها معرفة مقطوعة عن الإضافة مختلف فيه لدى النحاة، ويمكن إيجاز هذه التعليلات بما هو آت:

أولاً: إنها مقطوعة عن الإضافة، وأنها غير متصرفة كونها معرفة بلا معرفة^(١).

ثانياً: شبه الحروف والأصوات، لاحتياجها إلى معنى المحذوف^(٢).

ثالثاً: لأنها لما قطعت عن الإضافة، والأصل أن تكون كذلك صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعضهما مبني^(٣).

رابعاً: إن هذه الأسماء كان الأصل فيها البناء في جميع أحوالها لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، فلما أضيفت أعربت، ولما قطعت ونوي معنى المضاف إليه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها^(٤)، وعللوا بناءها على حركة لأن لها أصلاً في الإعراب^(٥).

وذكر سيبويه أن الحركة جاءت للتخلص من التقاء الساكنين^(٦)، ولكن ابن يعيش احتج

على رأي سيبويه بأن بعض أصواتها كأولها، عللها على الحركة من أنه لا ياتي فيها ساكنان.

أما بناؤها على الضم فإن النحاة حاولوا إيجاد تعليلات مختلفة نوجزها بالآتي:

أولاً: أنها بنيت على الضم لمخالفة الإعراب فإنها تنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة وليس لها علامة للرفع، أي أن الضمة غير مترقعة فيها، وألك جعل لها في حالة البناء ضمة كي لا تلتبس بحركتي الإعراب^(٨).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨٦؛ وابن الحاجب، الكافية بشرح الكافية، ج ٢، ص ١٠١؛ والسيوطي، (١٩٧٧م). المطالب السعد في شرح الفردوس. (تحقق: بهمن اسوين حسين. بغداد: دار الرسالة للطباعة، ج ١، ص ٤٢٩.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ١؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٨٩؛ والرماني، معاني الحروف، ص ١٠٤؛ ابن خلدون، المرادف في شرح البطل، ص ١٠١؛ والأباري، أسرار العربية، ص ٣١.

(٤) انظر: السيوطي، مع لهجات، ج ٣، ص ١٩.

(٥) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٩٠؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٤٧؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٣٦؛ وابن بابشاه، (١٩٧٧م). شرح المقدمة المحسبة. (ط ١). (تحقيق: خالد عبد الكريم). الكويت، ج ١، ص ٢٩٤؛ والأباري، أسرار العربية، ص ١٣١؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٢؛ ابن خلدون، شرح لمفردات، ج ٤، ص ٨٦؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ١٠٢.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٨٦؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ١٠٢.

(٨) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٢١٩.

ثانياً: الضمة أقوى الحركات، فأعطيت لها تعويضاً عن المحذوف^(١).

ثالثاً: شبهها بالمنادى المفرد المعرفة من حيث الإعراب في حال التنكير والإضافة^(٢).

وعندي أن الضمة ليست مقصودة بذاتها، بل الهدف هو البناء على إحدى الحركات الثلاث لإظهار أن الإضافة مقصودة بمعناها. والدليل على ذلك ما رواه الفارقي من بناء (قبل) على الفتح في توجيه الشاهد، وهو قول العباس بن مرداس السلمي:

وَمِنْ قَبْلِ آمَنَّا وَقَدْ كَانَ قَوْمَنَا يَصِلُونَ لِلأَوْثَانِ قَبْلَ مُحَمَّدًا

فوجه نصب (قبل) على وجهين: أحدهما ما حكاه ثعلب عن الفراء أن العرب قد بنت (قبل) على الفتح، كما بنت (بعد وحيث)^(٣)، وجاءت مجرورة بتتوين الكسر، وهي من باب حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه^(٤)، ووردت مجرورة من غير تتوين^(٥)، ووردت «لله الأمر من قبل ومن بعد»^(٦) الأولى مذكوز منون، والثاني ضموم بتتوين^(٧).

والثاني من باب حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه^(٤)، ووردت مجرورة من غير تتوين^(٥)، ووردت «لله الأمر من قبل ومن بعد»^(٦) الأولى مذكوز منون، والثاني ضموم بتتوين^(٧).
وهي معربة، وأما من جرّها بحسرة فإنه أعربها على بنية الإضافة^(٨)، فيبغى البناء على السح أو الضم، وانتشر البناء على الضم لأنه ورد في القرآن الكريم فنال الغلبة، وتعليل ذلك أن المقصود تحريكها بغير حركة إعرابها في جملة الجر لتسليط الضم على المحذوف، والإشعار به^(٩)، ولذلك كانت الضمة أقوى من ذلك المعنى؛ لأن النحاة لما تكون حركة جر في بعض الكلمات.

(١) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١١٢؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٨٦.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: الفارقي، أبو نصر، (١٩٨٠م). الإفصاح في شرح أبيات مشككة الإعراب. (ط٣). (تحقيق: سعيد الأفغاني). بيروت: مؤسسة الرسالة، ص ١٦٢-١٦٣.

(٤) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ١٥٥؛ والأندلسي أبو حيان، (تت). البحر المحيط. (تحقيق: أحمد عبد الموجود، وطلح محمد معوض) بيروت: دار الكتب العمارة، ج ١، ص ١٥٨، وأورد أن قراءتها بتتوين الكسر هي راء أبي سندان الجعدي وجرن السليبي.

(٥) انظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٥٧٩.

(٦) سورة الروم، آية ٤.

(٧) انظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٥٧٩.

(٨) هذا الرأي نقله أبو بيان عن الرمخسري، انظر: أنه حبان، لبحر المحيط، ج ٧، ص ١٥٨.

(٩) هذا الرأي نقله أبو حيان عن الفراء، انظر: السابق نفسه.

(١٠) أورد السيرافي علة البناء على الضم، فقال: "فحركات أقوى الحركات ليكون عوضاً عن الذهاب كما يعوض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروف وحركات". انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٣٢، وقال العكبري في تعليل بنائها على الضم: "إن الضم أقوى الحركات فأختير زيادة في التنبيه على تمكناها"، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٨٣.

المبحث السادس

الأعلام المركبة

المقصود بالأعلام المركبة تلك التي يسميها النحاة الأعلام المركبة مزجياً، ومن أمثلتها:

حزرموت، وبعلبك، ورام هرمز، ومعد يكر، وقالي قلا^(١)، وفيها ثلاث حالات:

الأولى: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني إعراب ما لا ينصرف^(٢). وعللوا بناء الجزء الأول منه لأنه تنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة وبعضها مبني، وأما الجزء الثاني فقد أعرب لأنه لم يتضمن معنى الحرف^(٣)، وبني على الفتح لأن جزأه الثاني يشبه تاء التأنيث التي تفتح ما قبلها^(٤)، أو بسبب ثقل التركيب^(٥).

الثانية: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني على الكسرة^(٦).

الثالثة: بناء الجزأين على الفتح^(٧).

ويدكر ابن الخشاب أن الذي جوت الساء والإعراب في تلك الأعلام من حد الإعراب لم يستأمن استقلالاً عند صاحبه^(٨)، وهذا النوع من التركيب يقع بين تركيب لإضافة تركيب العطف. فالتركيب ثلاثة أنواع: تركيب إضافة، وهو معرب، وتركيب عطف، وهو مبني، وتركيب مزج، وهو معرب ومبني. والفرق بين هذه الأنواع الثلاثة أن الأول منها يؤخذ معناه المعجمي من الكلمتين المتصلتين، وفائدة لإضافة النحيد والتصيين، ويحتمل معنى حروف الجر، أما الثاني فإن المعنى المعجمي يخرج من تركيب الكلمتين ليبدل على معنى آخر غير موجود في كل منهما ذلي دة، يبدل اسمها مفرقتين ويحتمل معنى حرف العطف، أما النوع الثالث فهو تركيب المزج الذي لا يحتمل معنى حروف الجر، ولا حروف العطف، ويتشكل من الكلمتين معنى واحد.

- (١) انظر: سيبويه، كتاب ج، ص ٢٦٦-٢٦٧؛ والزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٠٢؛ والسيرافي، شرح كتاب ج، ص ١٠٢.
- (٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٩٦؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٠٢؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٠٢؛ والكسري، اللباب في دل البناء الإعراب، ج ١، ص ٥١٨.
- (٣) انظر: الزمخشري، الفضل في علم العربية، ص ١٧٦؛ وابن يونس، شرح الفصل، ج ٤، ص ١١٢.
- (٤) انظر: العكبري، اللباب في علم البناء ج، ص ١٨.
- (٥) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ١٢٥.
- (٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٩٦؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٠٢؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٥١٩؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٧٤.
- (٧) المصادر السابقة.
- (٨) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص ١١٣.

Jaws PDF Creator

الباب الرابع

الأفعال بين البناء والإعراب

EVALUATION

VALUTAZIONE

EVALUATION

EVALUACIÓN

EVALUATION

الفصل الأول

الفعل الماضي

يقسم النحاة الأفعال إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر، ويرون أنّ البناء فيها أصيل كما في الحروف^(١)، وأنّ المضارع أعرب لمشابهته الاسم، ولا بد لنا هنا من دراسة كل قسم من هذه الأقسام لنتبين موقفها من البناء والإعراب.

ويتفق أغلب النحاة على أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح^(٢)، في حين يرى قليل منهم أنّ الأصل في البناء السكون، والأصل في هذا الفعل أن يكون مبنياً على السكون^(٣).
ويعلّلون بناءه على الحركة؛ لوقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة^(٤)، ووجه الشبه بينه وبين الأفعال المضارعة والأسماء أنها تقع خبراً ونعتاً^(٥)، وصلة وحالاً^(٦)، وجزاءً وشرطاً^(٧)، وجواز دخول (قد) عليها^(٨).

وهذه المسألة بين الماضي والحاضر في الماضي ليس من مساواة البناء ما سبق، بل من انتقال البناء إلى إعراب^(٩).

وأما علة البناء على الفتح فمختلف فيها عند النحاة، ويمكننا إيجازها بالآتي:

- (١) هذا مذهب جمهور النحاة، ولدى الكوفيين يرون أنّ الأمر معرب منزوع، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٢٤٤، وأسرار العربية، ص ٣٧، والعذري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١٧، ومسائل خلافة في النحو. (ط ٢). (تحقيق: محمد خير حلواني). دمشق: دار المأمون، ص ١٢٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٨، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٤١، وكذلك يذهب الكوفيون إلى أنّ الإعراب في المضارع أصل، انظر العذري، مسائل خلافة في النحو، ص ٨٩، التبيين عن مذاهب لغة ريبين البصريين والكاشين. ١٩٨٦ م. (تأليف: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). (ط ١). بيروت: دار العرب الإسلامي، ص ١٥١.
- (٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٦؛ والمبرد، المقتضب، ج ٣، ص ١٧٣؛ وابن السراج، الموجز في النحو، ص ٧٧، والفارسي، إيضاح العضدي، ج ١، ص ١٥٥، والزخشي، المفصل في علم العربية، ص ٢٤٤، والأنباري، أسرار العربية، ص ٣٧، والكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١٥، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ١، ص ٢٢٥، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٦، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٢.
- (٣) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١٥.
- (٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٦.
- (٥) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٦١، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١٥-١٦، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٢٢٥، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٢، (اعطى). حاشية العلامة علي الأزملي. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى إمام الحلبي، ص ٣٦.
- (٦) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٢.
- (٧) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤٦، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١٦، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٢٢٥.
- (٨) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص ١٠٤، والسكاكي، مفتاح العلوم، ص ٦٣.
- (٩) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤٥.

أولاً: أن الفتحة أخف الحركات، فجاءت لتتناسب كثرته في كلام العرب، إذ إن الماضي أكثر الأفعال استخداماً^(١).

ثانياً: البناء على الضم يحدث لبساً بين فعل الواحد والجماعة؛ لأنّ من العرب من يجتزئ بالضمّة عن الواو، فيقول (كان) بدل (كانوا)، ولم يبين على الكسر لثقله واختصاصه بالاسم^(٢).

ثالثاً: بعض أوزان الماضي تأتي على (فعل)، و(فعل)، فلو بُني على الضم أو الكسر لاجتمع كسر وضم، وهذا يحدث ثقلاً، لا ترغب فيه اللغة^(٣).

رابعاً: أن الفتحة من قبيل حمل الأصل على الفرع، أي أنها محمولة على المتصل بألف الاثنين^(٤).

وبذلك يكون الفعل الماضي مبنياً على الفتح عند جمهور النحاة، وأنّ الفتحة تقدّر على ما كان معتاداً بالالف^(٥)، وعند اتصاله بواو الجماعة فإنه يُحرّك بالضم لمناسبة الواو، وهذه الضمة ليست علامة بناء، ليس هناك فعل مبني على الضم^(٦).

وأما الفعل لما نزل المعتل بألف الاثنين، فمعتل في حركة، فالبناء على الواو أنما حركة بناء، والكوفيون يرون أنها لمناسبة الألف، وفتحة البناء مقدّرة^(٧)، والمتصل بضمائر الرفع المتحركة، يسكن آخره، وهذه السكون ليست علامة بناء، بل هو مبني على الفتح، وسكن آخره لمنع توالي المتحركات فيما هو مأكلة واحدة^(٨)، أن القائل جزء من فعله^(٩)، وهذا الرأي مردود من بعض النحاة إذ لا يرون أن المتون جاء بسبب عدم الرغبة في توالي المتحركات؛ لأنّ التوالي لا يوجد إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، والكثير لا يتوالى

- (١) انظر: العكبري، السبب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١٠١.
- (٢) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤٥.
- (٣) انظر: السابق، ج ١، ص ١٠٦.
- (٤) انظر: السابق، ج ١، ص ١٤١.
- (٥) انظر: السيوطي، سمع الهوسع، ج ١، ص ١٠٨، والأسسوني، شرح الأسسوني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٢، والقطار، حاشية القطار على الأزهرية، ص ٣٩.
- (٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٧، والزجاجي، جمل في النون، ص ٢، والسيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤٥، وابن هشام، ربح السلك على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢١، والبرطي، النونية، ص ٢٦، والأسسوني، شرح الأشموني، ج ١، ص ٣٢، والعدوي، (د.ت). حاشية العدوي على شذور الذهب. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ج ١، ص ٩٥.
- (٧) انظر: السيوطي، ص ٥، جامع، ج ١، ص ١٩١.
- (٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٠، وأزجاجي، حاشية في النحو، ص ٧، والفارسي، الإيضاح العضدي، ج ١، ص ١٥-١٦، والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٤٤، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٢٢٥، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٨.
- (٩) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٢٠، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج ٢، ص ٢٢٥.

فيه متحركات فمراعاته أولى، وإنما سبب هذه السكون هو تمييز الفاعل من المفعول في نحو:
(اكرمنا) و(اكرمنا) ثم حملت الضمائر الأخرى على (نا) للمساواة بينها^(١).

واعتقد أنّ هذا الاعتراض مقبول، إذ كيف يكون الفعل مع ضمائر الفاعل كلمة واحدة،
ولذلك يُكره توالي أربعة متحركات فيه، ولا ينطبق ذلك على الفعل المتصل بضمائر المفعول،
والسياق الصوتي واحد ولا خلاف بينهما^(٢)، ثم إن كثيراً من الكلمات العربية فيها حركات
متوالية، والقوانين اللغوية لا تمنع ذلك.

وحسب رأي جمهور النحاة، فإنّ الفعل الماضي يُبنى على الفتح فقط، وحركاته الأخرى
لأسباب عارضة، وهذا يحتاج إلى فضل بيان، فإذا سلمنا أن الفعل الماضي مبني في الأصل،
فلماذا لم يُبنى على حركة البناء الأصلية، وهي السكون^(٣)؟ فهو مبني على السكون ويُحرّك
لمناسبة الحركة المتصلة معه، فالفتحة التي في آخر الفعل الماضي غير المسند هي علامة المفرد
الغائب^(٤).

بنا قررنا أن لفتحة في آخر الفعل الماضي هي علامة النون الغائبة، ولأنّ فهي
ضمير الغائب ليس من أصل الفعل، فإنّ الفعل مبني على السكون، ونستطيع بعد ذلك تفسير تحركه
عند اتصاله ببعض الضمائر، فعندما يتصل ببناء التأنيث فإن الفتحة تبقى علامة للمفرد الغائب
(والتاء) للدلالة على النون الغائبة، وبنا اتصلت مع ألف التثنية فإنّ فتحة يحدث هو مثل حركة
الفتح التي هي علامة المفرد تتحول إلى علامة التثنية، وفي حال اتصاله بواو الجماعة فإن
الحركة الظاهرة على آخره ليست الضمة، بل هي من تأثير الواو، إذ لا يمكن نطق السكون قبل
الحركة الطويلة (الواو).

أما عند اتصاله بالضمائر التي تقع موقع الفاعل، فإن حركة الفتح تختفي، إذ لا يمكن أن
تلحقه لاحقان في وقت نفس، كأن تقول: (كنت) لار الفتحة علامة المفرد الغائب، والتاء

- (١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٩٧.
- (٢) انظر: نزال، نبال، (٤٠٠٤ م). التفسيرات السوية لظواهر نحوية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة
اليرموك، إربد، الأردن، ص ٢٠٢.
- (٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١٦، السيرافي. شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤٤.
- (٤) انظر: أبو موسى. (١٩٩٥ م). الضمير وأثره في بناء الجملة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة
اليرموك، إربد، الأردن.
- (٥) انظر: الشايب، فوزي. (١٩٩١ م). الماضي المجرّد ومسألة البناء على النون. مجلة جامعة الملك سعود،
الآداب، مج ٣، ص ١٤٦-١٤٧؛ عن: غريد السويدي. (١٩٨١ م). الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع
المتصلة، دراسة صرفوتية. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج ٤، ع ٢٤، ص ٥٩-٨٢، وطلافة،
أمجد. (١٩٩٥ م). إسناد الأفعال إلى الضمائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد،
الأردن.
- (٦) توصلت الدراسات المقارنة بالساميات إلى أن الصيغة الكاملة للفعل هي (كتب + هو)، فاجتزئ بالفتحة عن
الضمير برمته، انظر: خالد إسماعيل، فقه اللغات العاربة المقارن، ص ٢٠٦.

علامة المتكلم وهما للفاعل، فتحذف اللاحقة الأولى؛ لأن المراد إسناد الفعل إلى المتكلم، وكذا مع باقي الضمائر التي تقع موقع الفاعل، أما الضمائر التي تقع موقع النصب فإن الحال يختلف معها، ففي حال (عرفك) مثلاً تبقى الفتحة؛ لأن الكاف علامة المخاطب المفعول به، وهذا الاختلاف في الوظيفة التركيبية يسمح باجتماع الفتحة والكاف، وكذلك مع باقي الضمائر التي تقع موقع المفعول به، وبناءً على ذلك فإن الفعل الماضي مبني على السكون في جميع أحواله، وحركة الفتح أو الضم عارضة فيه.

ويمكن على هذا الأساس تفسير الفعل الماضي المعتل الآخر عند اتصاله بالضمائر، فالفعل المنتهي بالألف المنقلبة عن الياء والواو تعود فيه الألف إلى أصلها، (فغزو) تصبح مع المفرد الغائب (غزا) ومع المتكلم (غزوت)، و(رمي) تصبح (رمى) و(رمىت) وهكذا^(١).

أما إذا كان معتل الآخر بالياء مثل (بقي)، أو الواو مثل (سرو)، فإنه يصبح في حال المفرد الغائب (بقي)، وعند الإسناد للمتكلم (بقت)، و(باروت)، وهكذا^(٢).
أسباب الإعالات التي تحدث في عرب العلة فإنه يمكن إرشادها في العلة في،
ففي حالة المفرد الغائب يمكن تفسيرها على النحو الآتي مثلاً:

دَعَوْ → (علامة المفرد الغائب) الفتحة + دَعَوْ
da' aw + ا → da' awa

وهذه الصيغة ينتج عنها مقلع مزوج صاعد (va). ولأنك تسقط شبه الحركة (w)، لتصبح الصيغة (da' aw). وعندما تتصل حركة الفتح يتم دمجهما ليتشكل منهما حركة طويلة فتصبح الصيغة (da' ā) (دا)، وذلك التفسير الراوي بنظن على السرائي مثل (رمى).

أما في المنتهي بالياء (بقي، ونسي) فإن الياء هنا تبقى للحفاظ على الكسر، إذ لو انقلبت الياء ألفاً، لاختفت النسرة ولهذا يفقد اللفظ صيغته السدوية، فاحفظنا على البنية الصرفية للفعل بقيت الياء، ولم تقلب ألفاً، وبذلك نستطيع القول إن الفعل الماضي مبني على السكون كما هو في الأصل، إذ الأصل الياء على السكون وإن حررات فيه، بارضة^(٣)، لأسباب صرفية أو صوتية.

(١) انظر: ابن عصفور. (١٩٨٧م). الممتع في التصريف. (تحقيق: فخر الدين قباوة). (ط١). بيروت: دار المعرفة، ص٢، ص٥٢٨.

(٢) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج٢، ص٥٢٨.

(٣) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٥.

الفصل الثاني

فعل الأمر

مسألة بناء فعل الأمر خلافة بين البصريين والكوفيين^(١)، فالبصريون يرون أنه مبني على السكون^(٢)، والكوفيون يرون أنه معرب مجزوم^(٣)، وعلل البصريون بناءه على السكون بما يأتي:

أولاً: إنه جاء على أصل البناء، والأفعال حكمها أن تكون ساكنة، وذلك لأنها لا تقع مواقع الأسماء التي تحتاج إلى الإعراب للفصل بين المعاني، وكذلك لا تقع مواقع الأفعال المشابهة للأسماء^(٤).

ثانياً: إنه مبني حملاً على أسماء أفعال الأمر كنزال، ولمضارعه بعض الأصوات كصه ومه، بُني على السكون مثلها^(٥).

أما الكوفيون في حججهم تلخصها بما يأتي:

ولاً: الأصل في قاء (بضم) لم تحذف اللام بحرف المضارع لكثرة الاستعمال، ولذا للتخفيف، فبقي الفعل مجزوماً على إضمار الجزم باللام وإبقاء عملها^(٦).

ثانياً: هو معرب حملاً على ضده، وهو النهي^(٧).

ثالثاً: أن فعل الأمر المنبئ الآخر معرب حملاً على المضارع المتل الآخر، فكلاهما يحذف حرف العلة من آخره^(٨).

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٥٢٤، وأسرار العربية، ص ٣١٧، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١٦؛ ومسائل خلافة في النحو، ص ١١٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٨، وسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧، والسردي، القنطرب، ج ٢، ص ٢٢، والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٦٤، والسيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ١٠٤، وابن الخشاب، المرجل في شرح الجمل، ص ١٠٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٨.

(٣) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥٢٤، وأسرار العربية، ص ٣١٧، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ومسائل خلافة في النحو، ص ١٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٨، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٧، والسيرافي، شرح الكتاب، ج ١، ص ٧٣، وابن الخشاب، المرجل في شرح الجمل، ص ١٠٤.

(٥) انظر: الزجاجي، مجالس لعلماء، ص ٤٢٢، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٦) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٩١، وثعلب، (١٧٠م)، مجالس ثعلب. (تحقيق: عبد السلام هارون). (ط ٢). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الجانجي، ص ١٠٤.

(٧) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥٢٤، وأسرار العربية، ص ٣١٧، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ومسائل خلافة في النحو، ص ١١٤، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٤١.

(٨) المصادر السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك اختلافاً، بين الكوفيين والبصريين في أصالة الإعراب، وفي تقسيم الأفعال، فالبصريون يرون أنّ الأفعال ثلاثة أقسام، ماضٍ ومضارع^(١) وأمر^(٢)، والبناء أصيل فيها، في حين يرى الكوفيون أنها قسمان؛ ماضٍ ومضارع، والأمر مقتطع من المضارع ومعرب كأصله، وليس مستقلاً بذاته^(٣)، والإعراب أصيل فيها^(٤)، ويبقى الخلاف بينهم قائماً ولكل حجته، ولا نريد هنا أن نعيد سرد هذه الحجج، إذ هي مفصلة في مصادرها^(٥).

والذين قالوا ببنائه، جعلوا علامات هذا البناء على النحو الآتي:

أولاً: يُبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة^(٦)، ويذكر السيوطي أن هذا البناء جاء استصحاباً^(٧).

ثانياً: يبنى على السكون المقدّر، إذا كان مضعفاً؛ لأن هذه الحركات عارضة^(٨).

ثالثاً: ينوب عن السكون حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر^(٩).

خامساً: يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون الودك^(١٠).

ويبدو أن هذه المجالات يمكن الانتفاء عنها إذا عدنا إلى قواعد الأساس، التي وضعها علماء النحو، وهي أن الأصل في البناء السكون، والأمر كالماضي لا يحتاج إلى الإعراب والحركات لعدم حاجتهما لهما، فلا تدخلهما المعاني المختلفة باختلاف مواقعهما، فالماضي يدل على عدد، يقع في الزمن الماضي وتم حدوثه، الأمر يدل على طلب مستقبلي، ولذلك فهما ثابتا الدلالة^(١١)، من حيث أشكال استعمالهما، وبما ثبت هو الذي أعطاهما القوة للمحافظة على حركتهما عند دخولهما في التراكيب، وما الحركات التي تظهر عليهما أحياناً إلا استجابة لمعطيات صارتاً نطلبها.

(١) انظر: ابن السراج، موجز في النحو، ص ٧، وابن جني، المب في العربية، ص ١٢٦؛ والأنباري،

الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٤٤٥، والسيوطي، الشاه والأظان، ج ٢، ص ١٤١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢، وزجاجي، الجمل في النحو، ص ١٠٠، وابن جني، اللمع في العربية، ص ١٠٨، وابن مالك، شرح شذور الذهب، ص ٢٠.

(٣) انظر: ابن السراج، أصول في النحو، ص ٢، ص ١٥١، وزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٧، والجمل في النحو، ص ٢٠، والكثيري، كتاب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١٣-١٤.

(٤) انظر: ابن السراج، الأصل في النحو، ج ١، ص ١٨١، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٧، والجمل في النحو، ص ٢٦٠، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ١٥.

(٥) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥٤٠.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢، والزجاجي، الجمل في النحو، ص ٢٤.

(٧) انظر: السيوطي، معجم الهوامع، ج ١، ص ١٩١.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٠.

(٩) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ٣٦، والسيوطي، معجم الهوامع، ج ١، ص ٦٢.

(١٠) انظر: المصادر السابقة.

(١١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ١، ص ٧٥.

ففاعل الأمر مبني على السكون كالماضي، ولا فرق بين (كتبوا، واكتبوا، أو كتبوا واكتبوا)، فلماذا يُبنى الأول على الضم أو الفتح المقدّر على حدّ قول النحاة، ويبني الثاني على حذف النون، أليس في ذلك ازدواج في النظرة^{(١)؟}، ولست أرى هذا الاختلاف إلا نتاج مقدمات مختلفة، جعلت الماضي مبنيًا على الفتح، والأمر مأخوذاً من المضارع، ويُبنى على ما يجزم به، ونميل إلى التخلص من هذه المقدمات، ونرى أن الماضي مبني على السكون والأمر كذلك، فالفعل الصحيح الآخر مبني على السكون ولا مشكلة في ذلك، أما المعتل الآخر، فإنّ سقوط شبه الحركة من بنيته أدى إلى الاعتقاد بأن سبب سقوط حرف العلة هو سبب تركيبه نحوي^(٢)، والصحيح أنه سبب صوتي، ونستطيع تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية لمثل هذه الأفعال، فالفعل: اغزّ، كالآتي:

ugzuw

Ugzu

تسقف. شبه الحركي اغزّو

ويبنى على الأفعال الأخرى العلة الأمر، فإن حصل عندنا الأمر على هذا إلا سقوط للمزدوجات الحركية المتشكلة نتيجة بناءه على السكون، ويمكن أن يفسر الأمر على أساس تقصير الحركة الطويلة في آخره لأسباب صوتية أيضاً، وهي أن النبر الحاصل على المقطع الأول منه دنا إلى جذبات الحركة الطويلة نحوه تصح حرداً قصيرة.

أما فعل الأمر المتصل براو الجماعة أو الفاعل الثنين أو ياء المخاطبة، فلا أرى أنه مبني على ما يجزم به مضارعه وهو حذف النون، لأن النهاية الصوتية للفاعلين (كتبوا، واكتبوا) متشابهة، وبما أننا قد رأينا سابقاً أن الفعل مبني على السكون وأن الحركة ناتجة عن اتصاله باللواحق الحركية، وأن فعل الأمر المتصل باللواحق الحركية هو أيضاً مبني على السكون، وأن تحركه ناتج عن حركة اللاحقة المسندة إليه فهو مع لواو يتحرك بالضمّة ومع الألف بالفتحة ومع انباء بالسكون.

أما الفعل الأحرف فهو كما يرى القدماء مبني على السكون، وسقطت منه الحركة الطويلة بسبب التخلص من القاء الساكنين. ثم زالت حركة السين إلى ما قبلها، فتحرك، فذهبت همزة الوصل لأنها إنما أتت بها لأجل الساكنين فزالت بزواله^(٣)، وبممكنني القول هنا إنّ هذا الفعل مبني على السكون، ويكون بذلك منسجماً مع القاعدة التي ذكرناها، وإن ما حدث في بنيته من

(١) انظر: طلافحة، إسناد الأفعال إلى الضمائر، ص ٧٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٧٨.

(٣) انظر: ابن عصفور، الممتع، ج ٢، ص ٤٤٩.

تغييرات ناتج عن أسباب صوتية، إذ تم تقصير الحركة الطويلة الناتجة عن حرف العلة بسبب انجذاب المقطع الأخير إلى المقطع الأول الذي قوي بسبب النبر، وسقطت ألف الوصل من بدايته لعدم الحاجة إليها، إذ إن وظيفة هذه الحركة التخلص من الابتداء بساكن، وبما أن الساكن الأول تلاه حركة فلم نعد بحاجة إلى الحركة الأولى.

وكذلك فإن حركة المعتل مع نون النسوة ما هي إلا حركة عارضة فرضتها طبيعتها القواعد الصوتية التي تحكمها، فمثلاً الفعل (أخشين) تمثله بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

ihšay + na → Ihšayna
أخشي نون النسوة

والفعل (أرمين) irmiy + na → ir miyna

أرمي نون النسوة

وأم الفتحه التي تظهر مع فعل الأرم المتصل بنون لتوكيد فهي (أرمي عارضا) إذ الأصل أن يكون مبنياً على السكون، ثم عندما اتصلت به نون التوكيد، وهي ساكنة لأن الخفيفة منها ساكنة والثقيلة تتكون من ساكنة ومتحركة، وهذا يؤدي إلى النقاء الساكنين، سكون آخر الفعل والنون مثل (الكتيب + ان) ال (ان)، وللإفصاح من النقاء الساكنين يؤتى بالفتحة لأنها تختلف عن الكسرة التي تدر على الفعل المسند إلى ياء المماطبة، والضممة التي تدل على المسند إلى واو الجماعة، والفتحة هنا رظيفتان: وظيفة صوتية، ووظيفة دلالية.

نخلص مما سبق أن فعل الأمر مبني على السكون في جميع أحواله، وأن الحركات التي تظهر على آخره أحياناً تأتي لأسباب صوتية أو دلالية، تفرضها طبيعة القوانين الصوتية التي تحكم اللغة، وهذه الدركات ليست علامات بناء.

الفصل الثالث

الفعل المضارع

يرى النحاة أن الفعل المضارع مُعربٌ على خلاف الأصل في الأفعال، لمشابهته الأسماء، ووقوعه موقعها^(١)، ويبنى هذا الفعل في حالتين: عندما تتصل به نون النسوة، أو نون التوكيد اتصالاً مباشراً^(٢)، وتعليل بنائه على السكون مع نون النسوة فيه مجموعة من الآراء، نوجزها فيما يأتي:

أولاً: جاء بناؤه على السكون لمنع توالي أربعة حركات في كلمة واحدة؛ لأنّ نون النسوة مع الفعل كالكلمة الواحدة^(٣).

ثانياً: بني لأنه عارض شَبَّه الاسم، بما هو من خصائص الأفعال، فعاد إلى أصله من البناء^(٤).

ثالثاً: البناء على السكون أصل في الأفعال المضارعة، يُشبه إلى أصله^(٥).

أما بناؤه على الفتح مع وني التوكيد، فقد انتقل من أصله إلى الفتح، كما في قول ابن جني: «غلبت الحانته» وماك من جعل مبنياً على الفتح لانتقاله بنوي التوكيد مطأماً، سواء تأثر به النون أم لم يتأثره^(٦).

واختلف النحاة في هذه الفتحة، التي تأتي قبل نون التوكيد، ولهم فيها مجموعة من الآراء نوردتها فيما يأتي:

أولاً: أنها فتحة بناء^(٨)، وعلّة البناء التركيب؛ أي أن الفعل رُكِب مع نون التوكيد فأصبح كلمة واحدة^(٩).

(١) انظر: سيبويه، التام، ج ١، ص ٤٤، وابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٥١، والموجز في النحو، ص ٧٥٨، ابن جني، الإيضاح في علم النحو، ص ٧٧، وابن الأباري، أسرار العربية، ج ٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٥٤٩، وابن ممت، تسهيلات الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٧.

(٢) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص ٥٨، وابن مالك، تسهيلات الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٤٧، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٠، وبعدي، اللباب في إعراب البناء وإعراب، ج ٢، ص ٢٨.

(٤) انظر: ابن الخشاب، الدرر في شرح الجمل، ص ٣٨، والأشموني، شرح لأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٣.

(٥) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٢٢.

(٦) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٠٨، وابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٨١، وابن الخشاب، المرتجل في شرح جمل، ص ٣٨، والمغربي، المصباح في علم النحو، ص ٥٨، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٤، والأشموني، شرح لأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٣.

(٧) انظر: الأشموني، شرح لأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٣.

(٨) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥١٩، وابن السراج، الموجز في النحو، ص ٧٨، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص ٣٨، والعكبري، اللباب في علم البناء والإعراب، ج ٢، ص ٢٨.

(٩) انظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ١٩.

ثانياً: أن الفتحة جاءت للتخلص من التقاء الساكنين، وليست للبناء^(١)، وأنها لو كانت كسرة، لالتبس المذكر بال مؤنث، ولو كانت ضمة لالتبس الجمع بالواحد^(٢).

ومع أن النحاة متفقون على بناء المضارع في الحالتين السابقتين إلا أن هناك من رأى أنه مبني في حالات أخرى، وهذه الحالات يمكننا إيجازها بما يأتي:
أولاً: الفعل المضارع المجزوم مبني لعدم وقوعه موقع الأسماء^(٣)، وقد ردّ الزجاجي هذا الرأي من وجوه عديدة^(٤).

ثانياً: فعل الشرط وجوابه مبنيان لعدم وقوعهما موقع الأسماء^(٥).

ثالثاً: المضارع المبدوء بحرف التنفيس يبني على الضم، لأنه صار مع حرف التنفيس مستقبلاً فأشبه الأمر^(٦).

والفعل المضارع مُعرب دائماً حتى مع اتصاله بالنون، وأن سكونه مع نون النسوة أو فتحه مع نون التوكيد، إنما حالات عارضة اقتضتها طبيعة الدلالة المعنوية وذلك التنوين من الفاعل في حركات مهملة، فالفتحة للمفرد العنكب، لو رفع لتشابه مع هاء السكت في صيغة الجماعة، ولو كانت كسرة لالتبس مع المؤنث^(٧)، والسكون لا يأتي مع نوني التوكيد منعاً من التقاء الساكنين، ولذلك لزم الفتح في أحواله الإعرابية جميعها.

وتناول مسألة إعراب الفعل المضارع تقدم المحدثين، رأى الأولون أن الإعراب دخل الفعل وهو غير أصير فيه^(٨)، لأنه لا يدل على معنى الساعية والمفعولية، بل هو لضرب من الاستحسان ومخارعة الإعراب^(٩)، وهذا الحكم غير دقيق بالنظر إلى أن الحركات الإعرابية كما يرى علم اللغة الحديث ما هي إلا وحدات صوتية تضاف إلى غير ما من الكلمات الدالة على معنى من المعاني، وهو ما يدعى الأبواب النحوية أو الفصائل النحوية^(١٠).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٢٠.

(٢) انظر: السابق، ج ٣، ص ٥١٩.

(٣) هذا رأي المازني نقله الزجاجي، انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٩٣.

(٤) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٩٣-٩٤، والكبير، الباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٥٠.

(٥) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٥٤.

(٦) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٥٦.

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥١٩.

(٨) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٤٤.

(٩) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١١.

(١٠) انظر: الأنطاكي، الوجيز في فقه الفقه، بيروت، مكتبة الشرق، ط ٣، ص ٢٩٢.

ولذلك فكل حركة إعرابية تتصل بمعنى وظيفي خاص^(١)، والشرط الوحيد أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التي ترمي إليها^(٢).
وإذا عرفنا ذلك تبين لنا أن وظيفة الحركات الإعرابية ليست التفريق بين الفاعلية والمفعولية فقط، وأنها مهملة في الأفعال وليست ذات أهمية فيها، فقد أدرك المحدثون أن لهذه الحركات دلالاتٍ أخرى في الفعل، فالمخزومي يرى أن رفع المضارع ليس لأنه يقع موقع الاسم كما يرى سيبويه، ولا لتجرده من الناصب والجازم كما يرى الفراء، وليس نصبه بتأثير أدوات النصب، وليس جزمه بسبب حروف الجزم الداخلة عليه، وإنما كانت هذه الحركات من أجل التمييز بين زمن الفعل المضارع وتخصيصه، واستدل على ذلك بارتباط هذه الأدوات الداخلة على (الفعل) بالزمن والحركة، فـ(لم) تدل على الماضي، ولحوق السكون بالفعل الداخلة عليه، و(لن) تدل على المستقبل ولحوق الفتحة آخر الفعل الداخلة عليه^(٣).

وفي هذه الإطار، يرى محمد الكسار أن الفتحة في الماضي - وهو معرب عنده - تدل على فعلية حدث ولم يعد لها وجود في ذلك الوقت المتكلم إلا على سبيل التزيين، وهذه الحركة لا تزول عن الماضي الصحيح بسبب طارئ^(٤).

ويرى محمد الكسار في تفسيره لإعراب الفعل المضارع أن السكون رمز لانعدام الفعالية، وقطع الاستمرار في الوجود، والرفع دلالة على فاعلية واقعة في الحال، أو هي أكيدة الوقوع في المستقبل، وهي لا تزول عنه إلا لأسباب طارئة تقطع هذا الاستمرار، كما في حالات الجزم المختلفة، ويجعل حصوله في المستقبل غير أكيد كما في حالات النواصب، وجزم المضارع بعد (لام) الأمر، و(لا) إنهية، هو تحول عن الاستمرار إلى الطلب وسلب لدلالته على الاستمرار، وبعد أدوات الشرط يجزم الفعل لكونه يتضمّن معنى الطلب، والنصب دلالة على ضعف الفعالية والشك في حصوله واستمراره مستقبلاً^(٥).

ويرى عبد الجبار بورمة أن الحركات تحل محل الفعل المضارع للدلالة على الزمن، فالرفع فيه عند تجرده من القرائن الخاصة بالاستقبال والمضي بلاية على الحال غالباً، والنصب دلالة على المستقبل، والجزم في أسلوب الشرط الإنشاء يدل على المستقبل، وفي أسلوب الخبر يدل

(١) انظر: عبد الجبار بورمة، زمن لفظي اللغة العربية قرانه وبعاده، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م، ص ٦٥.

(٢) انظر: تمام حسّان، (١٩٨٠م). اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء: دار الثقافة، ص ٥٤.

(٣) انظر: مهدي المخزومي، (١٩٦٤م). في النحو العربي نقد وتوجيه. صيدا: المكتبة العصرية، ص ١٣٤.

(٤) انظر: الكسار، محمد. (١٩٧٦م). المفتاح لتعريب النحو. دمشق: سلسلة النحو المعرب، ص ١٩٤ وما بعدها.

(٥) انظر: السابق، ص ١٩٦.

على الماضي^(١)، مع أنّ فكرة ارتباط الزمن بالفعل في اللغة العربية، وفي اللغات السامية عموماً فكرة ضعيفة، إذ إنّ معظم هذه اللغات اتخذت صيغاً قليلةً ليعبر بها عن الأزمنة المختلفة، وصور التعبير تلك بعيدة عن التحديد المنطقي، ولذلك فإنّ الرّبط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق الصلة في اللغة العربية وفي اللغات السامية^(٢)، ولا نستطيع أن نبني عليه حكماً، يمكن أن يساعد في الربط بين الحركات وفكرة الزمن، فالحال والاستقبال تستخدم لهما صيغة واحدة، هي صيغة المضارع، وكان يلزم أن يكون هناك صيغتان مختلفتان تعبران عن اختلاف الزمن، وهذا لم يحصل، على اختلاف بين علماء النحو في تحديد صيغة المضارع، أهي للحال أم للاستقبال^(٣).

وفي هذا المجال أ طرح فكرة إعراب المضارع ليس لمشابهته الاسم، كما رأى النحاة القدامى، ولا بسبب الزمن والفعالية كما يرى بعض المحدثين، وأرى أن الإعراب دخله من باب التحقق وعدمه، فالفعل يحمل بداخله إمكانية وقوع الحدث، وهذا الحدث إما أن يتحقق وجوده، أو لا يتحقق، أو أن تبقى إمكانية تحققه كامنة فيه. مبركة برمن المستقبل، ولكل حالة من هذه الحالات، كما قال تحف بأخذ حركة الصم، أو الرفع. وسيس له حالات، إما أن يكون متحفاً بالحدة نحوواهر طبييية، وإما في حكم العدة من أحداث اليرميية، وإما نزل تطع "مس من المشرق" فإننا نتحدث عن ظاهرة طبييية متحققة مشاهدة، وكذلك في جملة "يذهب الطلاب إلى المدرسة في الصباح" تتفق أوجه في حكم العادة؛ أن يكون تحقق الفعل غير مبني على فعل آخر لا بشرط زمن أو حدث أو تصاحبة، بل شرطاً مستل بذاته من جهة الحدث، ففي قوله تعالى: ﴿يعملون له ما يشاء من أمثال ومحاريب وجفان كالجواب﴾^(٤)، فعملهم غير مرتبط بفعل آخر يحدث بعده أو يسده أو يصاحبه بل أصبح من قبيل لعادة المؤكدة، فالمرفوع ليس لتعريفه من العوامل الناصبه والجازمة، بل هو بسبب النظرة إلى إمكانية حدوثه وتحقيقه.

أما المنصوب، وهو الذي يأخذ حركة الفحة، فإن نصبه ليس بفعل الأدوات الداخلة عليه بل لأنّ هذه الأدوات جالده تحققة مستعيلة شرطاً بفعل آخر وأدوات النصب عند النحاة هي^(٥):

أن: حرف دسري وحسب واستجبل

- (١) انظر: عبد الجبار ترامة، نرس الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ص ٢٢٢.
- (٢) انظر: السامرائي يرايم. (٩٦١م). من أسرار الغا. (ط٣). التنارة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٥٤.
- (٣) انظر: القوشجي، علاء الدين. (٢٠٠١م). عنقود الزواهر في الصرف. (تحقيق: أحمد عيفي). (ط١). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ص ٢٥٠-٢٥١.
- (٤) سورة سبأ، آية ١٣.
- (٥) لمزيد من التفصيل عن هذه الأدوات وعملها وشروطها، انظر: الغلابيني، مصطفى. (٢٠٠٥م). جامع الدروس العربية. القاهرة: دار الحديث، ص ٣٠٤ وما بعدها.

لن: حرف نفي ونصب واستقبال.

إذن: حرف جواب ونصب واستقبال.

كي: حرف مصدرى ونصب واستقبال.

وهذه الحروف تنصب بنفسها، وأما التي تنصب بإضمار (أن)، جوازاً، فهي:

- لام التعليل ولام العاقبة، والواو، والفاء، وثم، وأو العاطفة. والتي تنصب بإضمار (أن) وجوباً، هي:

لام الجود، وفاء السببية، وواو المعية، وحتى، وأو.

ويمكننا تقسيم هذه الحروف إلى الأقسام الآتية بحسب معناها عند دخولها على المضارع

من جهة التحقق وعدمه، كالاتي:

أولاً: (لن) تستخدم لاستحالة التحقق أو ما في حكمه، قال تعالى: ﴿إذ قاموا فقالوا ربنا ربُّ

السموات والأرض لن يدعو من وناه إلّا لدنا إذا شئنا﴾^(١).
ثانياً: (إن) تستخدم للتحقق المشروط بالزمر المستقل، والنواصب نخلص الفعل بلام تقبلاً^(٢)،
قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾^(٤)، ومن شروط

(أن) أن لا تقع بعد فعل بمعنى اليقين والعلم، فإن وقعت بعد فعل يدل على اليقين فهي مخففة من

الثقيلة^(٥)، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَاءْنَا إِبْرَاهِيمَ بِثَوْبٍ مَدِينٍ﴾^(٦)، فإن وقعت بعد فعل يدل على

ظن أو شبهه جاز أن تكون ناصبة أو مخففة من الثقلية^(٧)، وقرئت الآية: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ

فِتْنَةً﴾^(٨)، بنصب (تدرون) رابعة^(٩)، وهذا يشير إلى ما ذهنا إليه من أن تحقق الفعل بعدها

مشروط بالزمن، فإذا بقيا فعلا يدل على اليقين والعلم الناصب فإن تحققها ينتقل من مرحلة

الشرط الزمني إلى الحصول الأكيد، ولذلك لا يُنصب، ومن أمثلة ذلك قراءة ابن محيصن^(١٠)،
لقوله تعالى: ﴿لَمَنْ أُرِيدُ أَنْ يُنصِبُ﴾^(١١).

(١) سورة الكهف، آية ٤٢.
(٢) انظر: السيرافي، شرح الكتاب ج ١، ص ١٩.
(٣) سورة البقرة، آية ١٨٨.
(٤) سورة النساء، آية ٢٨.
(٥) انظر: الغلابيني، جامع الدرر، العربية ص ٣٠٥.
(٦) سورة طه، آية ٨٩.
(٧) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢٨٧، والزمخشري، (١٩٩٨م). الكشف.
(٨) سورة المائدة، آية ٧١.
(٩) انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٢٥٥-٢٥٦.
(١٠) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٣، ص ٢٨٧، والزمخشري، (١٩٩٨م). الكشف.
تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. (ط ١). الرياض: مكتبة العبيكان، ج ١، ص ٤٥٥.
(١١) سورة البقرة، آية ٢٣٣.

ثالثاً: (كي) و(إذن) و(حتى) و(فاء السببية) و(لام التعليل) تستخدم للتحقق المشروط بفعل آخر، فعندما نقول: **جئت كي أتعلم**، فإن فعل التعلم مشروط بفعل آخر، وهو المجيء، أما (إذن)، فإن شرط النصب بها أن تكون جزءاً لفعل سابق يعتمد ما بعده في تحققه على ما قبله، وهذا من الشروط التي يجب توافرها لتصبح (إذن) حرفاً للنصب، فاشترط النحاة أن تكون في صدر جملة، وأن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال، وليس بينها وبينه فاصل^(١)، فعندما يقول لك أحدهم: سأزورك تقول: **إذن أنتظر**ك، فتتصب الفعل لأنه مشروط بتحقق فعل آخر، أما في قوله تعالى: **﴿وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾**^(٢)، فقرأ السبعة برفع (يلبثون)، وقرأ أبي بالنصب^(٣)، فالرفع على أن الفعل (يلبثون) ليس جزءاً لفعل سابق، والنصب على أنه جزء له.

أما (حتى) فإنها تنصب الفعل بعدها إذا كان مشروطاً بما قبلها، ففي قوله تعالى: **﴿قالوا لن برح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾**^(٤)، بعد الفعل بعدها؛ لأنه مشروط بما قبله، أما قوله تعالى: **﴿ولما أنزلنا حتى يزل الرسول ولذين سنوا متى يصيبهم﴾**^(٥)، فقرأ الفاعل (يقول) برفع وتنصب^(٦)، فنصب على اعتبار أن الفعل مرتب بفعله السابق (زلزلوا)، ورفعه على اعتبار أن القول لا علاقة له بما قبله، فالفعل (زلزلوا) ليس شرطاً في القول.

و(فاء السببية) تزيد أن ما قبلها سبب لما بعدها، قال تعالى: **﴿لولا من طبيبات ما رزقناكم ولا تطفوا فيه فيحل عبدك غنابي﴾**^(٧)، لدلول لغضب مثير ط بالدغيان، أما في قوله تعالى: **﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾**^(٨)، فالاعتذار ليس مشروطاً بالإذن، ولذلك رفع المضارع بعدها. و(لام) التبيين، و(لام) العاقبة هي عدم كي، ومن اسمها نسأل على شرط تعلقهما بما قبلهما للتحقق، قال تعالى: **﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾**^(٩)، فإنزال الذكر لأجل البيان، وقال تعالى: **﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾**^(١٠)، فعاقبة الالتقاط أنه كان عدواً وحزناً.

- (١) انظر: الصبان، حاشية لسبان في شرح لأسموني، ج ٣، ص ٢٨٧.
- (٢) سورة الإسراء، آية ٧٦.
- (٣) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٥٤١.
- (٤) سورة طه، آية ٩١.
- (٥) سورة البقرة، آية ١٤، وانظر في تفسيره: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٢-١٣٣.
- (٦) قرأ نافع بالرفع لأن مضر بالسنة إلى زمن الإخبار، ويكون بالنصب، انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٢٠٢.
- (٧) سورة طه، آية ٨١.
- (٨) سورة المرسلات، آية ٣٦.
- (٩) سورة النحل، آية ٤٤.
- (١٠) سورة القصص، آية ٨.

رابعاً: (الواو)، و(ثمّ)، و(أو) تنصب الفعل بشرط المصاحبة، أي التحقق المشروط بمصاحبة فعل آخر.

فـ(الواو) وتسمى واو المعية تعني حصول ما قبلها مع ما بعدها؛ أي ملازماً له، كما قال الشاعر:

لا تتنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم^(١)

فالمعنى يفيد حصول النهي وإتيان الفعل في وقت واحد.

أما (أو) فإنها تنصب الفعل بعدها بشرط مصاحبة فعل آخر، قال الشاعر:

لأستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر^(٢)

فالمعنى ليس التخدير بين استسهال الصعب وإدراك المنى، بل هو الملازمة؛ أي أن أدرك المنى استسهال الصعب. (و(ثم) تنصب بمصاحبه أيضاً، قال الشاعر.

إنني وقتلي سايكاً ثم أعقله كالثور يُضرب لما عافت البقر^(٣)

نتبين مما سبق أن نصب الفعل بمصدر ليس بسبب أدوات انصب كما يرى النحاة، بل النصب جاء بشرط معنوي للفعل ذاته، ووظيفة هذه الأدوات إخراج الفعل من التحقق الطبيعي إلى التحقق المشروط بأكثر من أو تحقق فعل آخر أو بمصاحبه، وهذا يجعلنا نتخلص من شروط عمل هذه الأدوات، عندما قالوا إن بعضها ينصب بأن مضمرة، لأنهم افترضوا أن أدوات مثل (حتى، والفاء، والواو، واللام) لا تنصب بنفسها، بل نصب بأن مضمرة، وهذه الأدوات تصرف الفعل إلى التحقق المشروط أم لا، بل حركة الفتح.

أما المجزوم فهو ما دل على إمكانية كامنة يحتمل تحقيقها في المستقبل، فالتحقق مبني على شرط مستقبلي. أدوات الجزم تصرف الفعل إلى الإمكانية الكامنة، وليست هي التي تجزمه، وإذا تتبعنا مواضع جزم المضارع وجدناها - كما رأها النحاة - كالاتي:

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج٣، ص٣٠٧.

(٢) السابق، ج٣، ص٢٩٥.

(٣) السابق، ج٣، ص٤٦٠.

يُجزم المضارع إذا وقع بعد أدوات الجزم التي تجزم فعلاً واحداً وهي لم، ولما، ولا
الناهية، ولام الأمر. ويجزم إذا وقع بعد أدوات الشرط التي تجزم فعلين، كما يجزم إذا وقع
جواباً للطلب^(١).

فالمجزم بعد حروف الجزم، إما أن يكون كمن الحدث فيه منفيًا مستمرًا، أو مطلوباً
فعله، وفي كلتا الحالتين، فإنَّ تحققه مشروط بالزمن المستقبل، ولا نستطيع القطع بحدوثه، فهو
كما أسميناه التحقق الكامن، فعندما نقول: لم يأت محمد، فإنَّ هذا الفعل متوقع حدوثه في
المستقبل، مع أنه في بعض الأحيان يكون الحدث فيه مستحيلًا، وذلك ليس بسبب داخلي يؤديه
معناه، بل لسبب خارجي تفرضه طبيعة السياق، ففي قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٢)، استحالة
التحقق، مع أنَّ المعنى الداخلي للفعل يؤدي توقع الحدث، إلا أن ذلك غير ممكن لأن سياق
الكلام هنا عن الخالق - سبحانه وتعالى -^(٣)، ومعلوم بالشرع أن هذا الفعل لا يصدر عنه.

أما المسوق بـ(لَمْ)، فإِنَّ حصوله موقوف في الأصل على إمكانية تحققه كامنة فيه.
ولا أرى ما يبرر الندة أن دخول ما على الفعل يقلب ما من الضارع إلى
الماضي، وذلك من أجل تفسير الآيات القرآنية كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخُوا الْجَنَّةَ
وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾^(٤)، فيرون المعنى هنا أن الله قد علم، ولا يجوز أن يكون
المعنى حدوث الفعل في المستقبل، وهذا رأي تفرضه طبيعة السياق القرآني، إذ إن الحديث هنا
عن الخالق سبحانه، ولا يجوز أن يكون بـ(لَمْ) عبرة منحوه، لأنه متوقف تحققه في المستقبل، وأنَّ
علمه سبحانه متحقق في الأزل لأنه الخالق العليم، ولكن الخطاب في الآية موجه للإنسان، وفيه
حث يتضمن الحديث بـ(لَمْ) فإِنَّ الله الوجيه للإنسان لم يتحقق بعد؛ لأن آثاره المشاهدة
للإنسان لم تحصل، وهذا يعطي الأمل في المثابرة لأجل الوصول إليه، ولو كان المعنى
الماضي، لانقطع أمل الإنسان، وأصبح ملزماً بما هو موجود في العلم الأزلي، ولكن الباب
مفتوح للوصول إلى لجنة من طريق تحقق العلم بالجهد المتوسع عزه من الإنسان. وفي تعليقه

(١) انظر: الغلابيني، جامع لأروس العربية، ص ٣١٦ وما بعدها

(٢) سورة الإخلاص، آية ٣

(٣) ورد في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أن (لم) تفيد جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، وفي تعليق
الصبان على هذا القول يرى أن في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ جواز ثابت في الجملة، وإلا فقد يكون
نفيها واجب الاتصال بالحال كما في لم يزل. انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٤،
ص ١٠.

(٤) سورة آل عمران، آية ١٤٢.

على قوله تعالى: «**بَلْ لَمَّا يذوقوا عذاباً**»^(١)، يقول الأشموني: "إنهم لم يذوقوه إلى الآن، وإن ذوقهم له متوقع"^(٢).

أما المجزوم بالطلب، فهو إما نهى أو أمر، والنهي مطلوب تحققه، وليس أكيداً، وكذلك الأمر، ففي قوله تعالى: «**لَيَنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**»^(٣)، أمر بالإنفاق ولكن التحقق كامن يمكن حدوثه أو لا يمكن، وكذلك قوله تعالى: «**وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسِيطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا**»^(٤)، فهي نهى عن البخل، ولكن تحققه مرتبط بالزمن القادم، أي التحقق كامن فيه.

أما المجزوم بالشرط فإن كلا الفعلين مرتبط بتحقيقه بالآخر في المستقبل، أي أن إمكانية التحقق كامنة فيهما يمكن تحقيقهما أو لا يمكن، ويرتبط حصول الثاني بحصول الأول، أي أن جواب الشرط يرتبط بحصوله بفعل الشرط، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: «**إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوا إِيحَابًا بِبَعْضِهِمْ غَدَاةً**»^(٥)، وقوله تعالى: «**وَمَا تَفَاوَاهُ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ**»^(٦)، ففي الآيتين رتباط الزمان، أحدهما من روط بالآخر، وإمكانة السهو كامنة فيهما، ولذا يثبت شرطهما بالزمن المستقبلي.

وللتأكيد على ذلك نورد مجموعة من الملحوظات:

(إذا) أداة شرط غير لازمة ولا تجزم، ويرى الغلابي أن (إذا) تدخل على ما هو محقق الحصول، و(إن) تدل على ما يشك في حصوله^(٧)، ولذلك فإنَّ امتحقق حصوله لا يجزم، والمشكوك فيه محزوم، وهذا يدعم رأينا من أن الجزم هو التحقق الكامن الذي يمكن حدوثه مستقبلاً، ولكن العبرة هنا ليست في الأداة بل في المعنى^(٨)، فإذا أردنا أن نستعمل (إذا) لتدل على حدوث مستقبلي ممكن جزمنا بها، ومن ذلك قول الشاعر:

EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

- (١) سورة ص، آية ٨.
- (٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٤، ص ٧.
- (٣) سورة الطلاق، آية ٧.
- (٤) سورة الإسراء، آية ١٩.
- (٥) سورة البقرة، آية ٢٤.
- (٦) سورة البقرة، آية ١٩٧.
- (٧) انظر: الغلابي، جامع الدروس العربية، ص ٣٢٢.
- (٨) أورد الأشموني في شرحه أن (إذا) شاع الجزم بها في الشعر حملاً على (متى)، وهو نادر في النثر، وجعل منه قوله - عليه السلام -: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين". انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٤، ص ١٩-٢٠.

ترفعُ لي خِنْدَفٌ والله يرفعُ لي ناراً إذا خمدتُ نارهم تقدٍ^(١)

وما ينطبق على (إذا) ينطبق على أدوات الشرط غير الجازمة الأخرى فـ(لو) مثلاً أداة غير جازمة، ولكنها تجزم إن كان في فعلها وجوابها ما يدل على كمون التحقق، ومن ذلك قول الشاعر:

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعتُ إحدى نساء بني ذهل بن شيبان^(٢)

ويمكن لأدوات الشرط الجازمة أن لا تجزم إن كان فعلها مؤكد التحقق، وقد أورد النحاة تعليقات كثيرة لمثل هذه الحالة^(٣). وعندني أن السبب معنوي، وهو أننا إذا أردنا الفعل متحققاً على وجه العادة والطبيعة رفعناه، وإن أردنا كمون التحقق جزمناه، فعندما ننظر في الأمثلة التي وردت لتدل على الرفع بعد أدوات الشرط الجازمة في الشعر، قال الشاعر:

يا أقرع ابن حابس يا أقرع إنَّك إنَّ يصيبك أمٌّ وتك تسرع^(٤)

والمعنى أن قتله متحقق على وجه التأكيد، وغير مقترن أو مشروط بقتل أخيه. ولذلك رفع الجواب، ليقول له إنك مقتول سواء أقتل أخوك أو لم يُقتل، ومثل ذلك قوله تعالى: «**أينما تكونوا يدرككم الموت**»^(٥) على قراء، من رفع الجواب^(٦)، والمعنى أن الموت سيدرككم من غير اقتران بشرط، ويمكننا بعد ذلك أن نقول: ليس هناك أدوات شرط جازمة وأخرى غير جازمة، بل هي أدوات تؤدي معنى الشرط أي أدوات ربط تربط فـ(أينما) بشرط الشرط، والجزم وغيره يكونان لمعنى الفعل فإن أردنا متحققاً على وجه طبيعته ورتبنا العادة والتأكيد رفعناه، وإن أردنا كمون التحقق المعتمد على المستقبل فيه جزمناه، فالجزم معنوي، وليس لفظياً.

وأما الطلب فإننا جزمنا لفعل المسارع للسبب ذاته هو التحقق المشروط بفعل آخر، والتحقق الكامن فيه، قال تعالى: «**ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد**

(١) البيت للفرزدق، انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٦٢. وللمزيد من الأمثلة على الجزم بـ(إذا). انظر: ابن عيش، شرح المفصل، ج٧، ص٤٣٠.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الإسماعيلي، ج٤، ص٢١.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الإسماعيلي، ج٤، ص١٩-٢٠.

(٤) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي. انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٦٧.

(٥) سورة النساء، آية ٧٨.

(٦) قراءة طلحة بن سليمان. انظر: ابن جني، (١٣٨٦هـ). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات

والإيضاح عنها. (تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي). الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث، ج١، ص١٩٥.

المحسنين»^(١). فالمغفرة متوقفة على فعل قبلها هو السجود والقول، أما إذا كان الجواب لا يقصد بيان أن الفعل مُسبب عما قبله وجب رفعه^(٢)، فمثل الجزم قوله تعالى: «ذرههم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل»^(٣)، ومثل الرفع قوله تعالى: «ذرههم في خوضهم يلعبون»^(٤)، وقوله تعالى: «فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى»^(٥)، ويعلل سيبويه الرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف^(٦)، وواضح في هذا الكلام التأويل والتعليل البعيدان، ولو تدبرنا سياق الآيات لوجدنا أن جواب الطلب في الآية الأولى «ذرههم يأكلوا» مرتبط بالأمر قبله، فالمخاطب النبي (ﷺ) وتركه إياهم مرتبط بما بعده (يأكلوا) أي أن تركك إياهم لا يترتب عليه أكلهم بالضرورة، فإمكانية التحقق في هذا الجواب كامنة، يمكن أن تحدث ويمكن أن لا تحدث، أما في الآية الأخرى «ذرههم في خوضهم يلعبون»، فليس هناك ارتباط بين الأمر والجواب. فاللعب حاصل منهم متحقق بطبيعتهم، وليس مرتبطاً بالفعل (ذرههم)، ثم هنالك فرق آخر بين الآيتين، من الآية الأولى المقصود طلب من الرسول (ﷺ) تركه، وإنما المقصود هنا صفة من صلاتهم؛ من هابة الآيات فيها طلب لهم «فأجاب ينادون»^(٧). أما الآية الثانية فإن المقصود الطلب من الرسول (ﷺ) تركهم؛ لأن سياق الآية المأجبة رسوله ولذلك يطلب منه أن لا يتعب نفسه في جدالهم، فيقول بعد حوار طويل «قل الله ثم ذرههم في خوضهم يلعبون»^(٨).

وهكذا نتبين أن العرب ليس شرطاً لفظياً، تترتب على الترتيب، بل هو شرط معنوي يدخل في صميم الفعل، أي هو معنى داخلي يمتزج مع الفعل ووجوده. وبعد ذلك نتل أن الفعل المضارع يُعرب بسبب النطق، وبعده، وما يراه النحاة مبنياً هو معرب التزم حركة واحدة لأسباب خارجية، فالمتصل مع نون التوكيد التزم حركة الفتح حسب قانون المخالفة، أي انقلب مع الضمة التي ينسب بل جمع ومع الكسرة التي تلبسه بالمؤنث، ولم يأت سكتاً بسبب قانون منع التثنية ساكنين.

- (١) سورة البقرة، آية ٥٨.
- (٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٩٠-٩٩.
- (٣) سورة الحجر، آية ١٠.
- (٤) سورة الأنعام، آية ٩١.
- (٥) سورة طه، آية ٧٧.
- (٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٩٨.
- (٧) سورة الحجر، آية ٣.
- (٨) سورة الأنعام، ٩١.

وأما عند اتصاله مع نون النسوة فإنه يسكن حسب قانون المقايضة، أي قياساً له بالماضي المتصل مع ضمائر الفاعل، فالماضي سكن مع نون النسوة، لأنها ضمير الفاعل، وقياساً عليه سكن المضارع مع نون النسوة لأنها ضمير الفاعل.

Jaws PDF Creator

EVALUATION
VALUTAZIONE
EVALUATION
EVALUACIÓN
EVALUATION

النتائج:

- البناء اللزوم يقسم إلى قسمين: بناء كلي، وبناء جزئي، والكلي هو لزوم حركة واحدة أو سكون، والجزئي لزوم حركتين، وبذلك تدخل الكلمات التي تأخذ حالتين ضمن دائرة المبني، مثل: المثني، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.
- الضمائر المنفصلة والمتصلة هي صيغ مرتجلة، ولا نستطيع تجزئتها، وهي مبنية إما على السكون أو على حركة، واختلاف صيغها للتفريق بين العدد والجنس والشخص، أي للمخاطب، أو الغائب، أو المتكلم.
- الحركات في الضمائر ليست دائماً علامات بناء، بل هي أحياناً للتمييز بين المذكر والمؤنث كما في تاء المخاطب (ت)، وتاء المخاطبة (ت)، وكاف المخاطب (ك) وكاف المخاطبة (ك)، فهذه الحركات أدت وظيفتين، الأولى تحريك من أجل تشكيل المقاطع التي يمكن النطق بها بعد الحركات العربية في تشكيل المقاطع وقبورها والثانية للتمييز بين المذكر والمؤنث، كالمخاطب والمخاطبة والآن نذكر في النون الآتي:
- الضمير (التاء) حرّك ليتشكل مقطع يمكن النطق به، واختلفت هذه الحركة لبيان الشخص:

ت: للمخاطب.

ت: للمخاطبة.

ت: للمتكلم.

- اختلاف الصيغ في اسم الإشارة ليس لبيان لقرب والبيد، بل هو للتمييز بين المخاطب والمتكلم كما في الضمائر، والحركة تدل على العدد وانجس. فأنفرك بين (هذا) و(ذاك) ليس فرقاً في الرتبة المكانية، أي التريب، البعيد، بل هو فرق بين الحاضر والمخاطب، فالأول إشارة من غير خطاب، ولثاني إشارة مع خطاب وذلك، جاءت الحركات مختلفة بحسب النوع.

- إن دخول هاء التاني على اسم الإشارة كان في البداية لوظيفته معنوية، فالهاء كانت تؤدي وظيفة التنبيه، ثم صارت جزءاً من الكلمة، ولم تعد تؤدي تلك الوظيفة.
- اسم الإشارة في حالة التثنية مبني وليس معرباً، ونحوه كبناء التثنية على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب والجر، وعد ذلك بناء لأنه جاء هكذا في أصل الوضع، وليس نتيجة عملية صرفية تحوّل (هذا + هذا) إلى (هذان) أو (هذين)، أو تحوّل (هذا + هذه) إلى (هاتان) أو (هاتين).

- الحركات التي تأتي في أواخر الأسماء الموصولة هي من باب التتويج في الحركات، وهي ناتجة عن اختلاف اللهجات، وصيغتا المثني للمؤنث والمذكر مبنيتان أيضاً على حركتين تشبيهاً لهما بالمثني، وأما (أيّ) فإنّ اختلاف حركاتها ليس دليلاً على إعرابها، بل يمكن أن يكون للتفريق بين أنواعها المختلفة، أو أن هذه الكلمة انتقلت من حالة البناء إلى حالة الإعراب؛ لأنها استخدمت مستقلة من غير صلة، ولذلك احتاجت إلى الحركات للتفريق بين مواقعها المختلفة فأشبهت المعرب.

- أسماء الأفعال غير المنقولة، وأسماء الأصوات أفعال مرتجلة تعبر عن مواقف انفعالية، لا تحتاج إلى الإعراب؛ لأنها لم توضع في الأصل لتركب مع غيرها، فهي أفعال مبنية على ما ظهرت عليه، فأقلها مقطع واحد (ص ح) أو (ص ح ح) أو (ص ح ص)، وذلك من أجل الالتزام بقواعد اللغة؛ لأنهم شبهوها بكلامهم وبنوها على قواعده، ولذلك جاءت أواخرها بحركة أو بساكن، حسب تنوعات المقطع من حجم مع أو أعد للغة.

أسماء الأفعال المنقولة انتقلت إلى صيغة ندية مبنية، والكاف فيها جزء من السند لا يغير مضافاً، فهي ليست من دلائل الإعراب، كما أن تغيير حركات أواخرها ليس دليل إعراب كذلك، بل هو اختلاف ناتج عن اختلاف اللهجات، وتتويناها تتوين تتكبير يتبع حركات البناء، ولا يتبع حركات الإعراب.

- اسم الفعل المعدول على وزن (فعل) مبني على الدسرة للصوتية بين مقطعين متحركين بالفتح، الثاني منها يمتاز بطول الفتحة.

- الحروف مبنية؛ لأنها ما قبل اللام، فحذم لتكون من ثابت ومتحرك، ولما كانت الحروف هي تلك المفاصل بنيت ليتمكن المتكلم من بناء تراكيبه؛ إذ لو فقدت تلك المفاصل لما أمكن بناء الكلام، والذي حذم في بنائها قواعده المقطع، لبيدت البناء على السكون كما يرى النحاة، فإذا تجاوزت قواعد المقطع عادت إلى البناء على السكون حين يصح ذلك، فالحروف التي تتشكل من حرف واحد والتي سماها النحاة أنادية، ليس أي الحيفية تتكون من مقطع واحد، وهو أقل ما تكون عليه الكلمات في اللغة العربية لهذا المقطع من أجل إمكانية الابتداء به في النطق، لأن هذه الحروف لا تأتي إلا متصلة مع غيرها، لذلك فهي تشكل دائماً بداية مقطع، مما أدى إلى تحريكها بالفتحة التي هي أخف الحركات.

وأما الثنائية فإنها تتشكل من مقاطع متوسطة (ص ح ص) أو (ص ح ح)، ولذلك فإنّ

نهايتها إما أن تكون صامتاً ساكناً أو حركة.

أما الثلاثية فما فوق فإن مقاطعها متشكلة مكتملة، ولذلك جاء تحريكها للتخلص من المقطع الطويل المغلق المرفوض في الوصل، وهي لا تأتي إلا مع غيرها، أي لا تنطق إلا في حالة الوصل فيتحرك آخرها بحركة، وتم اختيار الفتحة في الغالب، لأنها أخف الحركات التي تأتي في بداية المقطع، لأنَّ هذه الحروف عندما تتصل مع غيرها يتشكل من حركة آخرها مقطع قصير إذا بدأ المقطع الذي يليها بحركة، ومقطع متوسط إذا بدأ المقطع الذي يليها بصامت.

- البناء على الضم في (منذُ)، جاء لأسباب صوتية، إذ الأصل في هذه الكلمة (مذُ) بالسكون، وهي ظرف وليست حرفاً، ونتيجة لتوهم الإدغام فيها، ولأنَّ الذال حرف لين يحتاج إلى اعتماد تمَّ فك الإدغام الموهوم، فأصبحت (منذُ) بالسكون، فتشكل المقطع المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) المرفوض في الوصل، فحرَّكت ليتشكل منها مقطعان (ص ح ص / ص ح)، وحرَّكت كذلك حتى لا تعود إلى الإدغام مرةً أخرى، وكانت الحركة ضمة لمناسبة حركة المقطع الأول (مُ - دُ).

نلاحظ أن البراءة (با) كان في الأصل مدان من صامت وحركة طيبة من (ب)، ولأنَّ سيبويه ان معانيهما مفاربة، إذ يساويان في كثير من المواقع، وأن مخرجيهما متقاربان، وقد قصرت كسرة (بي) الطويلة في الوصل، فلا فرق صوتياً بين (في البيت) و(بالبيت)، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية (til-by) و (til-by)، ولكن الباء قصرت حركتها دائماً؛ لأنه لا يوجد حرف مشابه لها.

- البناء الجزئي يتمثل في الكلمات التي تأخذ حركتين أو حالتين، ومن ذلك المثني، وجمع المذكر السالم، فهما حباتان مترجتان بنيتان، والاختلاف الحاصل ليس إعراباً، بل هو تطور حدث في اللغة العربية بتأثير الإعراب، ويمكن تشبيه ذلك بالضمائر. فالصيغة في حالة الرفع تختلف عن الرفع في حالتي النسب والجر.

- جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف مبنيان على حركتين، وتعليل ذلك أن هذه الكلمات جاءت في حالة إسكان، لإعراب الباء، ويمكن إرجاع ذلك لأسباب تاريخية ناتجة عن تطور ما حدث في كسر الباء، فانتقلت من حركتها إلى الثنائية، ثم الثلاثية، أو العكس. وهذه الكلمات تحتل مرحلة من مراحل هذا التطور.

- علة بناء المنادى بمعرفة وفعلياً مسربة فامنادي في هذا الحالة متعين، والتعيين يقتضي الخطاب المباشر، فأشبهه الحاضر، ولم يشبه الغائب. والحضور يقتضي التعريف، والتعريف لا يقبل التثوين، وترك التثوين دليل بناء، والمنادى هنا مشاهد عياناً، فلم ينون تمييزاً له عن الغائب النكرة، وأما البناء على الضم فقد جاء من أجل الإعلام بهذا الحضور؛ لأن الضم

علامة الابتداء والفاعلية، والفتحة علامة المفعولية، ودعاء الحاضر يقربه من معنى الابتداء أكثر من معنى دعاء الغائب، فهو أقرب إلى ضمائر الرفع للإغراق في تعيينه وتعريفه.

- الاسم النكرة المنفي بـ(لا) مبني لأنه رُكِّب مع لا، وحرك بالفتح إتباعاً لحركة (لا) وهي فتحة طويلة، أو أنّ هذه الفتحة دلالة على عمل (لا)؛ فهي تعمل عمل (إنّ)، ولأنّ اسمها جاء مبنياً، فربما يوهم ذلك ببطلان عملها؛ فتركت الفتحة دلالة على العمل، واللغة تلجأ عادةً لترك علامة تدل على الأصل.

- البناء على الجوار ليست علته الإضافة إلى المبني كما يرى النحاة، وإنما قسمت المبنيات من هذا النوع إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى فئة الظروف المضافة، فهي ليست مبنية بل هي منصوبة على الظرفية، والفئة الثانية كلمة (غير)، وفتحتها ليست للبناء بل هي منصوبة تشبيهاً بالمستثنى، والفئة الثالثة هي (مثل) مع (ما)، فالفتحة في كلمة (مثل) جاءت للتناسق

صوتياً؛ أي أن الموقع هو الذي فرض هذه الحركات. لأنّ الـ(م) مبنية معها لعدد (اثنا عشر)، ونقله من الألف إلى الياء ليس من أجل الإعراب بل تشبيهاً له بالمتنى المبني على حالتين كما مرّ سابقاً.

- لا أرى في قولهم (يا ابن أمّ) بناء كما رأى النحاة، بل إنّ هذه الفتحة تقصير للحركة الطويلة على لهجة من يقول (أنا) بـ(أنا) (أي) وبذلك تكون الفتحة نتاج تقصير الألف لتصبح (يا ابن أمّ)، كما أنّ الكسرة نتاج تقصير الياء لتصبح (يا ابن أمّ).

- إنّ بناء الظروف لم يطرأ على الإضافة على الضم ما هو المراد من باب الشيوخ؛ إذ إنّ الفتحة ليست مقصودة بذاتها، بل هي من هذه الظروف بالحركات، ثلاث من جرّها منونة أو غير منونة أعربها، ومن حركها بالفتح أو الضم بناها للإشعار بالمحذوف، أو من باب التنويع في الحركات، ولكن البناء على الضم ساع أكثر من غيره لأنّ أقوى بالإشعار بالمحذوف، فالفتحة تكون علامة جر في بعض الكلمات.

- الفعل الماضي مبني على السكون، وحركته أدركه لمنهية الاسم تدل مع ما يتصل به، وكذلك فعل الأمر.

- الفعل المضارع معرب في جميع أحواله. حتى عند اتصاله بالنون النسوة، وإن سكونه مع نون النسوة، وفتحه مع نون التوكيد ما مما إلا أحوالاً عارضة اقتضتها طبيعة الدلالة والمعنى، وذلك للتفريق بين الفاعل في كل منها، فالفتحة للمفرد والغائب، ولو رُفِعَ لتشابه مع المسند

إلى ضمير الجماعة، ولو كُسر لالتبس مع المسند إلى ياء المخاطبة، والسكون لا يأتي مع نوني التوكيد منعاً من التقاء الساكنين، ولذلك لزم الفتح في أحواله الإعرابية جميعها.

والإعراب دخل الفعل المضارع ليس بسبب مشابهة الاسم، ولكنه دخله من باب التحقق وعدمه، فالفعل حدث يمكن تحقّقه أو لا يمكن. فالمتحقق يأخذ حركة الضم أي الرفع، والتحقق يكون إما بحكم العادة أو الظاهرة، أو عدم اعتماده على فعل آخر، والمنصوب لم يُنصب بفعل الأدوات الداخلة عليه، بل لأن هذه الأدوات جعلت تحقّقه مستحيلاً أو معتمداً على فعل آخر أو مصاحباً له، أما المجزوم هو ما دلّ على إمكانية كامنّة، يمكن تحقيقها في المستقبل، والتحقق مبني على شرط مستقبلي، فالأدوات لا تجزم الفعل، بل هي تصرف معناه إلى كمون التحقق.

Jaws PDF Creator

EVALUATION

VALUTAZIONE

EVALUATION

EVALUACIÓN

EVALUATION

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت: ٢١٥هـ). معاني القرآن. (ط٢). (تحقيق: فائز فارس)، ١٩٧٩م.

الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت: ٩٠٥هـ). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفكر، ١٩٦٧م.

أستيتية، سمير، (١٩٩٤م). رؤية جديدة في تفسير التتوين في العربية. مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مج ١، ج ١.

إسراييل، محمد بن تاج الدين، (ت: ٦١٤هـ). باب في علم لاعاب (د١)، (تحقيق: الدكتور شوقي المعري). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

إسماعيل، خالد، (١٠٠٠م). فقه غان، العاربة المقارن. (د١)، اربد.

الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، (ت: ٩٢٩هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (ط٢)، (تتق: محمد سحبي الدين عبد الحميد) القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٩م.

الأنباري، كمال الدين أو البركات عبد الرحمن بن حمد، (ت: ٥٧٧هـ). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٥٧م.

----- الإنصاف في مسائل الخلاف. (تحقيق: محمد سحبي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الفكر

الأندلسي، أبو حيان، (ت: ٧٤٥هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. (ط١)، (تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب). القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

الأندلسي، أبو حيان، (ت: ٧٤٥هـ). البحر المحيط. (تحقيق: أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

الأندلسي، أبو حيان، (١٩٨٣م). تفسير البحر المحيط. (ط٢). بيروت، دار الفكر.

الأنصاري، أبو جعفر، (ت: ٥٤٠هـ) الإقناع في القراءات السبعة. (ط١). (تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي). بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.

الأنطاكي، (د.ت). الوجيز في فقه اللغة. (ط٣). بيروت: مكتبة الشرق.

أنيس، إبراهيم، (١٩٦١م). الأصوات اللغوية. (ط٣). بيروت: دار النهضة العربية.

أبو حيان، (١٣٢٧م). من سرار اللغة. (ط٤). القاهرة: مكتبة ابن الجوزي.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، (ت: ٤٦٩هـ). شرح المقدمة المحسبة. (ط١). (تحقيق: خالد عبد الكريم)، الكويت، ١٩٧٧م.

براجستراسر، (١٩٨٢م). التطور النحوي للغة العربية. (أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب). القاهرة: مكتبة الخانجي.

بروكلمان. (١٩٧٧). فقه اللغة العربية. (ترجمته: رمضان عبد التواب). الرياض: جامعة الرياض.

بشر، كمال، (١٩٨٧م). علم اللغة العام، الأصوات العربية. عمان: مطبعة الشباب.

التهانوي، محمد بن علي، (ت: ١١٦٠هـ). دشاف اصطوانات الفنون. كلكتا، ١٨٦٢م.

توامة، عبد الجبار، (١٩٤٠م). زمن الناهل في اللغة العربية أرائنا وجهاته. الجزائر: ديوان المطبوعات الجماعية.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت: ٢٩١هـ). مجالس ثعلب. (ط٢)، (تحقيق: عبد السلام هارون). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

جبر، محمد عبد الله، (١٩٨٠م). أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. بيروت: دار المعارف.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد دمشقي، (ت: ٨٣٣هـ). النشر في القراءات العشر. (تصحيح وطبع محمد أحمد دهمان). دمشق: مطبعة التوفيق، ١٣٤٥هـ.

الجندي، أحمد علم الدين، (د.ت). اللهجات العربية في التراث. ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب.

بن جندب، أبو الفتوح عثمان، (ت: ٣٩٢هـ). النصاب. (تحقيق: محمد علي النجار). بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٧م.

----- سر صناعة الإعراب. (تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين). ط١. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.

----- العتس في تبيين رجوه شيخ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم أنجار وعبد الفتاح سلبي)، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث، ١٣٨١هـ.

----- النصف الثاني من كتاب التفسير. (ط١). تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٠م.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ). الكافية في النحو بشرح الرضي الأسرلابادي. (ط٣). بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

حداد، حنا، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج ١٠، ٢٤، ص ٢١٥.

حسان، تمام، (١٩٨٠م). اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

----- (١٩٧٣م). اللغة العربية، معناها ومبناها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسن، عباس، (١٩٧١م). النحو الوافي. (ط٤). القاهرة: مطبعة دار المعارف.

حلمي، باكزة رفيق، (١٩٧٤م). لغات الجزيرة العربية. بغداد: مطبعة المجمع العلمي.

ابن خلدون، أبو حمزة عبد الله بن أحمد، (ت: ٥٦٧هـ). المجلد في تاريخ جيل. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ١٩٧٢م.

الدايل، عبد الله، (١٩٩٠م). البناء في اللغة العربية قسم الإعراب. (ط١). الرياض: مكتبة الرشد.

ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، (ت: ٣٤٧هـ). كتاب الكتاب. (ط١)، (تحقيق: إبراهيم السامرائي مع عدد الدسين التالي). الكويت: دار الكتب الأفنية، ١٩٧٧م.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، (ت: ١١١٧هـ). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. (ط١). (وضع: رشيد رشيد). بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

الرماني، علي بن عيسى، (ت: ٣١٠هـ). معاني الحروف. (ط٢). (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي). جدة: دار الشروق، ١٩٨٤م.

الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت: ٣١٠هـ). ما ينصرف وما لا ينصرف. (تحقيق: هدى محمود قراعة). القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٧١م.

الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت: ٣١٠هـ). معاني القرآن. (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي).
بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٧٣م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: ٣٤٠هـ). الإيضاح في علل النحو. (ط٣)،
(تحقيق: مازن المبارك). بيروت: دار النفائس، ١٩٧٩م.

الجمل في النحو. (ط١)، (تحقيق: علي توفيق الحمد). بيروت: مؤسسة
الرسالة، وإربد: دار الأمل، ١٩٨٤م.

كتاب اللامات. (ط٢)، (تحقيق: مازن المبارك). دمشق: دار الفكر للطباعة
والتوزيع والنشر، ١٩٨٥م.

جاءن العلماء. (تحقيق: عبد السلام زيدون). الكويت ٩٦٢م.

الزمخشري، محمود بن عمر، (ت: ٥٣٨هـ). الكشاف. (ط١)، (تحقيق: عادل أحمد عبد
الموجود وعلي محمد معوض). الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م.

المعنى في علم العربية. (ط١). بيروت: دار الجليل، د.ت.

ابن زنجلة، محمد بن (ت: ٤٠١هـ). حجة القراءات. (ط١). (تحقيق: سعيد الأفغاني). طرابلس:
منشورات جامعة بنغازي، ١٩٧٤م.

السامرائي، إبراهيم، (ت: ١١١م). دراسات في اللغة. بغداد: مطبعة العاي.

(١١٦١م). ابن أسير اللغة (٣.د). القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

السجاعي، أحمد بن أحمد، (ت: ١١٩٧هـ). حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل. القاهرة:
مطبعة مصدق أبي الحلبي، د.ت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت: ٣١٦هـ). الأصول في النحو. (تحقيق: عبد
الحسين الفتلي). بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٣م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. **الموجز في النحو**. (تحقيق: مصطفى الشويبي، وابن سالم دامرجي). بيروت: مطبعة بدران، ١٩٦٥م.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، (ت: ٦٢٦هـ). **مفتاح العلوم**. بيروت: مطبعة دار الكتب العلمية، د.ت.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (ت: ٥٨١هـ). **أمالى السهيلي في النحو واللغة والحديث**. (ط١). (تحقيق: محمد إبراهيم البنا). القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٠م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت: ١٨٠هـ). **الكتاب**. (ط١)، (تحقيق: عبد السلام هارون). بيروت: دار الجيل، د.ت.

سيده، حمد عبد المقمود، (١٩٠٦م) **فعل في اللغة العربية والترانيم الكريمة** (ط١). القاهرة: مطبعة الأمانة

ابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل، (ت: ٤٥٨هـ). **المخصص**. (ط١)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٦م.

السيرافي، أبو سعيد الدين بن عبد الله، (ت: ١٢٦٠هـ). **خارج الدويين البصريين**. (ط١)، (تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد خفاجي). القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٥٥م.

----- شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

----- **ضرورة الشعر**. (تحقيق: رمضان عبد النواب). بيروت، ١٩٨٥م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ). **الاستباه والنظائر**. (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد). القاهرة: شركة الطباعة، ١٩٧٥م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ). المطالع السعيد في شرح
الفريدة. (تحقيق: نبهان ياسين حسين). بغداد: دار الرسالة للطباعة، ١٩٧٧م.

----- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد
السلام هارون). الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م.

الشايب، فوزي، (١٩٩١م). الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح. مجلة جامعة الملك
سعود، الآداب، مج ٣، ج ١.

----- (١٩٩٦م). منع الصرف بين الاستعمال والتععيد النحوي. مجلة مجمع اللغة
العربية بدمشق، مج ٧١، ج ٤.

ن الشجري، هبة الله بن علي (ت: ٥٤٥هـ). أوالي الشجري، اهذ مطبعة دائرة
الدراسات العثمانية بدار آباد الدكن، ١٩٤٩م.

الصبان، محمد بن علي، (ت: ١٢٠٦هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن
مالك. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.

الصنعاني، (ت: ٦٨٠هـ). كتاب التهذيب الهسط في النحو. (ط ١). (تحقيق: فخر صالح
قدارة). بيروت: دار الجيل، د.ت.

طلافة، أمجد، (٩١٥م). رسالة في الضمائر رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة
اليرموك، إربد، الأردن.

عبد التواب، رمضان (١٩٨١). النظم الغوي، نظره وعلله. قوائمه. (ط ١). القاهرة:
مكتبة الخانجي.

عبد الجليل، عبد القادر، (١٩٩١). الأضواء اللغوية. دار صباء للنشر.

العدي، محمد بن عبادة، (د.ت). حاشية العدي على شذور الذهب. القاهرة: مطبعة دار إحياء
الكتب العربية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت: ٦٦٩هـ). شرح **جمل الزجاجي**. (تحقيق: صاحب أبو جناح)، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

المقرب. (ط١)، (تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري). بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧١م.

الممتع في التصريف. (ط١)، (تحقيق: فخر الدين قباوة). بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧م.

العطار، حسن بن محمد، (د.ت). **حاشية العطار على الأثرية**. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

ن عقيل، بهاء الدين بن عبد الرحمن، (ت: ٧٦٦هـ). شرح **التسهيل** للسادة على تسهيل

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (ط٥)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: مطبعة دار الأندلس العربي، ١٩٧٧م.

العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسن، (ت: ٦١٦هـ). **التبيين عن مذاهب النحويين** البصريين والذوئيين. (ط١)، (تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق: غانم مختار طليمات). (ط١). بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٥م.

اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبد الإله النبهان، د.ت.

مسائل خلافة في النحو. (ط٢)، (تحقيق: محمد خير حلواني). دمشق: دار المأمون، د.ت.

عميرة، إسماعيل، (١٩٩٣م). ظاهرة التأنيث بين اللغات العربية واللغات السامية. (ط٢).
عمّان: دار حنين.

عنبر، تغريد السيد، (١٩٨٦م). الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة
صرفصوتية. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج٤، ع٢.

عوّاد، عبد السلام. (١٩٧٩م). الشكلية في النحو العربي. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس.

الغلابيني، مصطفى، (٢٠٠٥م). جامع الدروس العربية. القاهرة: دار الحديث.

فؤاد، محمود، (١٩٩٩م). أثر ظاهرة التكرير والتعريف في السياق اللغوي. رسالة ماجستير
غير منشورة، جامعة ابن البيت، تونس، تونس.

فارسي، أبي علي لحدان بن أسد، (ت: ٣١٧هـ). لإيضاح لعضد. (ط١)، تحقيق: . . .
شاذلي فرهود). القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩م.

----- المسائل العسكرية. (٢٠٠٠) (تحقيق: د. جابر الماصوري). بغداد، ١٩٨٢م.

الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، (ت: ٤٨٧هـ). الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب.
(ط٣). (تحقيق: د. يحيى الأفغاني). بيروت: مؤسس الرسالة، ١٩٨٠م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت: ٢٠٧هـ). معاني القرآن. (ط٢). بيروت: عالم الكتب،
١٩٨٠م.

الفرهيدي، الخليل بن حمد، (ت: ١١٥هـ). معجم العرب. (تحقيق: عبد الله درويش). بغداد،
١٩٦٧م.

الفضيلي، عبد الهادي، (١٩١٩م). مختصر النحو. (ط٥). جدة: دار الشروق.

فليش، هنري، (١٩٦٦م). العربية الفصحى. (ط١). (تعريب: عبد الصبور شاهين). بيروت:
المطبعة الكاثوليكية.

فندريس، (١٩٥٧م). اللغة. (تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

القرالة، زيد، (١٩٩٤م). الحركات في اللغة العربية - دراسة في التشكيل الصوتي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

القلقشندي، أبو العباس بن علي، (ت: ٨٢١هـ). صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٤م.

القوشجي، علاء الدين علي بن محمد، (ت: ٨٧٩هـ). عنقود الزواهر في الصرف. (ط١)، (تحقيق: أحمد عفيفي). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ٢٠٠١م.

كسار محمد (١٩٦٦م). المفتاح لتعريف النحوي. دمشق: مطبعة النور العربي.

الكفراوي، حسن بن علي، (ت: ١٢٠٢هـ). شرح الكفراوي على متن الأجرومية، وبالهامش حاشية الحامدي. (ط٣). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.

المالقي، أحمد بن عبد الله، (ت: ١٠٠١هـ). شرح المعاني في شرح حروف المعاني. (تحقيق: أحمد محمد خياط). دمشق: مطبعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٥م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ). الفية ابن مالك. بغداد: مكتبة النهضة، د.ت.

تأليف الفوائد واكمل له قاصد. تأليف: محمد دامل بركات). القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.

شرح التمريل (تحقيق: محمد عبد القادر). القاهرة: دار الكاتب العربي، ٢٠٠١م.

شرح الكافية الشافية. (ط١). (تحقيق: علي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

المبرد، محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ). الكامل. (ط١). (تحقيق: محمد أحمد الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

----- المقتضب. (تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة). القاهرة: لجنة إحياء التراث، ١٣٩٩هـ.

محيسن، محمد سالم، (د.ت). المهذب في القراءات العشر وتوجيهها. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.

المخزومي، مهدي، (١٩٦٦م). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

----- (١٩٦١م). في نحو العرب، زاد وتوجيه. دار: المكتبة المصرية. المخزومي، مهدي، (١٩٥٨م). مدرسة الكوفة. (ط٢). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

المرادي، حسن بن ناس، (ت: ١٢٩هـ). اجنح الداني في حروف المعاني. (ط١). (تحقيق: فخر الدين قبة ود محمد ديم فاضل). بيروت: دار الكتاب العلمية، ١٩٩٢م.

مرعي، عبد القادر، (٢٠٠٠م). التثنية المحوت في اللغة لعربية. بحوث ودراسات. الكرك: جامعة مؤتة.

مصطفى، محمد صلاح الدين (د.ت). شرح اوصاف من ذلال القرآن الكريم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين. (ت: ١٠١٠هـ). تصباح في علم النحو. (ط١)، (تحقيق: عبد الحميد السيد طاب). القاهرة: مكتبة الشباب، د.ت.

ابن معطي، زين الدين ابو الحسن، (ت: ٦٢٨هـ). الفصول الخمسون. (تحقيق: محمود محمد الطناحي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.

أبو المكارم، علي، (١٩٦٩م). الظواهر اللغوية في التراث النحوي. القاهرة.

مكي بن أبي طالب، (ت: ٤٣٧هـ). مشكل إعراب القرآن. (ط٢). (تحقيق: ياسين محمد السّواس). دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت.

ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، (ت: ٧١١هـ). لسان العرب. (ط٣)، (تصحيح وعناية: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي). بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٩٩م.

أبو موسى، (١٩٩٥م). الضمير وأثره في بناء الجملة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أبو موسى، نجاد (١٧١١م). ظاهرة الإعراب في اللوحات العيبية القديمة. الإحاطة، الجامعة الأهلية، بيروت، السنة ٢٤، ج ١، ٤٠١.

ابن الناظم، محمد بن محمد، (ت: ٦٨٦هـ). شرح الناظم على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

النحاس، أبو جعفر، (ت: ٣٣٨هـ). إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد). بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٧.

نزال، نبال، (٢٠٠٤م). التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

النمر، فهمي، (١١٨٥م). ظواهر المعاواة في الدراسات النحوية وواقعتها في القرآن الكريم. القاهرة: دار الثقافة.

الهروي، أبو الحسن علي بن أحمد، (ت: ٤١٥هـ). كتاب اللغات. (تحقيق: يحيى علوان البلادوي). مكتبة الفلاح، د.ت.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، (ت: ٧٦١هـ). شرح شذور الذهب. (ط٨)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٠م.

----- شرح قطر الندى وبل الصدى. (ط١٠). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٩م.

----- مغني اللبيب. (تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله). بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، (ت: ٣٨١هـ). علل النحو. (ط٢). (تحقيق: محمود نصار). بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.

ياقوت، أحمد بن سليمان، (١٩٨١م) ظاهر لغة العرب في اللغة العربية. (١٠). الرياض: عمادة

يعقوب، أميل، (١٩٩٢م). الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. (ط١). بيروت: دار الجيل.

ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت: ٦٤٣هـ). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، د.ت.

Jaws PDF Creator

EVALUATION

VALUTAZIONE

EVALUATION

EVALUACIÓN

EVALUATION

THE PHENOMENON OF INDECLENSION IN ARABIC SYNTAX

By

Yousef Rabab'ah

Supervisor

Dr. Jafar Ababneh

This study tries to explain one of the most important phenomena of Arabic language, that is, declension. This is similar to declension which has received a lot of researchers' concern and interest. Indeclension in Arabic is not similar to what is in other languages such as silence at the end of the words, but it means that there is only one unchanging position which could be a diacritic or silence or any others.

The study begins with an introduction which discussed types of declension, and the opinion of the old and recent scholars of syntax and linguistics. The introduction was followed by three sections. The first section includes two chapters. Chapter one is titled Holistic Declension. This refers to the words that require a single diacritic or silence, and these are pronouns, relative pronouns, particles, infinitives and metonymies. Chapter two is titled Partial Declension. This refers to the words which have only two diacritics, and remained between being declinable or indeclinable. Because I think that any lack of diacritic will make the word close to total declension, I considered these words indeclinable by two diacritics, and included it among the indeclinable forms.

Section two deals with the Incidental Indeclension. This section consists of two chapters. Chapter one discusses the Positional Indeclension. This refers to the words that are indeclinable because they occurred in a particular position in the sentence, and these are the definite vocative and indefinite nouns negated by La (no) gender and the genitive. Chapter two discusses the Composite Indeclension. This refers to the words which are indeclinable because they are combined with other words.

Section three discusses verbs and their position in the indeclension and declension. I suggest that past and imperative verbs are indeclinable for silence, but they have a diacritic according to the pronoun affixes. However, the present verb is declinable in all its cases. It is declinable because its occurrence is different from realization. To be realized or not is dependent on the preceding particles. These particles may make its realization true, so it takes the nominative form (Rafe'), or they make its realization impossible or conditioned, thus taking the accusative form (Fateh). Its realization could be implicit and conditioned by the future tense, thus indeclinable for silence.

The study concluded by stating the results which are related to indeclinable words.